



المجلـة التربـوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

سلسلة إصدارات المجلة التربوية

(الإصدار الخامس)

مستقبل البحث العلمي الاجتماعي

(رؤية تنموية خليجية)

الدكتور / ضياء الدين زاهر

أستاذ التخطيط التربوي

كلية التربية - جامعة الكويت

إصدار خاص (٥) ربيع الأول ١٤١٨ هـ - أغسطس ١٩٩٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٧٥﴾ ﴾

سورة النمل



المحتويات

الصفحة

الفصل الأول

البحث الاجتماعي الخليجي: الإشكالية والمفهومات

الفصل الثاني

السياقات التنموية للبحث الاجتماعي الخليجي: مؤشرات ومشكلات

الفصل الثالث

ملامح منظومة البحث الاجتماعي الخليجي

الفصل الرابع

إشكاليات البحث الاجتماعي الخليجي: إطار للتأمل

الفصل الخامس

مستقبل البحث الاجتماعي الخليجي: سيناريوهات متوقعة

كلمة الإصدار

تجد بين يديك - عزيزي القارئ - إصداراً جديداً من سلسلة الإصدارات التي تصدرها المجلة التربوية الصادرة عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت. لعل وعسى أن نكون قد ساهمنا ولو بجهد متواضع بخدمة العملية التربوية، والتي نؤمن بأهمية دورها في المجتمعات المتطلعة نحو الأعلى، والتي تسعى إلى حياة أفضل ومستقبل باهر. ولهذا جاء الإصدار عن مستقبل البحث العلمي الاجتماعي الخليجي. ويأتي هذا الموضوع وسط اهتمام عالمي باستشراف آفاق مستقبل البحث العلمي وما يحمله ذلك من تطورات وإنجازات في المجالات المختلفة وإنعكاس ذلك على الحياة الإنسانية بعامة والتربية بخاصة.

نأمل بهذا الإصدار أن نكون قد استثرنا أهل الاختصاص للتفكير بعلوم الغد.

وبهذه المناسبة نشكر الأستاذ الدكتور ضياء الدين زاهر - (أستاذ التخطيط التربوي - بجامعتي عين شمس والكويت)، والذي استجاب لطلب الاستكتاب مشكوراً، وقدم لنا عصارة فكره.

والله نسأل لنا جميعاً التوفيق والسداد،،

رئيس التحرير

أ.د. عبدالله محمد الشيخ



مستقبل البحث العلمي الاجتماعي
(رؤية تنموية خليجية)

د. ضياء الدين زاهر

- دكتوراة الفلسفة في أصول التربية من جامعة عين شمس - جمهورية مصر العربية عام ١٩٨١م.
- أستاذ التخطيط التربوي بكلية التربية - جامعة الكويت.



الفصل الأول
البحث الاجتماعي الخليجي: الإشكالية والمفهومات

البحث الاجتماعي: أزمة احتضار أم أزمة نمو؟

أتصور هذه الدراسة مقدمة لتحليل ثقافي متعمق لمجمل حركة العلم والتكنولوجيا في المجتمعات الخليجية، باعتبار أن دراسة البحث العلمي الاجتماعي لا يمكن أن تنفصل عن دراسة البحث العلمي الطبيعي، وكلاهما لا يمكن فصله عن السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الخليجي، وعن حركة التنمية البشرية فيه.

وإذا اعتمدنا على مفهوم النموذج الأساسي (البراديم Paradigm) ذلك الذي اقترحه «توماس كون» والذي يمثل فيما يمكن أن يمثله، خريطة فكرية أو طريقة للنظر إلى العالم وتوجيه التنظير والبحث العلمي، ووصف طرق تغير التخصصات والمؤسسات العلمية، (للمزيد حول هذا المفهوم أنظر: زاهر ١٩٨٩، Kuhn, 1970) فإننا نجد أن البحث العلمي الحالي وليد «نموذج أساسي» تقليدي، ينطلق من تصور للعلم يجعله يسير في خطوط منفصلة بعيدة التأثر بالتغير الحادث في الأبنية المجتمعية المحيطة به، الأمر الذي يترتب عليه فصل العلم عن بيئته، وجعله ينكفىء على ذاته متجاهلاً قضايا ومشكلات المجتمع وإشكالياته، كما يقوده إلى الاستغراق في دراسة موضوعات تقليدية وهامشية، متجنباً - في الأغلب الأعم - أية دراسات حقيقية لمشكلات حقيقية إلا في إطار تجزيئي لا رابط له وبالتالي حامت رؤاه حول مناطق ومجالات معزولة عن واقع البشر وهمومهم واحتياجاتهم الحقيقية وعن احتياجات العمل والإنتاج، وباتت وظيفته إعادة إنتاج

المجتمع أكثر من نقد واقعه والسعي لتطويره وتغييره، وإن كان في حالات استثنائية قد استطاع توظيف نتائجه لتطوير هذا الواقع والارتقاء به.

وفي ظل هذا (النموذج الأساسي) التزمت الجامعات الخليجية ومراكز البحوث الوليد بهذه الخصائص، نظراً لعوامل أساسية في مقدمتها، حداثة نشأة هذه الجامعات ما جعلها تحاكي وتقلد هذا النموذج وذلك لأنه هو السائد والمهيمن، وأيضاً لأن تمسكها بهذا النموذج قد مكّنها، نظرياً، خلال الفترة الأولى من نشأتها من إحراز بعض النجاحات، الجديدة على المجتمع الخليجي، كنجاحها في تقديم قيم ثقافية جديدة، وتوزيع القوى الاجتماعية الجديدة، وتغيير معايير الوجاهة الاجتماعية، والتأثير في المؤسسات الاجتماعية التقليدية، وتحويل بعضها إلى مؤسسات حديثة، وحل بعض مشكلات التعليم، وتخفيض نسب الأمية، ورعاية الأسرة والطفولة، والمساعدة في إدارة المؤسسات الاجتماعية، ومحاربة التفكير الخرافي، وتطوير الأداء ومعالجة بعض المشكلات الاقتصادية، ورصد الانحرافات والظواهر الاجتماعية السيئة، وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية.. إلخ وقد أضفى هذا كله، على البحث العلمي الاجتماعي، في البداية، هالة من التعظيم والتقدير.

على أنه مع أواخر الثمانينات بدأت هذه الهالة تخفت ويشحب تأثيرها نتيجة لهبوط أداء الجامعات، وتراجع قدرتها على مواجهة المشكلات المجتمعية المتجددة، وبالتالي فشلها في تقديم نفس الخدمات والإنجازات التي قدمتها في الماضي بنفس القوة وبنفس معدلات التسارع. كما أخذ المجتمع ينظر لمسائل الجودة والنوعية قدر اهتمامه بالكم، وبدأ يرفض ما كان يقبله من البحث العلمي الاجتماعي في مراحل سابقة، وازدادت الشكوك نحوه بعدما كشفت المعالجات النقدية له عن كافة المبالغات والتحريفات التي أصابته وجعلت منه أداة لاستراتيجيات تنموية مغلوطة. وصارت صراعات وتناقضات فكرية بين

أصحاب النموذج التقليدي وبين نقاده مما قاد إلى ظهور «أزمة» اختلطت فيها المفاهيم الفكرية والقيم الاجتماعية والعلمية كما سادت حالة من عدم الرضا بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي بكل فروعه: الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتربوية والإعلامية وغيرها.

وقد أدى غياب الاتفاق في الإطار التفسيري والمنهجي للقضايا المثارة إلى التفكير في البحث عن نموذج أساسي جديد، يعمل بمثابة إطار لفهم وتحليل وتفسير وبحث الظواهر المجتمعية تنموياً وتوجيهها.

وقد زاد من أهمية البحث عن هذا النموذج الأساسي الجديد تصاعد حدة المستجدات العالمية، وما تمخض عنها من تداعيات مجتمعية؛ إيجابية وسلبية. وفي مقدمة هذه المستجدات التي بدأت تتساقط على مجتمعاتنا «منذ فترة غير قليلة الثورة الصناعية الثالثة، والثورة الديمقراطية، وتصاعد دور المرأة في القيادة، وتحول النظام الاقتصادي العالمي إلى نظام السوق، والتكتلات الإقليمية - الاستراتيجية الكبرى، والثورة الشاملة في الفنون والآداب، وثورة الفرد... الخ (Nisbitt and Aburdense, 1990).

على أن أكثر هذه العوامل تحريكاً لأزمة البحث الاجتماعي هي الثورة العلمية - التكنولوجية المتقدمة، والتي تعتبر مصدر كل المستجدات الأخرى بدرجات متفاوتة. وهذه الثورة ترتكز بالأساس على المعلومات وإبداعات العقل الإنساني في ثلاثة مجالات أساسية هي: المعلوماتية والاتصالات عن بعد، والهندسة الحيوية.

وقد استطاعت هذه الثورة أن تعيد توزيع الثروة في العالم، فلم تعد الثروة بشكلها التقليدي - المال والموارد الطبيعية - هي الأساس بقدر ما هي المعرفة والمعلومات. وقد أحدثت هذه الثورة تداعيات كثيرة، وقادت إلى ظهور معارف وتخصصات ومهن جديدة، وقضت على أخرى. والأهم أنها أحدثت تحولات

عميقة في البنى المجتمعية، وقادت تغييرات اجتماعية وثقافية مذهلة غيرت من شكل الظواهر الاجتماعية التقليدية، وسببت العديد من المشكلات الاجتماعية الجديدة وبالتالي أصبح التعامل معها يحتاج إلى أساليب واقترابات جديدة ومستحدثة وغير تقليدية. كل هذا قاد إلى تعميق أزمة البحث الاجتماعي وأزمة نموذجه الأساسي الذي يستند إليه ومن ناحية مقابلة فإن أزمة البحث الاجتماعي، تعتبر امتداداً لأزمة عالمية يتعرض فيها البحث الاجتماعي برمته، في شتى دول العالم لانتقادات متنوعة.

على أننا لا بد أن نؤكد في ضوء ما سبق أن هذه الأزمة للبحث الاجتماعي ليست «أزمة موت» أو «احتضار» بل هي «أزمة نمو وتحد للبقاء»، باعتبارها تعكس ما يتعرض له المجتمع الخليجي من تحديات كونية وإقليمية ومحلية، وما يبغيه من أهدافه راقية تقتضي منه ولوج طريق صعب وشاق، هو طريق «التنمية البشرية المستدامة»، والسعي نحو تحيق الارتقاء بالإنسان الخليجي ونوعية حياته.

إن تأمل هذه الأمور يدعونا للتوجه فورا لتحليل وفهم ثقافي عميق لواقع حركة البحث العلمي الاجتماعي في إطار السياقات التي تؤثر فيه وتشكله، سلباً أو إيجاباً، لا سيما تلك المتصلة بالمجتمع، سعياً نحو رسم ملامح للصورة المستقبلية والمسارات البديلة لهذا البحث.

ويقتضي هذا الهدف بالضرورة مناقشة بعض الحقائق الصعبة ونحن نعتقد أنه لا حساسية مطلقاً في مناقشة مسألة مصيرية مثل مستقبل البحث العلمي الاجتماعي الخليجي، خاصة وأننا نعتقد أن المثقفين وأساتذة الجامعات باعتبارهم «صفوة الصفوة» في المجتمع الخليجي سوف يلقى على أكتافهم عبء هام وفعال هو السعي لإحداث التغييرات المطلوبة وقيادتها، باعتبارها عوامل التغير الكامنة

داخل النظام الأكاديمي والبحثي: وإلا فإن عدم «الأمانة» في العرض سوف يوسع «الدائرة الشريرة» لتردي البحث العلمي الاجتماعي، ويكرس الواقع المأزوم لهذا البحث الحيوي.

لذا فإن دراستنا تسعى، في تحليلها النهائي، إلى البحث عن «مخرج» لأزمة البحث الاجتماعي من خلال تحليل متعمق لمنظومته ولسياقاته ولأزمته من خلال تصور ملامح مستقله وآليات تحقيق هذا المستقبل وكلفته. كل هذا استناداً إلى قناعة مؤداها أنه إذا أرادت مؤسساتنا الامعية والبحثية أن تظل قادرة على مواجهة تحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، فإنه يجب عليها أن تبحث وتطور الكثير من سياساتها الحالية قبل أن تصطدم بزوال عصر «الطفرة» وعصر «الوفرة».

قناعات ومسلمات أساسية:

- تأسيساً على ما سبق، فإن الدراسة الحالية تستند - من ضمن ما تستند إليه - إلى عدة قناعات أساسية لعل في مقدمتها ما يأتي:

أ ـ أن البحث الاجتماعي أبعد من أن يكون مجرد مسألة أو قضية فنية فقط، إنما هو قضية فنية ومجتمعية ونضالية في نفس الوقت. فهو من حيث علاقته التخصصية (اجتماع، اقتصاد، سياسة، علم نفس، تربية.. الخ) وعبر التخصصية (اجتماع سياسي، واقتصاد سياسي، علم نفس اجتماعي، وتخطيط تربوي،... الخ) هو مسألة فنية بحتة تحيط بها إشكاليات ترتبط بتقنيات ومنهجيات بحثية لها حدودها. في حين أن علاقته بالواقع المعاش بتشابكات علاقاته وحساسية أنساقه، وبيروقراطية تنظيماته أو تعدد ثقافاته، تقود إلى سياقاته المجتمعية التي يتحرك فيها تأثيرا أو تأثراً، موضوعاً ومنهجاً، تقليداً وإبداعاً. وهو في النهاية مسألة نضالية من حيث كونه أداة فاعلة في حركة الإنسان

الخليجي وتلبية احتياجاته واحتياجات مجتمعه، وضالعا في تحقيق التقدم والرفاهية لهما.

وهذا الفهم للبحث الاجتماعي يستند إلى فهم للعلم، طبيعي أو اجتماعي، مؤداه أن العلم نظام اجتماعي للاتصال، تصح رؤيته «كمؤسسة وكمنهج وكتقاليد تراكمية للمعرفة وكعامل أساسي في صيانة الإنتاج وتطوره، وكقوة كبرى من القوى التي تسيطر على صياغته معتقدات واتجاهات العالم والإنسان» (برنال، ١٩٨١، ٣٥).

كما أنه فهم مؤسس أيضاً على تأكيد وحدة العمل الاجتماعي ورفض «فسيفسائيته» المفترضة. وأن الدور التحرري لهذا العلم يرتكز أساساً على وحدته في إحداث الإصلاح والتقدم الاجتماعي.

ب ـ إن البحث الاجتماعي في منطقة كمنطقة الخليج التي تتعرض لموجات متزايدة من المخاطر والتحديات الحضارية والكونية، وتتناوبها التغيرات والأزمات التي تؤثر ليس فقط على قدرة مؤسساتها المجتمعية على البقاء بل أكثر من ذلك تهدد أمنها الوطني والقومي، ليحتاج أشد الحاجة إلى تخطيط استراتيجي فاعل يحلم بالتغيير إلى آفاق بعيدة، ويتحرك في إطار رؤى مستقبلية مطروحة ويحدد مخاطرها التي تمثل تهديداً محتملاً ينبغي تجنبه، وفرصها الممكنة التي ينبغي استثمارها، وتستند في ذلك إلى منهجية عمادها الدراسات العقلانية العميقة التي تساعد على إبداع الوسائل والأدوات لطرح الاحتمالات والممكنات والمفضلات، وتضعنا أمام الإمكانات والقوى والموارد الحقيقية لمؤسساتنا البحثية الجامعية بشكل ييسر فرص التكيف مع متطلبات البيئة المتغيرة والموازنة بين البدائل والخيارات المتاحة (للمزيد: Lewis, 1983) ومثل هذا التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية للبحث العلمي الاجتماعي لا بد أن يشتق من سياسة اجتماعية تنموية عامة تتجاوز النظرات القطاعية

الضيقة. وفي هذه الحالة فإن البحث الاجتماعي يصبح قادراً، ليس فقط على التصدي للتغير، بل أيضاً قيادته وتوظيفه لصالح قضايا التنمية في المنطقة ولصالح شعوبها.

ج - إن الجامعات الخليجية بحكم ما لديها من طاقات بشرية علمية وبحثية مدربة وعالية التأهيل، وبحكم تقاليدها المستمرة وخصوصية موقعها الحضاري تصبح بمثابة المحرك الرئيسي لمجمل حركة البحث العلمي في مجتمعاتها (فهي تضم أكثر من ٧٥٪ من مجمل الكوادر البحثية في العلم الاجتماعي)، وهذا الأمر يقتضي منها أن تسعى جاهدة لتجسير العلاقة بينها وبين مراكز البحث الاجتماعي الأخرى خارجها، تأكيداً لوحدة العلم الاجتماعي - التخصصية والبشرية والمنهجية - وصيانة لهذا الكم من الهدر wastage أو التجزيئية المؤسسية، وتعظيماً لعوائده التنموية وتوظيفاً فاعلاً لمنافعه الإنسانية والثقافية.

ويتطلب هذا التجسير «بالضرورة تنسيقاً قائماً على تفهم كامل لفلسفة ومواصفات البحث في كل من الجامعة ومراكز البحوث، بحيث يصبح الحكم في شكل البحث ونمطه وحجمه هو البيئة التي تجرى فيها ممارسة البحث العلمي، لا بواعثه وأهدافه وأساليبه. فالجامعة هي من حيث المبدأ المؤسسة التي تتمتع بأكبر قسط من البحث عندما لا ترمي الأبحاث إلى أي تطبيق مباشر أو متوقع (سلمون، ١٩٧٦، ١٤٤).

وهذا لا يمنع بالتأكيد من مشاركة مراكز البحوث نسبياً في هذا الدور على أن مهمتها الأساسية تصبح هي التركيز على البحوث ذات التطبيق المباشر، والبحوث من نوع العلم الكبير (Big Science).

على أن هذا التنسيق لا ينبغي أن يقف عند حد المراكز والمؤسسات البحثية المماثلة، بل أيضاً لا بد أن تكون هناك علاقات أكثر كفاءة بين الجامعات وباقي المؤسسات المجتمعية الأخرى لتحسس احتياجاتها

ومطالبها فيما يتصل بقضايا «التنمية البشرية» ولسد الفجوة الموجودة بين الأهداف المعلنة لهذه المؤسسات والواقع الفعلي.

د ـ التأكيد على أهمية «التعاون الإقليمي» بين الجامعات ومراكز البحث العلمي الاجتماعي خاصة، حيث أن تماثل المشكلات وتقارب الأوضاع التنموية والمواضعات المجتمعية يحتم هذا التعاون، والأهم من ذلك هو أن حجم البحث الاجتماعي في أي قطر من هذه الأقطار الخليجية يقل كثيراً جداً عن «الكتلة الحرجة» التي تجعله مؤثراً في بيئته وقادراً على التواصل الفاعل مع المستجدات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

البحث العلمي الاجتماعي وتنمية المجتمع الخليجي: مقدمة مفاهيمية

لأغراض هذه الورقة، نبدأ في تحديد بعض المفهومات الرئيسية المرتبطة بعنوان وموضوع الدراسة الحالية حتى نمضي بوضوح في تحقيق أهدافنا.

١) البحث الاجتماعي:

البحث الاجتماعي (social research) نقصد به العملية العلمية التي يتم من خلالها ربط الظواهر والمشكلات الاجتماعية بالتغيرات الحادثة في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بغية توظيف نتائج هذا الربط في توجيه وضبط السياسات الاجتماعية، وتحقيق رفاهية المجتمع، وترشيد اتخاذ القرار فيه.

والبحث العلمي الاجتماعي بهذا المعنى هو جزء (أو حالة خاصة) من البحث العلمي الذي هو في تحليله النهائي «محاولة دقيقة ناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية وتحيرها» (فان دالين، ١٩٧٩، ١)وتميز البحث

العلمي الاجتماعي يكمن في خصوصيته (أي بالتحامه بالمجتمع الذي يتحرك فيه، فالعلم الاجتماعي إلى حد كبير «علم محلي» في حين أن العلم الطبيعي «عالمي») وفي دوره النقدي والتحرري (باعتباره آلية أساسية توظف نتائجها لفهم وضبط إيقاع السلطة وحماية الإنسان من قهرها وتحقيق حقوقه منها وتشخيص الواقع بنظمه ومشكلاته تمكيناً للفرد من التكيف الإيجابي مع حركة التغير الاجتماعي وتطوير حياته وظروفه دعما لتقدمه ورفاهيته). وفي وحدته تلك الوحدة التي تجعلنا لا نتحدث اليوم عن علوم الاجتماع بل عن علم اجتماعي واحد تفرعت مجالاته (لمعالجة حديثة حول هذا الموضوع أنظر: دوجان، ١٩٩٤، ٤٣-٩٢، Easton & Schelling, 1991، كذلك أنظر: محسن، ١٩٩٠، ١٤٨).

والمدقق في تاريخ العلم الاجتماعي وبحوثه يجد كل هذه المضامين وهذا السعي الدائم نحو الإصلاح الاجتماعي واضحة ومؤكدة في كل مرحلة من مراحله، على المستويات النظرية والمنهجية والتطبيقية حيث زاد الدور النقدي للعلم الاجتماعي في الدول النامية، وزاد ارتباطه وارتباط بحوثه بحركة التنمية في مجتمعه وعلى أرضه، كما زادت بالتالي مسئولياته الأخلاقية نحو مواطنيه وسعيه نحو التخلص من التبعية، وزيادة فرص تحقيق علم اجتماعي منتم لوطنه ذي توجه مستقل ويمتلك إرادة الفعل الاجتماعي وكفاءته أو قادر على إحداث قفزة (اجتماعية) نوعية مخططة ساعية لمعالجة تشوهات هذا الفعل وتحقيق عدالة التوزيع؛ (انظر: الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، ١٩٨٥، ٥٠-٥٤).

ورغم الأهمية القصوى للعلم والبحث العلمي (الطبيعي والاجتماعي) في تحديث وتطوير وتغيير المجتمعات، إلا أن السياسات التنموية المعلنة في الدول النامية خاصة لم تتناوله كهدف واضح وصريح، وإن كانت الجامعات ومراكز البحوث بحكم وظيفتها أعلنت عن ذلك في خطاباتها الرسمية. وربما كان تجاهل السياسات التنموية المعلنة للعلم والتكنولوجيا راجع لاعتقاد أن مجرد

تحقيق أهداف السياسات التنموية سيقود تلقائياً إلى تحسين أوضاع البحث العلمي الوطني وازدهاره، وهو أمر مشكوك فيه أو ربما يرجع إلى عدم قناعة صناع القرار بأهمية العلم والتكنولوجيا كسياسة علمية جديرة بالاستقلال. وقد ترتب على هذا الأمر أن صدرت نتائج غير مرغوب فيها سوف نشير إليها بالتفصيل في جزء تال عندما نتناول واقع البحث العلمي الاجتماعي الخليجي بالتحليل والدراسة.

ويكتسي وجود العلم الاجتماعي والبحث فيه أهمية خاصة في مجتمعات أقطار مجلس التعاون الخليجي، إذ أنه يأتي تلبية لاحتياجات مجتمعية حقيقية سببتها متغيرات عميقة تركت وراءها تغيرا اجتماعيا متسارعا، ولّد وراءه تداعيات بعضها إيجابي وأكثرها سلبي، مما يقتضي ضرورة التصدي لمثل هذه التداعيات والتفكير في سرعة قيادة هذا التغير الاجتماعي، والعلم الاجتماعي، والبحث الاجتماعي لا بد أن يكون ضمن أولويات «الأجندة السياسية» عند التفكير في ذلك لقدرتهما على رصد وتفسير وتحليل واستشراف الظواهر الاجتماعية.

لذا تم التوسع في إنشاء الكليات والأقسام المعنية بالعلوم الاجتماعية، وارتفع عدد أعضاء هيئات التدريس بها إلى حدود معقولة. وقد ساعد إنشاء الدراسات العليا بالجامعات على تدعيم هذا الاتجاه وتأكيد دور الجامعة في قيادة البحث الاجتماعي «الحر» و«الموجه». ونعني «بالبحث الحر» نوعين من البحوث، «بحث أكاديمي» لا يتطلب سوى موارد محدودة، ويتوقف على نشاطات فردية بصورة أساسية، «والبحث الأساسي المبرمج» الذي يقوم به عدد كبير من الباحثين ذوي التأهيل المتعدد الفروع العلمية، وعدد من المساعدين والتقنيين وستعملون فيه تجهيزات باهظة الثمن، وتعود هذه الفئة الثانية إلى عصر «العلم الكبير» الجديد.

أما «البحوث الموجهة» فتتأكد صفتها التطبيقية كلما اتضحت الأهداف التي ترسمها المؤسسة التي تجرى فيها الأبحاث، ولا تنقطع الصلة بين البحث الحر والأبحاث الموجهة إلا بمقدار ما تسمح غايات المؤسسة بذلك (حول هذين النوعين من البحوث أنظر: سلمون، ١٩٧٦، ١٤٦-١٤٧).

وقد اتسع الاهتمام بهذه البحوث الاجتماعية وبرز دور الجامعات الخليجية في استقطاب علماء الاجتماع من كل بلدان العالم للمشاركة في إجراء البحوث أو في التدريس أو في المساهمة في حضور اللقاءات والندوات والمؤتمرات العلمية المستمرة، على نحو ساهم بعض الشيء في بلورة فكر خليجي اجتماعي تجاه عدد من القضايا الاجتماعية كما ساعد في ذيوع شهرة عدد من العلماء الاجتماعيين على نحو جاوز أقطارهم. على أن مثل هذا التوسع قد أدى فيما أدى إليه إلى عديد من المشكلات المتصلة باختيار الباحثين وضوابط هذا الاختيار، وتذبذب قيم علمية أساسية تتصل بالأمانة العلمية والوضوح والدقة وتدخل القضايا الأيديولوجية في توجيه مسار البحوث ونتائجها وغياب رقابة المجتمع على العاملين في حقل البحث الاجتماعي واقتحام بعض الباحثين للخصوصية الاجتماعية للمواطنين.

٢ - العائد:

هو مفهوم يشير إلى المنفعة أو الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية.. إلخ التي تعود من أي مشروع مجتمعي إنتاجي أو خدمي، على أن هناك مدخلين أساسيين لمعالجة العائد وقياسه أولهما اقتصادي، والثاني اجتماعي.

٢) أما العائد الاقتصادي economic benefit (return)؛ فهو الأكثر شيوعاً والأسهل قياساً حيث يقترن بمفهوم كمي للتنمية الاقتصادية ويمكن قياسه بمعايير

الربح والكفاءة والفاعلية والجدوى والتنظيم.. إلخ، وكلها معايير قابلة للقياس وتستخدم في قياسها تقنيات مثل تحليل الكلفة – العائد cost-benefit analysis وتحليل الكلفة – الفاعلية cost-effectiveness وغيرها من التقنيات الكمية.

وفي إطار هذا المضمون الاقتصادي للعائد لا يمكن اعتبار البحث العلمي، (الطبيعي والاجتماعي) – عندما لا تكون له غاية سوى نشر المعرفة أو متعة الباحث بالمشاركة فيه أو بهجة الاكتشاف – مشروعا اقتصاديا، فالمعرفة والفهم وزيادة المعارف عن الطبيعة والمجتمع وفهمنا لهما تعتبر حينئذ منافع غير قابلة للقياس، فهي لا تهم سوى الذين يقومون بها وحدهم. (سلمون: ١٩٦٧، ١٢٠-١٢١) فالحكومات تهمها النتائج العلمية والمباشرة والنافعة، والتي يمكن ترجمتها لأرقام وعوائد اقتصادية يسهل حسابها بالقياس لتكلفتها الاقتصادية.

لذا فإنها تنظر إلى الأموال التي تنفق على البحث الاجتماعي بكثير من الريبة والشك، فهي (أي البحوث) ليست بمثابة استثمار من وجهة نظرها (الحكومات) بل هي مضيعة للوقت والمال ما لم تسع هذه البحوث إلى تعضيد سياسات حكومية معينة من خلال نتائج أو توصيات معينة، أو الإتيان بعوائد اقتصادية تسهم في تخفيض أعباء الحكومة في تمويل البحوث.

إذن فالبحث الاجتماعي المقبول لديها هو ذلك البحث الذي يساعدها على خوض معارك تحدّ مع المصادر الأخرى والذي يساعدها على خدمة أهدافها السياسية أو يذلل لها بعض المشكلات ويتوصل إلى الحلول وهذا حقها المشروع وفقا لفهمها البرجماتي للعائد أو المنفعة.

في حين أن المدخل الاجتماعي للعائد social benefit يعبر عن التكلفة الاجتماعية، بمؤشرات نوعية (كيفية وكمية) وذلك انطلاقاً من فهم شامل للتنمية فحواه أن موضوع دراسات الجدوى الاجتماعية هو العلاقات الأساسية في المجتمع وكلما اقترب المشروع (أو البحث) من جوهر هذه العلاقات كان

أكثر جدوى، لذا فالمشروعات (أو البحوث) الاجتماعية التي لا يكون الربح هدفها الأساسي - والتي لا تكون «الكلفة - العائد» بالمعنى الاقتصادي الضيق هي الاهتمام الوحيد للمخطط الاجتماعي - تستلزم دراسات ومؤشرات كيفية تدور بالأساس حول تخفيف حدة الآثار والمصاحبات الاجتماعية التي يمكن أن تعوق أبعاد وعمليات أخرى ضرورية للتنمية بالإضافة إلى تأثيرها سلبا في الإنسان (أنظر: عبدالمعطي، د.ت، ١٣٥-١٣٧).

وفي ضوء هذا المدخل يصبح البحث العلمي الاجتماعي قادرا على توليد عوائد أو منافع اجتماعية بعيدة المدى من خلال توظيف نتائجه. هذه العوائد قد تكون حقيقية أو نسبية؛ منظورة أو غير منظورة. فهو وسيلة لزيادة في المعارف، وتصحيح للمفاهيم والنظريات، وتبرير لأوضاع اجتماعية وسياسية وتنظيمية واقتصادية، وترشيد وتوظيف للطاقات البشرية والاجتماعية من خلال فعل اجتماعي يساعد المجتمع على اكتساب حقوقه المشروعة في «الاستقلال وعدم التبعية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقه في التنمية»، (أنظر: صالح، ١٩٩٠، ٥٩) وبلورة إمكانات التغير الاجتماعي المرغوب، وتأكيد التعاون والتكامل بين التخصصات، هذا إلى جانب دوره في ترشيد صناعة القرار المجتمعي السياسي والاستراتيجي والمستقبلي. كما أنه وسيلة ناجحة لتقييم السياسات الاجتماعية والعامة في إطار الزمان والمكان.

ويتوجب التحذير بأن هذه الامكانات أو العوائد المتوقعة من البحث الاجتماعي مرهونة بتوفير الإرادة السياسية المساندة، والرأي العام المستنير المتفهم، بالإضافة إلى تيسير البيانات والمعلومات المفيدة في كل جانب. هذا بالإضافة إلى عوامل أكاديمية وشخصية ومهنية أخرى فإذا غابت هذه الأساسيات بات العائد سلبيا.

وفي هذه الحدود، فإنه من وجهة نظرنا يصبح العائد الحقيقي للبحث

الاجتماعي الخليجي إيجابيا بالإضافة إلى عوائده الاقتصادية ومنافعه الشخصية، ويصبح السبيل الحقيقي لصياغة استراتيجيات خليجية موظفة بفاعلية لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي الخليجي والارتقاء بنوعية حياته ورفاهيته وإفساح المجال أمام انطلاقاته وإبداعاته كي يؤكد هويته العربية ويسيطر على بيئته وواقعه.

٣) التنمية البشرية وسياساتها الاجتماعية:

إن أي حديث عن عوائد للبحث العلمي، خاصة الاجتماعي منه، دون تناول لطبيعة السياق التنموي الذي يتحرك فيه ويؤثر فيه يعتبر هراء، فهذا السياق هو المحدد الأساسي لعوائده ومنافعه بل لجدواه كلها، فهو إما يعظم عوائده أو يقزم هذه العوائد. لذا، فسوف نركز على فهم الأسس النظرية لهذه التنمية لأهميتها.

كشفت المراجعات المستمرة لمفهوم التنمية وتجاربها في بلدان العالم النامي عن إحباطات شديدة بمقدم نتائج محيطة تتحدد في أن الجماهير الفقيرة في بلدان العالم النامي لم تجن أية ثمار تذكر من عقود التنمية، فلم يحدث تحسن في أحوالها المعيشية، ولم تلب حاجاتها الأساسية، المادية وغير المادية.. فاستراتيجيات التنمية التقليدية التي اتبعت في هذه الفترة، والتي استهدفت تحقيق أعلى معدل ممكن للدخل القومي الاجمالي، لم تؤد إلا إلى تفاقم جيوب الفقر في الوقت الذي تكدست فيه الثورة في يد القلة المستغلة، كما ظلت الأمراض الاجتماعية كما هي، بل زادت الأمية، وانتشر المرض، وساء نصيب الفرد من الطعام، وبذا تأكد فشل الفكرة التي طالما ادعت أن الرخاء يتساقط رذاذاً على قاعدة المجتمع فيقلل التفاوت الطبقي ويقضي على الفقر تدريجيا.

ومع بواكير الثمانينات أو يكاد، بدأت تعلو في ساحة الأدب التنموي نظرات جديدة حملت معها تصورات نقدية جريئة للأفكار والنظريات التنموية المهيمنة، وكشفت في قطاع كبير منها عن كافة المبالغات والتحريفات التي

تتضمنها النظريات التقليدية. وانتهت هذه النظريات النقدية إلى ضرورة تبني مفاهيم وتصورات مغايرة وطرحت أسئلة جديدة ترتبط بقضايا ووسائل، فكرية وأيديولوجية، أعمق من أن يسمح لها الإطار الكلاسيكي للنظريات التقليدية، بأساليب تفكيره ومناهج تحليله، بمناقشتها. وصارت مقاومات وصراعات تمخضت عن غياب اتفاق في الإطار التفسيري والمنهجي للقضايا المثارة (زاهر، ١٩٨٥، ٨٩ وما بعدها).

وقد ترتب على كل هذا بدء التفكير في البحث عن نموذج أساسي جديد (paradigm) خاصة أن مزيدا من الإحباطات التي تمخضت عن العقدين الثاني والثالث للتنمية قد شككت أيضا في بعض المقولات التي دعت إليها النظريات النقدية الحديثة.

وفي خضم الصراع والتناقض القائم بين الإطارين التقليدي والنقدي جاءت مراجعة الأمم المتحدة للمفاهيم التنموية السائدة واستراتيجياتها الاقتصادية المغلوطة، وخرت لنا عام ١٩٩٠ بتوسيع لمفهوم التنمية يرتكز على الإنسان كغاية ووسيلة في آن واحد، وبشكل حاول أن يستوعب أبعاد التنمية وأطراف التقدم، تم فيه استبعاد للمفهوم الحسابي الضيق للتنمية القائم على اعتبار الإنسان مجرد مورد إلى مفهوم واسع للتنمية يقوم على التنمية البشرية كبديل لتنمية الموارد البشرية، وأصبحت التنمية البشرية تجمع بين إنتاج السلع وتوزيعها، وبين توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، كما ركز المفهوم الجديد على توسيع الخيارات أمام البشر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤، ٢٠-٢٢).

وقد استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يطور هذا المفهوم للتنمية البشرية خلال السنوات السبع من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦، بحيث أصبح هذا المفهوم يتضمن أبعاداً هامة كثيرة، منها الحرية السياسية، ومنها الأمن البشري (أمن الناس في بيوتهم، وفي وظائفهم، وفي مجتمعاتهم المحلية،

وبيئتهم). كما ضمن المفهوم مكانة مرموقة للبيئة والمستقبل، عندما جعل التنمية البشرية مستدامة (متواصلة) أي أنه أتاح إمكانية متساوية أمام جميع البشر والشعوب للحصول على الفرص الإنمائية الآن وفي المستقبل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية، أعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤).

وقد تضمن تقرير للتنمية البشرية لعام ١٩٩٤ تطويراً جوهرياً لدليل التنمية البشرية، حيث تم حسابه على أساس مختلف عن الأساس الذي تم به حساب الدليل في السنوات السابقة (١٩٩٠-١٩٩٣). فقد أصبح هذا الدليل يعتمد على المجموع المركب لدرجات ثلاثة مؤشرات مركبة أساسية في حياة البشر، وهي العمر المتوقع عند الولادة (٨٥ عاماً، ٢٥ عاماً)، ومعرفة القراءة والكتابة بين الكبار (١٠٠٪، صفر٪) ومتوسط سنوات الدراسة (١٥ عاماً وصفر) والدخل (٤٠٠٠٠، ٢٠٠ دولار حسب ما يعادله القوة الشرائية) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، ١٠٨) وواضح أن المؤشر الأول (العمر المتوقع) يتصل بالمستوى العام للصحة ومدى كفاية التغذية كماً وكيفاً، وبالنسبة للمؤشر الثاني المركب (معرفة القراءة والكتابة ومتوسط سنوات الدراسة) فهو مؤشر معرفي يتصل بمدى توافر الفرص التعليمية كأساس للعمل الإنتاجي أما المؤشر الأخير، فهو مؤشر اقتصادي سبق الاعتماد عليه ويوضح حجم الإنتاج والإنتاجية الوطنية وواضح أن هذا الدليل يتيح إجراء مقارنات أكثر جدوى فيما بين البلدان وعبر الزمن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤، ٩٢).

وبدهي أن مفهوم التنمية البشرية أعمق وأغنى كثيراً مما يمكن أن ينعكس في أي دليل مركب أو حتى في مجموعة مفصلة من المؤشرات الإحصائية - كما يعترف بذلك آخر تقرير للتنمية البشرية عام ١٩٩٦.

ومع ذلك، فهو - كما يذكر - «مفيد لتبسيط واقع معقد - وهذا هو ما يسعى إليه دليل التنمية البشرية.. فهو دليل مركب من المنجزات في القدرات

البشرية الأساسية في ثلاثة أبعاد جوهرية هي: الحياة الطويلة الصحية، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. وقد اختيرت ثلاثة متغيرات لتمثل هذه الأبعاد = كما سبق وذكرنا - وهي متوسط العمر المتوقع، والتحصيل التعليمي، والدخل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦).

وقد أوضحت تقارير التنمية البشرية تبوء أقطار مجلس التعاون الخليجي مكانة مرموقة في الترتيب الدولي وفقاً لمستوى التنمية البشرية، وذلك من بين ١٧٤ دولة على مستوى العالم. ففي الفترة الأولى من التسعينات (١٩٩٠-١٩٩٤) نجد أن دولتين هما «الكويت» ثم «قطر» قد احتلا مكانهما بين الدول ذات التنمية البشرية العالية. في حين تأتي البحرين والإمارات في مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. على أنه في الفترة التالية (١٩٩٥-١٩٩٦) حدثت تبدلات أساسية واحتلت البحرين ثم الإمارات مكانة متقدمة للغاية (٣٩، ٤٢ على مستوى العالم)، في حين تأخرت مكانة كل من الكويت وقطر إلى المراتب (٥١، ٥٠) رغم التقدم في قيمة دليل التنمية الحادث في كل دول منطقة الخليج منذ عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٦.

وبشكل عام نجد أن الكويت ما زالت تحتل المكانة الأولى في سلم التنمية البشرية على مستوى الدول الخليجية، حيث بلغ متوسط قيمة دليل التنمية البشرية في السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦، (٠,٨٢٢)، تليها البحرين (٠,٧١٨)، ثم قطر (٠,٨١٥)، فالإمارات (٠,٧٩٠)، فالمملكة العربية السعودية (٠,٧٢٥)، فسلطنة عمان (٠,٦٤٨). والجدول رقم (١) يوضح ذلك بجلاء. ولعل قراءة الجدول المذكور تدلنا على المكانة العالية التي ما زالت تحتلها دولة الكويت بين الدول الخليجية، وأيضا على المستوى العالمي بين الدول ذات التنمية البشرية العالية، فعلى الرغم من ظروف احتلال الكويت وتدمير البنى الأساسية لاقتصادها في فترة الاحتلال، إلا أن عناصر التنمية البشرية بها ما زالت قوية إلى حد كبير، مما يدعونا للاعتقاد بأنه لولا تلك الظروف لكانت الكويت في مقدمة دول العالم في التنمية البشرية بجدارة.

جدول رقم (١)

تطور التنمية البشرية في أقطار مجلس التعاون الخليجي (٩١-١٩٩٦)

الموضوع / سنوات / البلد	قيمة دليل التنمية البشرية						الترتيب حسب دليل التنمية البشرية						انحراف الترتيب حسب دليل التنمية عن الترتيب وفقاً لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي					
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الكويت	٠,٨٢٧	٠,٨١٥	٠,٨١٩	٠,٨٠٩	٠,٨٢١	٠,٨٣٦	٤٨	٤٥	٥٢	٥١	٦١	٥١	٣٠-	٢٩-	٣٧-	٢٣-	١٩-	١٢-
قطر	٠,٨١٢	٠,٨٠٢	٠,٨٠٢	٠,٧٩٥	٠,٨٣٨	٠,٨٣٩	٥٠	٤٧	٥٥	٥٦	٥٦	٥٠	٣٦-	٢٩-	٣٣-	٣٦-	٥٣-	٤٧-
البحرين	,٨١٠	٠,٧٩٠	٠,٧٩٠	٠,٧٩١	٠,٨٦٢	٠,٨٦٦	٥١	٥٠	٥٨	٥٨	٤٤	٣٩	٢١-	١٨-	٣٦	٢٥-	١٦-	٤+
الامارات	٠,٧٦٧	٠,٧٤٠	٠,٧٣٨	٠,٧٧١	٠,٨٦١	٠,٨٦٤	٥٦	٥٧	٦٧	٦٢	٤٥	٤٢	٤٣-	٤٥-	٥٥-	٥٢-	٤١-	٣٤-
السعودية	٠,٦٩٧	٠,٦٨٧	٠,٦٨٨	٠,٧٤٢	٠,٧٦٢	٠,٧٧١	٦٩	٦٧	٨٤	٦٧	٧٦	٦٣	٣٧-	٣٤-	٥٣-	٣٦-	٤٣-	٣١-
عمان	٠,٦٠٤	٠,٥٩٨	٠,٥٩٨	٠,٦٥٤	٠,٧١٥	٠,٧١٦	٨٦	٨٢	٩٤	٩٢	٩١	٨٢	٤٩-	٤٥-	٥٨-	٥٤-	٦٠-	٤٥-

* يدل الرقم السالب على أن الترتيب حسب الناتج الإجمالي أعلى من الترتيب حسب دليل التنمية البشرية.
- محسوب من تقارير التنمية البشرية لبرامج الأمم المتحدة الإنمائية للأعوام ٩١-١٩٩٦

في حين يتناول المكون الإنتاجي قطاعات الإنتاج التي توفر الأساس المادي للمجتمع. على أنه من الأهمية بمكان التأكيد على كون المكون الإنتاجي يتضمن مكوناً اجتماعياً داخله، وفي نفس الوقت الذي يتضمن المكون الاجتماعي أبعاداً إنتاجية واستثمارية.

ومن الجدير بالذكر أنه كان لمجمل حركة التغير الاجتماعي في أقطار مجلس التعاون الخليجي وحولها تداعيات متلاحقة تسبب في إفراز تشكيلة من المشكلات والتحديات المجتمعية شملت كافة البنى الارتكازية للمجتمع الخليجي، وحتمت وجود سياسة اجتماعية social policy أو سياسة للرفاه welfare policy (للمزيد حول التفرقة بين المفهومين واستخداماتهم وحدودهم وتطبيقاتهم انظر: إبراهيم وقنديل ١٩٩١، ٧ وما بعدها، كذلك انظر الدخيل، ١٩٩٣، خليفة، ١٩٨٦، Marchall, 1977) «تكون قادرة على مواجهة تحديات المرحلة ومطالبها وبشكل يسمح لها بتحقيق مبدأي «تكافؤ الفرص» و«تعظيم هذه الفرص» لأفراد المجتمع، لكي يسهموا بدورهم في التنمية، ولكي يتمتعوا بثمراتها. والحد الأدنى لذلك هو «توفير التعليم المناسب» والدخل المناسب، والمسكن المناسب، وفرصة العمل المناسبة، والرعاية الصحية والاجتماعية المناسبة. أما الحد الأقصى، فليس له سقف محدد وهو مرهون بإنجازات المجتمع الأخرى، خاصة في مضمار التكنولوجيا المتقدمة» (إبراهيم وقنديل، ١٩٩١، ٦).

الفصل الثاني

السياقات التنموية للبحث الاجتماعي الخليجي: مؤشرات ومشكلات

مدخل:

نود قبل أن نقدم على التعرف على «واقع التنمية الاجتماعية» في دول مجلس التعاون باعتباره يمثل السياق المجتمعي المؤثر في مجمل حركة البحث العلمي الاجتماعي الخليجي، أن نوضح أننا سوف نتخذ منهجاً في هذا العرض يقوم على الانتقائية في اختيار المؤشرات والمشكلات وفقاً لعلاقتها المباشرة أو غير المباشرة بالعلم الاجتماعي والبحث فيه.

وسوف نبدأ بعرض مخزون الطاقات البشرية الخليجية من السكان بخصائصهم المختلفة، باعتبار أن هذه الطاقات هي القاعدة الأساسية للتنمية في قطر أو إقليم نظراً لما تشكله من تأثير بالغ على برامج التنمية الاجتماعية والبشرية جملة، بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها وعوائدها. وتتضاعف أهمية هذه الطاقات في المجتمع الخليجي نتيجة للتحديات الدولية والإقليمية والمحلية التي تواجهها والتي سوف نعرض جزءاً منها.

ونحن نعتقد أن مناقشة وضع هذه الطاقات لا يُقتصر على جوانبها الديموجرافية فحسب، بل تمتد أيضاً إلى خصائصها التشغيلية والتكوينية والأمنية كما سنوضح فيما يأتي:

(أ) المخزون السكاني ومشكلاته:

- مقدمة:

قدر عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٢ بحوالي ٢٠,٧ مليون نسمة، بلغ نصيب المملكة العربية السعودية منهم ما يفوق ثلثي إجمالي هذا

العدد (٦٨,٩٪). وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان سيصل إلى ما يزيد عن (٢٨) مليون نسمة مع نهاية هذا القرن، بافتراض استمرار معدلات النمو الحالية والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

كما أن التوقعات تشير من ناحية أخرى إلى أن عدد سكان المنطقة سيبلغ عام ٢٠١٥، حوالي ٤٥ مليون نسمة وفقاً لتقديرات نشرها البنك الدولي (Bos, et al. 1994)، وبديهي أن مثل هذه المضاعفة السكانية خلال فترة وجيزة سوف تكون له آثاره الوخيمة على مجمل الفعل الاجتماعي الخليجي ما لم ننتبه من الآن لذلك، وأن تستعد دول المنطقة لاستقبال ضعف عدد قاطنيها الحاليين، الذين ستدخل غالبيتهم سوق العمل، وسوف يحتاجون جميعاً إلى السلع والخدمات العامة، مثل الصحة، والتعليم، والطاقة، وخدمات الطرق والمجاري، إلى جانب السلع الضرورية، المدعوم منها وغير المدعوم، ومعظمها يستورد» (السعدون، ١٩٩٢، ١٥-١٦).

وتزداد هذه المشكلة عندما نتبين أن عام ٢٠١٥ هو العام المرشح لبدء نضوب احتياطات النفط في عدد من دول المنطقة. لذا، فإن هذه الإشكالية يجب أن تكون منطقة جذب فوري للعاملين في البحث العلمي الاجتماعي في الجامعات الخليجية وخارجها، لدراسة احتمالاتها وتداعياتها السلبية وكيفية مواجهتها في ضوء البدائل المتاحة والممكنة والمحتملة. خاصة وأن هذه الزيادة الطبيعية للسكان تصبح مرغوبة ومطلوبة تماماً لو اقتصرت على المواطنين، إلا أنها ترتبط أكثر (بالعمالة الوافدة)، مما يضاعف من تداعياتها السلبية، حيث ستنعكس على الهرم السكاني ككل أكثر من اتصالها بمعدلات الزيادة السكانية.

السكان والعمالة الوافدة:

ولتوضيح هذه المنطقة الدقيقة نجد أن معدلات التزايد الطبيعية مرتفعة بين دول المنطقة وإن كانت هذه المعدلات ذاتها متفاوتة بين كل دولة وأخرى، حيث نجد أنه في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢ كانت المعدلات كالتالي:

(٤,٩٪) في قطر، (٤,٨٪) في السعودية، (٣,٣٪) في البحرين، (٢,٧٪) في الإمارات، وتنخفض في عمان إلى (١,٧). أما في الكويت فقد انخفض متوسط النمو الطبيعي إلى (٨,١٪)، بعد أن كان (٤,٦٪) في الفترة (٨٦-١٩٨٩) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣، ٣٣٨) ومعروف أن الأزمة التي مرت بها هي المسؤولة عن تزايد الهجرة منها فيبدو أن الهجرة هي العامل الحاسم في تحديد الملامح الديموجرافية في دول الخليج، وهي عملية في غاية الخطورة على المستوى السكاني الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

جدول (٢)

تطور أعداد السكان والأرقام القياسية لأقطار مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٥-٢٠٠٠)

الأقطار	الإمارات		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت		الإجمالي	
السنوات	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي
١٩٧٥	٥٥٧,٩	١٠٠	٢٦١,٨	١٠٠	٧٢٥١	١٠٠	١١٩٤	١٠٠	٢٥٠	١٠٠	٩٩٤,٨	١٠٠	١٠٥٠٩,٥	١٠٠
١٩٨٠	٩٨٠	١٧٦	٣٣٤	١٢٨	٩٣٨٠	١٢٩	١٤١٨	١١٩	٣٠٠	١٢٠	١٣٧٠	١٣٨	١٣٧٧٢	١٣١
١٩٨٥	١٣٥٠	٢٤٢	٤٢٥	١٦٢	١٢٨٤٦	١٧٧	١٦٨٤	١٤١	٣٥٧	١٤٣	١٧١٢	١٧٢	١٨٣٧٤	١٧٥
١٩٩٠	١٥٩٠	٢٨٥	٥٠٣	١٩٢	١٤٨٧٠	٢٠٥	٢٠٠٠	١٦٨	٤٨٤	١٩٤	٢١٤٠	٢١٥	٢١٥٨٧	٢٠٥
١٩٩٢	١٦٣٠	٢٩٢	٥٢٠	١٩٩	١٤٦٩٠	٢٠٣	٢٠٠٠	١٦٨	٥٠٤	٢٠٢	١٣٦٣	١٣٧	٢٠٧٠٧	١٩٧
*٢٠٠٠	١٩٧٩	٣٥٥	٦٢٦	٢٣٩	٢٠١١١	٢٧٧	٢١٢٥	١٧٨	٥٢٣	٢٠٩	٢٧٨٢	٢٨٠	٢٨١٤٦	٢٦٨

* تقديري

حسبت مكونات هذا الجدول من المصادر التالية، وعولجت على النحو المعروض بعد حساب الإجماليات والأرقام القياسية المقربة.

- سنوات ٧٥-١٩٩٢ : المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٣ .
- سنة ٢٠٠٠ (تقديرية) المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٠ .

ولعل وضع السكان في الإمارات والكويت توضح ذلك بجلاء، ولنعكف على تفهم هذه النقطة بتركيز أكثر:

(أ) ففي «الإمارات»: توضح الإحصائيات أن عدد سكانها قد تضاعف خلال الفترة من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٩٠ أكثر من عشر مرات. والجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

جدول رقم (٣)

تطور أعداد سكان الإمارات حسب الجنسية في الفترة ١٩٦٨-١٩٩٠.

السنوات	إماراتي		غير إماراتي		إجمالي	
	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي
١٩٦٨	١١٣٧٠٠	١٠٠	٦٦٢٠٠	١٠٠	١٧٩٩٠٠	١٠٠
١٩٧٥	٢٠١٥٤٤	١٧٧	٣٥٦٣٤٣	٥٣٨	٥٥٧٨٨٧	٣١٠
١٩٨٠	٢٩٠٥٨٤	٢٥٥	٧٥١٥٥٥	١١٣٥	١٠٤٢١٣٩	٥٧٩
١٩٨٥	٣٩٦١٠٠	٣٤٨	٩٨٣٢٠٠	١٤٨٥	١٣٧٩٣٠٠	٧٦٧
١٩٩٠	٥٤٠٣٠٠	٤٧٥	١٣٠٤٠٠٠	١٩٧٠	١٨٤٤٣٠٠	١٠٢٥

- **اشتقت بيانات هذا الجدول من المصادر التالية ثم عولجت على النحو المعروض بعد حساب الإجماليات والأرقام القياسية:**
- **وزارة التخطيط: تعداد السكان للسنوات ٦٨، ٧٥، ١٩٨٠ أبوظبي.**
- **وزارة التخطيط: تقديرات إحصائية. د.ت.**
- **وزارة التخطيط: المجموعة الإحصائية، العدد ١٥، ١٩٩٠.**

وتدلنا قراءة الجدول كيف أن إجمالي عدد السكان، مواطنين ووافدين، زاد من ١٧٩,٩٠٠ نسمة عام ١٩٦٨ إلى ١٠٤٢,١٣٩ نسمة عام ١٩٨٠، ثم إلى ١٨٤٤,٣٠٠ نسمة عام ١٩٩٠، وهو ما يفوق عشرة أضعاف ما كان عليه ١٩٦٨.

على أنه في الوقت الذي تضاعفت فيه أعداد المواطنين خلال الفترة المدروسة (٦٨-١٩٩٠) إلى ما يقرب من خمس مرات، نجد أن أعداد الوافدين قد تضاعفت إلى ما يقرب من عشرين مرة! أي أن أعداد الوافدين قد زادت بما يقدر بأربعة أضعاف عدد المواطنين. الأمر الذي جعل نسبة السكان من غير المواطنين تشكل أكثر من ٧٠٪ من جملة السكان في نهاية سنة ١٩٩٠. وإذا ما أدركنا أن معدل النمو الطبيعي للسكان في هذا العالم (عام ١٩٩٠) بلغ ٣,٣٪ سنوياً، وأن معدل الهجرة الوافدة وصل إلى ١٣,٦٪، فهذا يعني أنه في الوقت الذي تكون فيه الزيادة الطبيعية خمس الزيادة الكلية للسكان في الإمارات، وتكون الهجرة أربعة أخماس الزيادة سنويا (زاهر، ١٩٩٣، ٢٤-٢٥، الشامسي، ١٩٩٢، ١١٨).

(ب) وفي حالة الكويت، فإن الأمر لا يختلف كثيراً، ففي الفترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٦٥ ارتفع عدد الكويتيين من ٨١,٠٠٠ نسمة إلى ٢٢٠,٠٥٩ نسمة في حين ارتفع عدد غير الكويتيين من ٩,٠٠٠ نسمة إلى ١٤٧,٢٨٠ نسمة في نفس الفترة (الصباح، ١٩٨٩، ٥٥)، أي أن المواطنين زادوا خلال هذه الفترة حوالي ثلاث مرات (معدل التضاعف ٢,٧)، في حين أن غير الكويتيين زادوا في نفس الفترة أكثر من ٢٧ مرة (معدل التضاعف ٢٧,٥).

على أن هذه المعدلات قد أخذت في الانخفاض النسبي خلال الفترة من عام ١٩٦٥ إلى العام الحالي ١٩٩٤، والتي يوضحها الجدول رقم (٤)، والذي أخذت بياناته عن وزارة التخطيط الكويتية.

ومن قراءة الجدول نتبين أن معدلات الزيادة السكانية لغير الكويتيين ظلت مرتفعة بعض الشيء عن نظيراتها بالنسبة للكويتيين، حتى قبل أزمة الخليج عام ١٩٩٠. ثم انخفضت لأول مرة في تاريخ الكويت منذ عام ١٩٤٦ معدلات الزيادة السكانية لغير الكويتيين بالقياس للكويتيين، حيث أصبح أقل من المتوسط العام للزيادة السنوية لجميع السكان.

جدول رقم (٤)

تطور أعداد السكان الأرقام القياسية بالكويت موزعة وفقاً للجنسية خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٤

السنوات	كويتي		غير كويتي		الجملة	
	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي
١٩٦٥*	١٦٨٧٩٣	١٠٠	٢٩٨٥٤٦	١٠٠	٤٦٧٣٣٩	١٠٠
١٩٧٥	٣٠٧٧٥٥	١٨٢	٦٨٧٠٨٢	٢٣٠	٩٩٤٨٣٧	٢١٣
١٩٨٠	٣٨٦٦٩٥	٢٢٩	٩٧١٢٥٧	٣٢٥	١٣٥٧٩٥٢	٢٩١
١٩٨٥	٤٧٠٤٧٣	٢٧٩	١٢٢٦٨٢٨	٤١١	١٦٩٧٣٠١	٣٦٣
١٩٨٨	٥٣٦٥٧١	٣١٨	١٣٤١٤٢٩	٤٤٩	١٨٧٨٠٠٠	٤٠٢
١٩٩٤ (تقديرات)	٦٤٠٦٩٣	٣٨٠	٨٢٨٢٠٩	٢٧٧	١٤٦٨٩٠٢	٣١٤

- بيانات هذا الجدول مأخوذة من المصدر التالي، وقد عولجت على النحو المعروض وحسبت لها الأرقام القياسية.
- وزارة التخطيط: المجموعة الإحصائية السنوية: العدد الثلاثون ١٩٩٣.
(الكويت: الإدارة المركزية للإحصاء، ١٩٩٣) ص(٢٥)، جداول (٩)، (١٠).

* مرة أخرى تضارب بيانات هذا العام راجع لاختلاف المصادر وقد اعتمدنا البيانات الأدق وهي الصادرة من الجهة المسئولة (وهي الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط).

كما نتبين أن النسبة المئوية للكويتيين، التي ظلت تنخفض منذ عام ١٩٦٥ من ٣٦,١٪ من إجمالي السكان إلى ٢٧,٧٪ عام ١٩٨٥، سرعان ما ارتفعت إلى ٤٣,٦٪ عام ١٩٩٤، أي ما يقرب من نصف عدد السكان، وهي نتيجة مدهشة كان يجب أن يسعد بها الكويتيون على أن يتحملوا تبعاتها بالنسبة لإدارة قوة العمل المنتجة في بلادهم. وتلك فرصة ذهبية للتخطيط في غياب عنصر أجنبي (العمالة الوافدة) على أن هذه الظاهرة سرعان ما تغيرت بسرعة فائقة خلال فترة وجيزة (الفترة من ٣١/١٢/١٩٩٤ إلى ٣١/١٢/١٩٩٥) حيث زاد الكويتيون إلى ٧٠٨,١١٥ نسمة بمعدل نمو سنوي (٣,٩٪) مقابل زيادة غير الكويتيين إلى ١٢٥٠,٦٧٩ نسمة بمعدل نمو سنوي ٨,٩٪ في نفس الفترة. الأمر الذي جعل نسبة السكان الكويتيين إلى جملة المجتمع السكاني تصل إلى ٣٦,١٥٪ في ديسمبر ١٩٩٥. (أنظر وزارة التخطيط: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ٣١/١٢/١٩٩٥، ص(٢)).

السكان ومعدلات التحضر:

وإذا عدنا إلى الملامح الديموجرافية الأخرى لسكان أقطار مجلس التعاون، نتبين أنه قد ترتبت على الزيادات السكانية السابق الإشارة إليها، تغيرات اجتماعية واضحة، كان في مقدمتها زيادة معدلات التحضر، حيث انتقل عدد كبير من سكان الصحراء إلى الحضر في هجرات داخلية مستمرة وشاركتهم في هذه العمالة الوافدة من الخارج. فتضخمت المدن وتكدس عدد كبير من السكان في مراكز حضرية قليلة العدد، مما ترتب عليه مزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية كانتشار أحزمة الفقر التي تحيط بتلك المراكز وحدوث مشكلات صحية نتيجة انتشار التلوث، ومشكلات اجتماعية وقيمية كانتشار الجرائم بكافة أشكالها، وتعاطي المخدرات، وتزايد البطالة، وغيرها من المشكلات التي مساحة الدراسة الحالية لها. ويوضح الجدول رقم (٥) تطور نسبة سكان الحضر من مجموع السكان في دول الخليج:

جدول رقم (٥)

تطور نسبة سكان الحضر من مجموع السكان في دول مجلس التعاون، ومعدلات نموهم السنوي

البيان والسنوات	سكان الحضر (كنسبة مئوية من مجموع السكان)			معدل النمو السنوي لسكان الحضر (٪)	
الدولة	١٩٦٠	١٩٩٢	٢٠٠٠	٦٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-١٩٩٢
الإمارات	٤٤	٨٢	٧٩	١٢,٥	٢,١
البحرين	٧٥	٨٣	٩١	٤,١	٣,١
السعودية	٣٠	٧٤	٨٢	٧,٦	٤,٥
عمان	٤	١١	١٥	٧,٥	٧,٥
قطر	٧٣	٧٩	٨٤	٨	٣,٣
الكويت	٧٨	٩٦	٩٦	٧,٩	٢,٨
إجمالي الدول العربية	٣٤	٥٥	٦١	٤,٨	٣,٩

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٤) ص ص (١٧٢، ٢١١).

وما يعنينا في هذا الجدول رقم (٥)، أن هناك تزايداً ملحوظاً في أعداد سكان الحضر بالنسبة لإجمالي السكان بحيث أننا نجد أن السكان في دول مثل الكويت والبحرين والإمارات يكاد لا يسكنون إلا في المدن الحضرية (٩٦٪، ٨٣٪، ٨٢٪ على الترتيب)، والأمر لا يبتعد كثيراً عن الحال في قطر والسعودية (٧٩٪، ٧٤٪) على أن عمان هي الدولة الوحيدة الخليجية ضمن دول مجلس التعاون التي يسكن غالبية سكانها في الأرياف والصحراء على الرغم من أن نسبة المقيمين في المدن بها قد ارتفعت إلى ما يقرب من ثلاثة أضعافها خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٢ (من ٤٪ إلى ١١٪). ويلاحظ أن كل هذه الأقطار، عدا عمان، تزيد نسبة المقيمين في الحضر بها عن المتوسط بالنسبة للدول العربية.

ومن ناحية مقابلة نجد أن معدلات النمو السنوية لسكان الحضر ستنخفض بشكل واضح في الفترة ما بين ١٩٩٢/٢٠٠٠ ويبدو أن عمان ستصبح الدولة الوحيدة في المنطقة التي ستحافظ على معدلات النمو السكاني للسكان الحضر خلال هذه الفترة.

في حين أن أكبر انخفاض سيكون في دولة الإمارات فالكويت ثم قطر، وربما يعود ذلك إلى تشبع مدن هذه الدول بالسكان مما لا يسمح باستيعاب سكان جدد.

البنية العمرية للسكان:

تتميز هذه التركيبة بغلبة الأعمار الصغرى على هيكل السكان (أقل من ١٥ عاماً)، حيث تمثل هذه الفئة (أقل من ١٥ عاماً) ما يعادل ٤٣٪ من مجموع السكان في أقطار مجلس التعاون مجتمعة، وتأتي خطورة هذه النسبة من كونها الفئة الموازية لمراحل التعليم في بداية التعليم الثانوي، أي أنها الفئة التي تحتاج إلى إعالة مطلقة. ويمكن أن تضاف إلى هذه الفئة فئة ما دون العشرين من العمر،

وهي فئة في حكم الواقع تحتاج إلى إعالة مطلقة وإذا جمعنا عدد السكان في الفئتين يتبين لنا أن أكثر من نصف سكان دول الخليج (٥٢,١٪) يحتاجون إلى إعالة مطلقة حيث أنهم في حدود النسبة التي تقع دون سن العمل الفعلي. والجدول رقم (٦) يوضح بالتفصيل هذه الظاهرة الخطيرة على دول المنطقة.

وخطورة هذا الوضع كما يوضحها الجدول رقم (٦) تكمن في استمراريته حتى بدايات القرن القادم، وهو أمر يشير إلى مدى جسامة الجهود التي يجب أن تبذل من أجل إعداد وتعليم الأعداد المتزايدة من الأطفال والشباب، وإتاحة فرص العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي. ويعني ذلك أن هناك أعباء ضخمة ينبغي أن تضطلع بها السياسات الاجتماعية؛ بعضها له صفة عاجلة والبعض الآخر طويل المدى (إبراهيم وقنديل، ١٩٩١، ٢١) وهناك نتائج أخرى مشابهة نشرتها مجلة «الايكونومست» في كتابها الإحصائي السنوي وذكرت فيه أن السكان دون الـ ١٥ سنة في المملكة العربية السعودية يمثلون ٤٥,٤٪ وفي عمان ٤٥,٨٪ وفي الكويت ٤٨,٧٪. وتنخفض تلك النسبة في كل من الإمارات وقطر والبحرين إلى (٣١,١٪ و٣٥,١٪ و٣٢,٧٪) على الترتيب، بينما لا يتجاوز متوسط نسبة هذه الشريحة في الدول المتقدمة أو دول منظمة التعاون الاقتصادي الـ (٢٠,٥٪) (السعدون، ١٩٩٢، ١٦)، وتزداد هذه النتائج خطورة عندما نعلم أن نسبة الملتحقين بالدراسة ضمن الشريحة العمرية ١٥-٢٤ سنة مرتفعة أيضاً، وأن نسبة البطالة في نفس الشريحة العمرية تعتبر عالية (في الدول العربية) فإن نسبة الإعالة (الاعتمادية) يمكن أن تكون أعلى مما تظهره الأرقام، وأن أثرها السلبي على النشاط الاقتصادي لا يمكن التغاضي عنه. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣، ٧٢).

جدول (٦)

أعداد ونسب السكان دون الخامسة عشر عاماً ودون العشرين عاماً في دول مجلس التعاون للسنوات ١٩٩٠-٢٠١٠

البلد والسنوات		الإمارات		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت	
الفئة العمرية		١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠١٠
دون ١٥ عام	عدد	٤٨٨	٦٦٤	١٧٩	٢٤١	٧١٧٣	١٢٤١٧	٧١١	١٥١٠	١٤٨	١٧٧	٧٧٥	٦٧٥
	٪	٣٠,٧	٢٨,٤	٣٥,٦	٣١,٣	٤٥,٤	٤١,٤	٤٦,٧	٤٥,٩	٣٠,٥	٢٥,٥	٣٦,٢	٢٩,٦
دون ٢٠ عام	عدد	٦٠٢	٨٤٧	٢١٩	٣٢٠	٨٦٨٣	١٥٣٥١	٨٥٥	١٨٦٩	١٧٨	٢٣٤	٩٥٧	٩٠١
	٪	٣٧,٩	٣٦,٢	٤٣,٥	٤١,٥	٥٤,٩	٥١,٢	٥٦,١	٥٦,٩	٣٦,٦	٣٣,٨	٤٤,٧	٣٩,٦

حسبت بيانات هذا الجدول من المصدر التالي بعد حساب النسب المئوية لها بالقياس إلى مجموع السكان، ثم وضعت على النحو الموضح:

- Edward Bos, et. al.; World Popumation Projection, 1994-95, op. cit.

ولعل ارتفاع هذه المعدلات للفئات صغيرة العمر من السكان تعود بالأساس إلى ارتفاع أعداد العمالة الوافدة العازبة بحيث نتبين أن نسبة هذه الفئات لدى المواطنين مرتفعة جداً بالقياس لنظيراتها لدى العمالة الوافدة، وهو أمر متوقع ويوضحه الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي للسكان حسب المجموعة العمرية والجنسية في الكويت والإمارات

فئات العمر	الكويت						الإمارات			
	١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٨٨		١٩٨٠		١٩٩٠	
	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	إماراتي	غير إماراتي	إماراتي	غير إماراتي
أقل من ١٥	٤٨,٢	٣٧,٠	٤٧	٣٣	٤١,١	٣٣,٦	٥٠,١	٢٠,٣	٥٣,١	٢٧,٤
١٥-٦٤	٤٩,٧	٦٢,٠	٥٠,٩	٦٦,١	٥٦,٥	٦٥,٧	٤٦,٤	٧٩,٣	٤٣,٩	٧١,٩
٦٥+	٢,١	١,٠	٢,١	٠,٩	٢,٤	٠,٧	٣,٥	٠,٤	٣,٠	٠,٧
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(أ) بيانات هذا الجدول محسوبة من المصدر التالي، وتمت معالجتها على النحو المعروض:
وزارة التخطيط: المجموعة الإحصائية السنوية (الكويت: الإدارة المركزية للإحصاء ١٩٩٣ ص(٢٨).

(ب) اشتقت بيانات هذا الجدول من جدولين بالمصدر التالي، ثم عولجت على النحو المعروض: جدول (١٣).
الهيئة العامة للمعلومات: تطور السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٩٠، (أبوظبي: الهيئة العامة للمعلومات، ١٩٩٢).

كما أن آخر بيانات لوزارة التخطيط الكويتية عن السمات الأساسية للسكان في نهاية ديسمبر ١٩٩٥ تشير إلى حدوث تغيرات أساسية أصبح بمقتضاها ما يلي:

- السكان من عمر أقل من ١٥ عاما قد بلغت ٤٤,٣٪ من الكويتيين مقابل ١٧,١٪ من غير الكويتيين.

- السكان من عمر ١٥-٦٥ عاما قد بلغت ٥٣,٣٪ من الكويتيين مقابل ٨٢,٢٪ من غير الكويتيين.
- السكان أكبر من ٦٥ عاما قد بلغت ٢,٤٪ من الكويتيين مقابل ٠,٧٪ من غير الكويتيين (أي أنها تابعة منذ عام ١٩٨٨)

(وزارة التخطيط: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٥، مرجع سابق، ص٦١).

نخلص مما سبق إلى أن المؤشرات الديموجرافية للسكان في أقطار مجلس التعاون تتسم بجوانب إيجابية وأخرى سلبية، عرضنا لكل منها بإيجاز، ومن المفيد للبحث العلمي الاجتماعي أن يتناول هذه المشكلات كل على حدة، بالتعمق في مسبباتها وتداعياتها واقتراح حلول تتصل بحلها أو التخفيف منها، على أن تستغرق هذه المعالجات ضمن إطار أو خريطة بحثية واسعة.

(ب) التشغيل ومشكلاته:

مقدمة:

يرتبط بالمخزون السكاني قضية العمالة والتشغيل كما سبق وألمحنا إلى ذلك. ويوضح الجدول رقم (٨) عدد ونسبة القوى العاملة النشطة اقتصادياً بالنسبة إلى مجموع السكان في دول مجلس التعاون بين عامي ١٩٩٠، ١٩٩١.

ومن هذا الجدول (٨) نتبين أن حجم القوى العاملة الكلية في دول مجلس التعاون وصل إلى أكثر من ستة ملايين عامل بقليل عام ١٩٩١ بنسبة (٣٠,٧٪) من مجموع السكان، بعدما كانت نسبتهم (٣٠,٩٪) في العام ١٩٩٠. وهذه النسبة ترتفع (في العامين ٩٠، ١٩٩١) عن متوسط نسب العمالة العربية (٢٨,٤٪) عام ١٩٩٠، (٢٨,٥٪) عام ١٩٩١، وإن كانت نسبة العمالة الخليجية الكلية تصل إلى (٩,٥٪) من مجمل القوى العاملة العربية، في الوقت الذي يمثل فيه سكان الخليج (٨,٨٪) من مجموع سكان الدول العربية عام ١٩٩١.

كذلك نلاحظ من الجدول أن نسب العمالة إلى مجموع السكان ترتفع في الإمارات العربية إلى حدود عليا (٥٤,١٪ عام ١٩٩١)، تليها قطر (٤٥,٠٪ لنفس العام). ثم تنخفض النسبة تدريجيا حتى تصل إلى ١٧,٦٪ في عمان وهي نسبة ضئيلة للغاية.

جدول رقم (٨)

عدد ونسبة القوى العاملة إلى السكان في دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١

(بالآلاف)

البلد	عدد السكان (أ)		القوى العاملة الكلية (ب)		نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان (أ/ب)	
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١
الإمارات	١٥٨٩	١٦٢٤	٨١٣	٨٧٨	٥١,٦	٥٤,١
البحرين	٥١٦	٥٣٣	٢٢١	٢٢٧	٤٢,٨	٤٢,٦
السعودية	١٤١٣٤	١٤٦٨٣	٤٠٨٩	٤٢٢٥	٢٨,٩	٢٨,٨
عمان	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٧٥	٣٥١	١٣,٨	١٧,٦
قطر	٣٦٨	٣٨٢	١٦٦	١٧٢	٤٥,١	٤٥,٠
الكويت	٢٠٣٩	٥٧١	٨١٩	٢٢٩	٤٠,٢	٤٠,١
مجموع دول مجلس التعاون	٢٠٦٤٦	١٩٧٩٣	٦٣٨٣	٦٠٨٢	٣٠,٩	٣٠,٧
مجموع الدول العربية	٢٠٠٧١	٢٢٤٨١٢	٦٢٥٩٩	٦٤٠١٦	٢٨,٤	٢٨,٥

محسوب من: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: الكتاب السنوي للإنتاج ١٩٩١ (٢٨) في التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣ ص(٣٥٤).

توزيع العمالة على القطاعات المختلفة: ولتعميق صورة القوى العاملة في دول مجلس التعاون، يوضح الجدول رقم (٩) التوزيع النسبي للقوى العاملة في هذه الدول حسب القطاعات ووفقاً للنوع.

جدول رقم (٩)
التوزيع النسبي للقوى العاملة في دول مجلس التعاون ونسبتها إلى إجمالي عدد السكان والمشاركة الإجمالية، ونسب مشاركة المرأة في قوة العمل

البلد	نسبة القوى العاملة إلى إجمالي عدد السكان ٩٠-١٩٩٢	النسبة المئوية للقوى العاملة في						نسبة مشاركة النساء في قوة العمل ٩٠-١٩٩٢
		الزراعة		الصناعة		الخدمات		
		١٩٦٥	١٩٩٠ ١٩٩٢	١٩٦٥	١٩٩٠ ١٩٩٢	١٩٦٥	١٩٩٠ ١٩٩٢	
الإمارات	٥٠	٢١	٥	٣٢	٤٨	٤٧	٥٧	٦
البحرين	٤٥	٠٠	٣	٠٠	١٤	٠٠	٨٣	١٨
السعودية	٢٩	٦٨	٤٨	١١	١٤	٢١	٣٧	٧
عمان	٢٨	٦٢	٤٩	١٥	٢٢	٢٣	٢٩	٨
قطر	٤٢	٠٠	٣	٠٠	٢٨	٠٠	٦٩	٧
الكويت	٣٩	٢	٠٠	٣٤	٢٦	٦٤	٧٣	٢٤
إجمالي (٢) البلاد العربية	٢٨,٢	٦٣	٣٦	١٣,٩	١٨,٣	٢٣,١	٤٥,٧	١٣,٣
السنة:	(٨٩-١٩٩١)	(١٩٦٥)	(٨٩-٩١)	(١٥)	(٨٩-٩١)	(١٥)	(٨٩-٩١)	(عام ١٩٩٠)

المصادر:
(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، مرجع سابق، ص(١٦٢).
(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص(٣٤٤).

ومن الجدول رقم (٩) نتبين أن قطاع الخدمات يستأثر بالنصيب الأكبر من العمالة في جميع الدول الخليجية باستثناء السعودية وعمان اللتين تنخفض فيهما نسبة القوى العاملة إلى ما دون المتوسط العام للأقطار العربية مجتمعة (٤٥,٧٪). وتأتي في مقدمة الأقطار الخليجية البحرين فالكويت (٨٣٪، ٧٣٪ على الترتيب). في الفترة ما بين ٩٠-١٩٩٢، ويلاحظ أن معظم هذه العمالة من المواطنين ويمكن رد هذا التمركز من جانب المواطنين الخليجيين في قطاع الخدمات، خاصة الحكومية منها - إلى سياسة التوظيف العامة التي تضمن تشغيلهم في العمل كوسيلة عملية لإعادة توزيع الثروة النفطية على المواطنين، إلى

جانب الفوائد الأخرى والإعانات وخدمات الرعاية الاجتماعية (أنظر: الصباح، ١٩٨٩، ٥٧، الدخيل، ١٩).

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فنجد أنه في الفترة من ٩٠ إلى ١٩٩٢ كانت نسبة العاملين في هذا القطاع أعلى من المتوسط العام لجميع الدول العربية بالنسبة لأربعة من الأقطار الخليجية، في حين انخفضت نسبتهم في البحرين والسعودية إلى (١٤٪) مقابل (٨,٣٪) للدول العربية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن نسبة العاملين في هذا القطاع في دولة الإمارات مرتفعة للغاية (أكثر من ضعف مثيلاتها لمجموع الدول العربية (٣٨٪) وهو يدل على وجود قاعدة صناعية تستطيع استيعاب هذه العمالة، ويشير بصورة أعمق إلى التوجه الاستراتيجي الذي تقوده الإمارات لتشييد صناعة محلية قوية تستطيع تعزيز اقتصادها فيما بعد نضوب النفط. على أنه لا ينبغي أن ننسى أن معظم العمالة في هذا القطاع أجنبية، وهو أمر سوف نشير إليه في جزء تال.

وفي قطاع الزراعة يوضح الجدول أن عمان والمملكة العربية السعودية تستحوذان على النصيب الأكبر من العمالة في هذا القطاع الهام، وهو يعكس اهتماماً واعياً بأن من يملك غذاءه يملك قراره.

إشكاليات التشغيل: يمكن ملاحظة عدد من الإشكاليات التي أثرت وما زالت تؤثر، وستظل تؤثر لفترة غير محدودة، على أداء وبنية القوى العاملة في دول الخليج بشكل خاص، ولعل في مقدمتها:

١- الاعتماد على عمالة وافدة (أجنبية وعربية) لمواجهة متطلبات التنمية:

وقد قادت هذه الحاجة إلى تضاؤل نسب إسهام العمالة الوطنية في النشاط الاقتصادي إلى حدود غير مقبولة بلغت (١٧,٨٪) من قوة العمل الكلية، في

دولة مثل الإمارات العربية في عام ١٩٨٦ (السويدي، ١٩٩١، ٨٧) ووصلت إلى (٢١,٥٪) من قوة العمل الكلية في دولة الكويت عام ١٩٨٨ (المجموعة الإحصائية، ١٩٩٣، ٨٠) كذلك نجد في قطر أن نسبة المشاركة الوطنية لا تزيد عن (١٧٪) بل إن هناك من يرى أن نسبة العمالة الوطنية في قوة العمل تصل إلى أقل من (١٠٪) (السعدون، ١٩٩٢، ١٨) وإذا واصلنا الحديث عن قطر نجد أن هناك انخفاضاً في تأهيل العمالة المحلية، فمعظم القطريين يقومون بالأعمال الكتابية أو الإدارية، وبعيداً جزئياً عن الأعمال الإنتاجية، وهو ما يعني أن الموارد البشرية المحلية لا تقوم بدور حقيقي في عملية التنمية، أولاً لضآلة وزنها بالنسبة للوزن الكلي للعمالة، وثانياً لانخفاض مستوى تأهيلها، وثالثاً لهامشية القطاعات التي تعمل فيها أو المكانات التي تشغلها» (الغانم، ١٩٩٢، ١٤٥).

وبدهي أن سيطرة وهيمنة العمالة الوافدة، خاصة الأجنبية، ولها مضاعفات متعددة، وفي مقدمتها المضاعفات السياسية الخطيرة، بالإضافة إلى أنها تعتبر عاملاً في إضعاف السياسات الوطنية وقدرتها على التماسك والانتماء الثقافي والاجتماعي والوطني، باعتبارها حاملة لثقافات مغايرة وأحياناً ثقافات مضادة.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه العمالة تسبب استقطاباً واضحاً نحو قطاعات بعينها كالقطاع الحكومي وقطاع البناء والتشييد، مما يسبب خللاً واضحاً في البنية المهنية للعمالة في الدول الخليجية وإذ تعاني هذه الدول من نقص كبير في نسبة الاختصاصيين والفنيين، حيث لا تتعدى هذه الفئات ثلث نسبتها من الدول المتقدمة، وتبلغ نسبة أصحاب المهن الفنية والعلمية الوافدين (٨,٧٪) مقابل (٧,٦٪) للوطنيين من دولة البحرين و(١٥,١٪) مقابل (١٠,٦٪) للوطنيين في الكويت. ولعل هذه العامل مرتبط بالأساس بعدم مواكبة النظم التعليمية الخليجية لاحتياجات التنمية، وكذلك نظم التدريب والتوجيه والتأهيل الفني بها (الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية، ١٩٨٧، ٢٠١).

٢- انخفاض الإنتاجية:

وهي سمة تظهرها نتائج الدراسات المختلفة في شتى القطاعات الاقتصادية الخليجية، حيث تتراجع هذه الإنتاجية في قطاع الصناعة بوضوح، كما تنخفض في قطاعات الزراعة والخدمات، خاصة العمل والتقنية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣، ٩٨، ٣٧٤).

ويبدو أن هذه سمة للعمالة العربية، فإنتاجية العامل في الدول الأوروبية تصل إلى ستة أمثال إنتاجية العامل العربي، أو بصورة أكثر تحديداً نجد أن إنتاجية الدول العربية في مجال الصناعة لا تتجاوز خمس مثيلتها في العالم المتقدم، ولا تتجاوز واحداً إلى عشرين من مثيلتها في الزراعة، كما تتدهور الإنتاجية العلمية للعلماء العرب في الجامعات الخليجية بالقياس للإنتاجية العلمية العالمية (انظر: العناني، ١٩٩٠، ١٨-٢١، زاهر، ١٩٩٠).

٣- ضعف مشاركة المرأة في قوة العمل:

الجدول السابق رقم (٩) يوضح ذلك بجلاء، حيث قدرت نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل العربية في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٢ بحوالي (١٣,٣٪). على أن هذه النسبة تتباين من بلد إلى آخر، ففي الإمارات مثلاً لا تزيد نسبة المساهمة عن (٦٪) ومثلها قطر (٧٪) في حين أن النسبة ترتفع في الكويت إلى (٢٤٪) وقد ارتفعت نسبة المرأة (الإناث) في إجمالي قوة العمل الكويتية في ديسمبر ١٩٩٥ (٣٢,٢٪) (وزارة التخطيط، السمات الأساسية للسكان، مرجع سابق، ص٢٢).

ومن بين أبرز ملامح مشاركة المرأة العربية في قوة العمل تمركزها في قطاع

الخدمات، خاصة التعليم والصحة، ففي البحرين يتركز (٧٩,٦٪) من النساء العاملات في قطاع الخدمات، وترتفع النسبة في الكويت إلى (٩٣,٣٪)، كما أن المرأة العاملة تفضل العمل المأجور، خاصة في قطاع أجهزة الحكومة، حيث يتيح لها هذا الوضع الجمع بين واجبات العمل وواجبات الأسرة، ففي الإمارات العربية نجد أن نسبة العاملات في الجهاز الإداري للدولة بلغت ٩٢,٦٪، ووصلت في الكويت إلى (٩٨,٤٪) (إبراهيم وقنديل، ١٩٩١، ٤٧).

والواقع أن هناك عوامل تعوق مساهمة المرأة في العمل، لعل في مقدمتها ارتفاع نسب الأمية بينهن وتعويق القيم الاجتماعية التقليدية لحركة المرأة الاجتماعية على نحو يظهر بوضوح في دول خليجية بعينها، وأكثر مما يظهر في دول أخرى. وفي نفس الوقت نجد أن سوق العمل نفسه واتجاهاته «تسعى لاستغلال تلك العملية في انتقاء مهن معينة يتم إلحاق المرأة المتعلمة للاشتغال بها. وهذه السياسة تتم في الوقت الذي يعاني فيه سوق العمالة في دول الخليج من عجز واضح في العمالة الوطنية»؛ (علام، ١٩٩١، ٦٠).

٤- انخفاض المستوى التعليمي للعمالة:

ويتضح هذا من غلبة نسبة العمالة غير الماهرة، إذ أن المستوى التعليمي لغالبية العمالة الخليجية متواضع، وهو أمر راجع لانخفاض متوسط ما يحصل عليه العامل العربي من سنوات تعليمية، لا تتجاوز خمس سنوات ونصف السنة، وحوالي (٤٪) فقط من قوة العمل (حسب تقدير زحلان) من خريجي الجامعات، في الوقت الذي نجد فيه أن العامل المتوسط في الأقطار الصناعية قد تلقى حوالي (١٠,٥) سنة تعليمية، بالإضافة إلى أن (٢٠٪) من القوى العاملة قد حصلوا على تعليم جامعي أو أعلى (Zahlan, 1988, 34-35) ويترتب على ذلك - من بين ما

يترتب - انخفاض إنتاجية هذه العمالة، ليس بسبب اقتصادي فقط، بل كما أوضحنا بسبب اجتماعي نجد تفسيره في التعليم والتدريب ومستوى نقل التكنولوجيا وبيئة العمل وظروفه. ففي الكويت على سبيل المثال نجد أن ما يقرب من نصف قوة العمل غير الكويتيين (٤٤,٩٪) بدون مؤهلات على الإطلاق! وإذا ضممنا إليها نسبة ذوي المؤهلات الدنيا نجد أن النسبة ترتفع إلى ٧٢,٨٢٪ من إجمالي قوة العمل غير الكويتية في حين أن نسبة ذوي المؤهلات العليا لا تتجاوز ٨,٤١٪، كل ذلك في ديسمبر ١٩٩٥!

(أنظر وزارة التخطيط: السمات الأساسية للسكان، مرجع سابق، جدول ١٥-٢، ص٧٩).

٥- البطالة:

وهي الوجه الآخر للتشغيل، فهي تعني نقص التشغيل، وهو مشكلة تمثل هدراً ضخماً في الطاقات البشرية والإمكانات المادية الخليجية.

ويمكن التأريخ لظهور هذه الظاهرة في الخليج مع أواسط عقد الثمانينات من هذا القرن أو يكاد، إذ يبدو أن التراجع في أسعار النفط وفي معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون أدى إلى حدوث اختناقات في إيراداتها العامة، وتآكلت مدخراتها، وأصبحت دول منها مدينة، حيث قدر حجم الانخفاض في دخل دول المنطقة بحوالي (٣٣) بليون دولار عام ١٩٨٨، أي إلى حوالي ربع ما كان عليه في بداية الثمانينات (السعدون، ١٩٩٢، ١٣) وترتب على هذا كله ضعف قدرة الهياكل الاقتصادية عن استيعاب المزيد من أعداد الداخلين إلى قوة العمل، وخاصة من خريجي المعاهد والجامعات الخليجية. على قلتهم، وقد أدى هذا إلى ظهور بطالة مقنعة كثيراً، وسافرة أحيانا في بعض الدول الخليجية.

و«الكويت» تعد مثالاً جيداً لهذه الظاهرة، فالتعدادات السكانية تدلل على وجود نسبة محدودة من البطالة، حيث وصل عدد المتعطلين من المواطنين، وفقاً لتعداد عام ١٩٨٨ حوالي ١٤ ألف متعطل (١٣٩١٨ متعطلا)، أي ما يعادل نحو (٢٪) من قوة العمل ويبدو أن هذه النسبة متزايدة إذ أنها كانت (١,٥٪) في تعدادي ١٩٨٠، ١٩٨٥ (المجموعة الأحصائية السنوية، ١٩٩٣، ٩١) وإن كانت التقديرات الأخيرة حتى ديسمبر ١٩٩٥ تؤكد انخفاض معدل البطالة في المجتمع الكويتي (وزارة التخطيط، السمات الأساسية، ص٣٣).

وقد توصلت، من ناحية ثانية، إحدى الدراسات الجادة إلى نتيجة هامة مؤداها أن «الانخفاض في عدد المتعطلين من المواطنين الذكور تقابله زيادة في عدد المتعطلات من المواطنات، وزيادة كبيرة نسبياً في عدد المتعطلين غير الكويتيين، وبخاصة بين الإناث. ويعبر هذا عن اختلال في سوق العمل الكويتي، حيث استمر حجم قوة العمل الوافدة يتزايد، وإن ظل بمعدل متباطىء، حتى منتصف الثمانينات، مع وجود بطالة سافرة، خاصة بين المواطنين. وعليه يتوقع (الباحث) أن تزداد وطأة البطالة بين الشباب.. حيث يرتفع معدل البطالة بين الذكور، في فئة العمر (١٥-١٩) إلى حوالي سبعة أمثال المعدل العام بين المواطنين، وقرابة سبعة عشر مثلاً للمعدل العام بين غير المواطنين» (فرجاني، ١٩٨٨، ١٢٣).

وتمتد مشكلة البطالة إلى بلد خليجي آخر، ولكن بشكل مختلف، ففي «قطر» نجد أن المشكلة تتصل بضعف قدرة سوق العمل على استيعاب نسبة كبيرة من خريجي مؤسسات التعليم العالي بالرغم من انخفاض نسبتهم وقد أعلنت جهات رسمية مسؤولة وفي مقدمتها وزير التربية القطري عن هذه الظاهرة» (جلال الدين، ١٩٩٣، ٣٣).

وبدهي أن مثل هذه الظاهرة وما يرتبط بها من تضخم وظيفي في الجهازين

الحكومي والعام تنسحب على باقي الدول الخليجية بدرجات متفاوتة. ففي السعودية، توضح التقارير السنوية لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل «...أن نسبة استيعاب طالبي العمل على مستوى المملكة كانت تتناقص خلال عقود الثمانينات بصورة منتظمة، ففي بداية العقد كانت نسبة الاستيعاب تزيد عن (٩٥٪) وانخفضت إلى ما يقل عن (٨٥٪) في منتصف العقد. وفي عام ١٩٨٧ كانت حوالي (٧٧٪)، ويتوقع أن تكون انخفضت إلى أقل من ذلك في نهاية العقد» (جلال الدين، ١٩٩٣، ٣٣).

ويجد المستقرىء لمستقبل هذه الظاهرة أن هناك احتمالات كبيرة في تفاقمها خلال عقد التسعينات بحكم العوامل البنائية السابقة، وخاصة العوامل الاقتصادية وفي مقدمتها العجز في الموازنات العامة لبعض دول المنطقة، حيث نجد مثلاً أن «عمان».. تعاني من عجز في حدود (٠,٨) بليون دولار)، والمملكة العربية السعودية في حدود (٨,٢) بليون دولار والكويت، وهي حالة خاصة، من عجز في حدود (١٨,٥) بليون دولار (السعدون ١٩٩٢، ١٣)، ويتوقع زيادته في ظل ظروف التهديد العراقي الأخير.

وعموماً، فإن مثل هذه الظاهرة وغيرها تحتاج إلى معونة البحث العلمي الاجتماعي من أجل المساهمة في التعرف الدقيق على حجم ومسببات الظاهرة وتفاعلاتها وتداعياتها المختلفة، وبالتالي البحث عن سياسات اجتماعية شاملة لمواجهتها اعتماداً على تطوير البنى الاقتصادية ونظم التعليم والتدريب السائدة، وتبني مسارات تنموية جديدة تفرض على أجندة صناع السياسات الاجتماعية والعامة.

(ج) التعليم والتكوين: مؤشرات ومشكلات:

تأكدت في العقود القليلة الماضية، أكثر من أي فترة تاريخية أخرى، الأهمية القصوى للتعليم في تحقيق أهداف التنمية ودفع النظام الثقافي في المجتمع.

وأصبح تعزيز جهود التعليم وتوظيفه توظيفاً فاعلاً على نحو يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية في شتى المجالات، هو المحدد الأساسي لمدى نجاح، ليس فقط التنمية البشرية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، بل أيضا «للأمن الوطني» لأي مجتمع.

المؤشرات:

تكشف لنا المراجعات المستمرة لحركة التعليم الخليجي عن إنجازات ملموسة خلال العقدين الماضيين، انعكست في عدد من المؤشرات الإجمالية، هي:

١- ارتفاع الإنفاق الحكومي على التعليم، مع وجود تفاوت بين أقطار مجلس التعاون. فنجد أن قيمة مخصصات التعليم من الإنفاق الحكومي قد وصلت عام ١٩٩٢ إلى (١٧,٨٪) في السعودية، (١٤,٦٪) في كل من الإمارات والبحرين، ونفس النسبة لقطر (في العام ٨٨٪١٩٨٩)، في حين بلغت (١١,١٪) في سلطنة عمان لعام ١٩٩٢ (محسوب من تقارير التنمية البشرية ٩٣، ١٩٩٤).

وتأتي أهمية مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم من كونه يعكس سياسات اجتماعية معينة، ويحسبانه يعكس مبدأ توزيع فرص التعليم.

والواقع أن حجم المخصصات المالية للتعليم يتزايد بشكل مستمر في معظم الدول الخليجية خلال الفترة (٨٢-٩٢)، على الرغم من حدوث انخفاض مواز في الميزانيات العامة لتلك الدول خلال نفس الفترة، ففي «الإمارات» مثلاً، نجد أنه في الوقت الذي تنمو فيه ميزانية التعليم بمعدل نمو قدره ٤,٥٪ سنوياً خلال الفترة (٨٢-١٩٩٢)، تنخفض الميزانية العامة للدولة بمعدل ٢,٦٪ سنوياً!! وهو أمر إن دل على شيء، فإنما يدل على مدى الأهمية البالغة التي تعلقها السلطة السياسية للتعليم كمكون أساسي للتنمية البشرية. والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك.

جدول رقم (١٠)

تطور ميزانية التربية والتعليم في الإمارات مقارنة بميزانية الدولة للسنوات ٨٢/ ٨٣-٩٢/ ١٩٩٣

(بالألف درهم)

البيان السنوات	ميزانية الدولة		ميزانية التربية والتعليم		النسبة (٢) (١)
	العدد (١)	الرقم القياسي	العدد (٢)	الرقم القياسي	
٨٢/ ١٩٨٣	٢٢,٥٩٩,٥٠٠	١٠٠	١,٧٠٩,٥٠٨	١٠٠	٪٧,٦
٨٣	١٨,٤٠٦,٠٠٠	٨٢	١,٨٠٠,٤٣٣	١٠٥	٪٩,٨
٨٤	١٧,٢٢٩,٤٠٠	٧٦	١,٦٧٨,٤٧٣	٩٨	٪٩,٧
٨٥	١٦,٦٣٣,٧٠٠	٧٤	١,٧٣٨,١٥٥	١٠٢	٪١٠,٤
٨٦	١٤,٠٢٣,٨٠٠	٦٢	١,٧٤٤,٥٧٩	١٠٢	٪١٢,٤
٨٧	١٤,٤٢١,٣٠٠	٦٤	١,٩٠٨,٤٩١	١١٢	٪١٣,٢
٨٨	١٤,٢٥٥,٣٠٤	٦٣	٢,٠٢٦,٠١٧	١١٨	٪١٤,٢
٨٩	١٤,٦٥٠,٢٤٢	٦٥	٢,١٧٩,٥٥٦	١٢٧	٪١٤,٩
٩٠	١٥,٦٤٥,٤١٩	٦٩	٢,١٧٣,٣٦٣	١٢٧	٪١٤,٥
٩١	١٦,٤١٢,٧٤٠	٧٣	٢,٤٤٥,٥٨٨	١٤٣	٪١٤,٩
٩٢	١٧,٣٧٦,٩٠٠	٧٧	٢,٦٥٠,٩٧٦	١٥٥	٪١٥,٣

اشتقت بيانات هذا الجدول من المصادر التالية من وزارة التربية والتعليم الإماراتية ثم حسبت لها الأرقام القياسية وعرضت كما هو موضح:

- **الإدارة العامة للتخطيط التربوي: نشرة إحصائية للتعليم ٨٣/ ١٩٨٤**
- **الإدارة العامة للتخطيط التربوي: نشرة إحصائية للتعليم ٨٦/ ١٩٨٧**
- **إدارة المعلومات والبحوث: التقرير السنوي ٨٩/ ١٩٩٠**
- **إدارة المعلومات والبحوث: ميزانية وزارة التربية والتعليم مقارنة مع الميزانية الكلية للدولة لعام ١٩٩٢**

على أننا من ناحية مقابلة نجد أن هذا الارتفاع البالغ في قيمة مخصصات التعليم من الميزانية العامة للدولة يقابله انخفاض مماثل في نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي (GNP) خاصة عند مقارنة هذه النسب بغيرها في عدد من الدول العربية الأقل دخلاً ورفاهية، والجدول رقم (١١) يوضح ذلك.

جدول رقم (١١)

مقارنة الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي بدول مجلس التعاون وبعض الدول العربية المختارة، خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠

الدول	دول مجلس التعاون						دول عربية مختارة						متوسط الدول النامية
	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	سوريا	الأردن	مصر	ليبيا	الجزائر	السودان	
الإنفاق على التعليم كنسبة من GNP	٪١,٩	٪٥,٤	٪٥,٨	٪٣,٧	٪٣,٤	٪٥	٪٤,٤	٪٤,٤	٪٦	٪٩,٦	٪١,٩	٪٤,٨	٪٣,٥

محسوب من المصدر التالي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مرجع سابق.

٢ ـ ارتفاعات معدلات الاستيعاب (المشاركة)، وهو مؤشر على ارتفاع كفاية الخدمة التعليمية، حيث يقيس، ضمن ما يقيس، ما تم قبوله من أطفال في الصف الأول من مرحلة التعليم الابتدائي من تعداد الأطفال الأحياء الذين هم في سن الإلزام (٦-٨). وتظهر البيانات أن هذه المعدلات قد بلغت (١٠٠٪) في دولة الإمارات، (٩٢٪) في الكويت وعمان، (٧٦٪) في السعودية لعام ١٩٩٠ (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤، ١٥٦).

ويوضح الجدول رقم (١٢) استيعاب عدد من الدول الخليجية لفئات عمرية فوق السن القانونية للمدرسة وتحتها، أي أن نسبة المشاركة تفوق ١٠٠٪.

جدول (١٢)

نسب المقيدين في مراحل التعليم بدول مجلس التعاون موزعين حسب النوع عام ١٩٩٠

(نسبة مئوية)

البلد	نسبة المقيدين في المرحلة الابتدائية			نسبة المقيدين في المدارس الثانوية			نسبة المقيدين في التعليم العالي		
	صافي	إناث	إجمالي	إناث	صافي	إجمالي	إناث	إجمالي	إناث
الإمارات	١٠٠	١٠٠	١١٦	١١٤	٦٠	٦٧	٧١	١٠,٤	١٨,١
البحرين	٩٢	٩٢	٠٠	١٠٢	٨١	٩٥	٩٥	١٨	١٩,٨
السعودية	٦٢	٥٦	٧٧	٧٢	٣٣	٤٦	٤٢	١٢,٥	١١,٣
عمان	٨١	٧٩	١٠٠	٩٥	٥٠	٥٧	٥٣	٤,٨	٤,٣
قطر	٩٣	٩١	١٠٤	١٠٠	٦٩	٨٣	٨٧	٢٧,٨	٤٣,٣
الكويت	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٤,٨	١٦,٧

محسوب من المصدر التالي:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ مرجع سابق ص ص (١٤٤، ١٥٦).

وتظهر قراءة الجدول ارتفاعاً ملحوظاً في نسب القيد في معظم مراحل التعليم العام وإن كانت السعودية أقل هذه الدول (لغياب بيانات الكويت). أما بالنسبة للتعليم العالي فنجد أن قطر تتصدر الدول الخليجية جميعاً من حيث نسبة المقيدين في هذا التعليم (٢٧,٧٪) وهي نسبة تضارع أعلى النسب في العالم المتقدم. وتلي قطر البحرين بنسبة مرتفعة أيضاً. على أن نسبة المقيدين في التعليم العالي العماني هي أقل النسب في جميع الدول الخليجية (٨/ ٤٪) نظراً لحداثة إنشاء التعليم العالي بها. ولكن ينتظر أن ترتفع هذه النسبة في السنوات المقبلة نتيجة ارتفاع نسب المقيدين في المراحل السابقة وبحكم تدفقهم المتوقع.

٣- ارتفاع نسب الإناث في التعليم: يوضح الجدول رقم (١٢) أيضاً ارتفاع نسب القيد بالنسبة للإناث بشكل جعلها متقاربة مع نسب الذكور في معظم المراحل التعليمية لجميع دول مجلس التعاون، بل إنها فاقت الذكور والإجمالي العام في مرحلة التعليم العالي في جميع الدول الخليجية باستثناء عمان.

وترتفع هذه النسب أيضاً بالنسبة لمثيلاتها على مستوى الدول العربية، حيث نجد أن نسب الأطفال العرب بالتعليم الابتدائي لم تتجاوز ٧٨٪ في الفترة ٨٨-١٩٩٠ (وبلغت ٧٢٪ للإناث)، وبالنسبة للتعليم الثانوي وصلت إلى ٥١٪ (وبلغت ٤٤٪ بالنسبة للإناث) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣، ٣٤٠).

٤- ارتفاع في عدد الفصول والمدارس والمعلمين: لقد صاحب هذا كله توسع ضخم في المدارس والفصول التعليمية ومعاهد إعداد المعلمين وكليات التربية، مما ترتب عليه انخفاض معدلات الطلاب إلى المعلمين.

فنجد في المملكة العربية السعودية مثلاً، أن عدد الطلاب قد بلغ (٣٠٩٩,٤٥٠) طالباً وطالبة في عام ١٩٩١، وعدد المدرسين (٢١٥,٠٤٣) مدرساً ومدرسة لنفس العام. في حين وصلت أعداد المدارس في هذه السنة إلى (١٤,٢٩٠) مدرسة، هذا بالإضافة إلى (٢,٢٦٠) مدرسة ومركزاً لتعليم الكبار (محسوبة من جداول بالمصدر التالي: مصلحة الإحصاءات العامة، ١٩٩١، ٥٦-٥٨، ٧٠-٧٥).

وفي عمان بلغ عدد المدارس في عام ٩٢/ ١٩٩٣ (٨٧٨) مدرسة بينها (٨) كليات متوسطة للمعلمين والمعلمات، بها (٤٢٤٩٦٢) طالبا منهم (٣٠٢٥) طالباً بالكليات المتوسطة. في حين بلغ عدد المعلمين في مدارس ومعاهد الوزارة (١٨٨٥٣) معلماً، أغلبهم من غير المعلمين (١٩٨٩) غير عماني بنسبة ٦٣,٦٪ (المديرية العامة للتنمية التربوية، ١٩٩٣، ١-٥).

وفي الإمارات بلغ عدد الطلاب عام ٩٣/ ١٩٩٤ (٢٨٥١١٥) طالباً وطالبة مقابل (١٠٦٠٤) فصول دراسية، (١٩٢٧٧) مدرساً ومدرسة، (٥٦٠) مدرسة (إدارة المعلومات والبحوث، ١٩٩٣).

وفي نفس العام (٩٣/ ١٩٩٤) بلغ عدد طلاب المدارس الحكومية في الكويت (٢٦٧١٩٩) طالباً وطالبة، مقابل (٥٤٤ مدرسة) بها (٨٠٦٩) فصلاً. كما بلغ عدد المدرسين (٢٢٨٥١) مدرساً ومدرسة (الإدارة المركزية للإحصاء، ١٩٩٣، ٣١٩) وينسحب هذا التوسع الضخم في أعداد الطلاب والفصول والمدارس والمعلمين على باقي الدول الخليجية العربية.

إشكاليات تعليمية:

نخلص مما سبق إلى التأكيد على عظمة الجهود التي بذلت ولا زالت - من أجل نشر التعليم وتطوير هياكله ومبانيه مما ترك آثاراً عميقة في مجمل البنية الاجتماعية الخليجية، وفي تكوينها الثقافي والمهني.

ومن الضرورة بمكان أخذ مثل هذه الإنجازات عند استشراف صورة المستقبل للمنطقة واحتمالاته. إلا أن تلك الآثار والنتائج ليست إيجابية بأجمعها، فحتى بالنسبة للمؤشرات الكمية تظل في مستوى أدنى إذا ما قيست بالمطلوب، فما زالت هناك:

١- نسبة أمية مرتفعة: رغم الجهود الضخمة التي بذلت لتطويقها وتخفيض نسبتها. ففي «السعودية» وصلت نسبة الأمية بين الكبار (١٥ عاماً فأكثر) إلى (٣٧,٦٪ إجمالي، ٥١,٩٪ إناث) في عام ١٩٩٢. ووصلت في نفس

العام إلى (٢٧٪ إجمالي، ٣٣,٣٪ إناث) «في الكويت». في حين بلغت في «قطر» (٢٣,٣٪) إجمالي، ٢٧,٥٪ إناث)، «وفي البحرين» (٢٢,٦٪ إجمالي ٣٠,٧٪ إناث) (محسوبة من: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣، ٣٤٣).

ومن ناحية ثانية، فإن مشكلة الأمية بين الكبار مسؤولة عن التلكؤ الحادث في حركة التنمية البشرية، والذي لولاه لكانت معظم الدول الخليجية في مرتبة أكثر تقدماً في دليل التنمية البشرية. والجدول رقم (١٣) يوضح ذلك.

جدول رقم (١٣)

ترتيب بعض دول مجلس التعاون الخليجي حسب مؤشرات التنمية البشرية

البلد	دليل التنمية البشرية ١٩٩٢	العمر المتوقع ١٩٩٢	الحصول على مياه مأمونة ٨-٩١	وفيات الرضع ١٩٩٢	الإمدادات اليومية من السعرات الحرارية ٨٨-٩٠	سوء تغذية الأطفال ١٩٩٠	معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ١٩٩٢	متوسط عدد سنوات الدراسة ١٩٩٢	أجهزة الراديو ١٩٩٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار (حسب القوة الشرائية) ١٩٩١	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولارات ١٩٩١
الإمارات	١٩	١٥	١	١٦	١	١٢	٥٠	١٩	٢١	٢	١
السعودية	٢٢	٢٤	١٥	٢٣	٢٤	٣٢	٥١	٤٠	٢٤	٥	٦
عمان	٣٣	٢٢	٣٠	٢١	٣٦	٥٤	٨٥	٨١	٧	٨	٩
الكويت	١٤	٦	١	٩	١١	٦	٤٣	٢٠	٢٠	٤	٤

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ص(١٠٢)

فواضح من الجدول (١٣) أن ترتيب الدول الخليجية الأربع الواردة متأخرة بالنسبة لدول العالم في معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (أقلها الكويت ٤٣ وأكثرها عمان ٨٥) وكذلك المؤشر الخاص بسنوات الدراسة فإذا ما أمكن محو أمية الكبار فسوف ترتقي هذه الدول إلى مرتبة أعلى مما هي عليه الآن.

٢- تعاظم حجم «الهدر التربوي»: وهذا الهدر ناشىء عن الرسوب والتسرب خارج النظام التعليمي، وضعف قدرة هذا النظام على إيقاء طلابه داخله، مما يرفع نسب الأطفال في سن الدراسة خارج المدرسة.

وفي حالة «الإمارات» (لعدم توافر بيانات عن دول أخرى) وجدنا في دراسة لنا أن متوسط نسبة الرسوب في التعليم الابتدائي بلغت ٧,٥٪ للأعوام

٨٨-٩١، بمتوسط (١٠,٩٦٨) راسباً سنوياً من النظام الابتدائي الحكومي، الأمر الذي يترتب عليه، من بين ما يترتب عليه، فقد حوالي تسعين مليون درهم سنوياً. وإذا حسبنا المتسربين في مراحل التعليم العام وجدناه (١٣٦٣٣) متسرباً بنسبة ٥,٥٪ من إجمالي المقيدين بهذه المراحل، هذا إلى جانب (٤٠٩) متسرباً من التعليمين الديني والفني، وقد حسبنا تكلفة هذا الهدر فوجدناها حوالي ١٤٤ مليون درهم في عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ فقط.

ووجد أيضا أنه عند حساب أعداد الراسبين في جميع مراحل التعليم العام لنفس العام ٩٠/ ١٩٩١، وجد أن نسبتهم تعادل ٣٤,٧٪ من إجمالي الداخلين في الامتحانات. أي أنه لو افترضنا أن يتخرج من هذا الفوج في المدة القانونية للدراسة كلها (٩ سنوات) دون رسوب عدد يقدر بـ (٦٣٥,٤) طالباً فقط، دون أخذ التسرب في الاعتبار، وهذا معناه هدر اقتصادي ضخم قيمته (٢٢٧) مليون درهم كاملة في عام واحد. وبالتالي فإن الدولة تفقدفي العام الواحد نتيجة الهدر الناشيء عن التسرب والرسوب معاً أكثر من (٣٧٠) مليون درهم والأخطر أنها تفقد حوالي (٤٠٪) من إجمالي المقيدين بالتعليم. . . ما أعظمه من هدر!.

وقد وجدنا ظاهرة جديرة بالذكر وهي أنه في الوقت الذي تنخفض فيه نسب التسرب بارتفاع مستوى المرحلة التعليمية، نجد أن العكس يحدث في الإمارات، حيث نجد أن نسبة التسرب في التعليم الابتدائي بلغت (٣,٥٪) ثم ارتفعت إلى (٧,٨٪) في التعليم الإعدادي، ثم إلى (١٠,٨٪) في التعليم الثانوي. وهذا راجع إلى تشكيلة العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والتي في مقدمتها، توافر فرص العمل المغرية التي تقدمها شركات النفط والقوات المسلحة والداخلية والبنوك إلى طلاب التعليم الإعدادي والثانوي (زاهر، ١٩٩٣)، وقد وجدنا أيضا أن هذه الظاهرة تتكرر في دولة الكويت بشكل أكثر صعوبة حيث وجد أن معدلات الهدر التعليمي في مراحل التعليم الحكومي المختلفة عام ٨٩/ ١٩٩٠ كانت على الترتيب: (٨,١٪) ابتدائي، (١٢,٢٪) متوسط، (٣٩,٧٪) ثانوي (وزارة التخطيط، ١٩٩٤، ٨٦) وهذه النسبة بالغة الارتفاع تعني وجود هدر مالي ضخم نظراً لارتفاع تكلفة الطالب الكويتي عن نظيره الإماراتي.

٣- تردي مكانة التعليم الفني:

وهو أمر يمثل خللاً بنيوياً خطيراً، ففي الوقت الذي وصل فيه عدد طلاب التعليم الفني في كل دول مجلس التعاون مجتمعة إلى (٣١٩٧٤) طالباً وطالبة في عام ٨٨/ ١٩٨٩، بلغ عدد طلاب التعليم الثانوي العام في هذه الدول لنفس العام (٣٨٩٦٨٦) طالباً وطالبة، أي ما يعادل أكثر من اثني عشر ضعفاً. وكذلك نجد أن أعداد المدارس الثانوية الفنية بلغ (١٠٦) مدرسة في نفس العام، في حين بلغ عدد مدارس التعليم الثانوي العام (١٢٩٦) مدرسة، أي أيضاً، أكثر من اثني عشر ضعفاً (حسبت الأعداد والنسب من جدولين في: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٢، ٢٦٦-٢٦٨).

والمسألة تمس بلدان مجلس التعاون بصورة عامة، خاصة عندما نعلم أن «لكل ألف من السكان ٤٣٠ طالباً في التعليم الفني بانجلترا و٣٩٧ في المجر، ويمكننا أن نزعم في ضوء الأعداد المتاحة أن هناك أقل من طالبين لكل ألف من السكان في التعليم الفني على مستوى دول مجلس التعاون.

٤- مؤشرات كيفية تعليمية متدهورة:

وإذا ما انتقلنا إلى «المؤشرات الكيفية للتعليم والتعلم» في أقطار مجلس التعاون فإننا لا نستطيع أن نتجاهل صورة التعليم في المنطقة العربية على اتساعها باعتبار التعليم العربي هو المؤثر الأول والحاسم في وضعية التعليم الخليجي، فكل صيغ وأساليب التعليم والتعلم مطابقة لمثيلاتها في البلدان العربية، ولا سيما تلك الدول صاحبة التاريخ الطويل في التعليم. فالتعليم الخليجي، والذي هو صورة مصغرة من التعليم العربي ما زال «يتجاهل عقلية المتعلم، ويملأ رأسه بمعلومات يخزنها دون وعي على نحو يعمل على تدجينه وقتل ملكات التحليل والنقد لديه من خلال أساليب التلقين، وفرض سيادة ثقافة الصمت، وغرس ثقافة الذاكرة التي تعطل الطاقات الإبداعية، وتخلق بدلاً منها الإدارة المتلقية لدى

المتعلم، وتفصله عن بيئته، وتجزيء المعرفة وتفصلها عن الحياة العملية، بشكل يقود إلى اغتراب المتعلم عن ذاته وعن مجتمعه وعن عالمه. وبدهي أن هذه الملامح نتاج عوامل تاريخية ما زالت تعتمل داخل التعليم وتحرك أهدافه المستترة.

وكذلك نجد أن هذا التعليم، ما زال يفرق في الفرص التعليمية بين المناطق والشرائح الاجتماعية، وبين الإنسان بنوعيه (الذكر والأنثى) وبين العقل والحواس (التعليم الأكاديمي والتعليم الفني). فما زالت الأرياف والمناطق النائية محرومة من الكثير من الخدمات التعليمية لحساب الحضر والعواصم. كما أن هناك تعليماً أكاديمياً يضم جميع المراحل التعليمية، ويتمتع بكل التيسيرات والإمكانات، ويستوعب أبناء القادرين، ويقودهم إلى المراكز العليا في المجتمع، والثاني تعليم فني ومهني محدود الطاقة، ومحدود الإمكانات والتسهيلات، ولا يتيح لأبنائه الفرص الحقيقية للالتحاق بالتعليم العالي، إلا فيما ندر، مما يعظم التمايزات بين أبناء الوطن الواحد. وإذا نظرنا إلى «محتوى التعليم» وجدنا أنه ما زال يعبر عن تفكير توليفي يقوم على الجمع بين المتناقضات، ويحمل داخله صراعاً مستمراً بين القديم والجديد لذا، فإن محتوى التعليم مغترب عن عصره، بعض الشيء، عصر المعلوماتية، فهو غير قادر بوضعه الحالي برغم كل محاولات «الترقيع» المستمرة، على ملاحقة المعارف التي تتسابق إلى حد لا مثيل له وهو يدعم «ثقافة الذاكرة» على حساب «التفكير الناقد»، و«التفكير المبدع». وما يتم تدريسه للمتعلم يقع في باب «تاريخ العلم» أكثر منه تبصيراً بمستجدات العلم ذاته. وإن وجد العلم في مناهجنا، فإنه يتم عرضه في شكل معارف هزيلة لا تغني ولا تشبع من جوع، وبعيداً عن الخبرات العملية والحياتية الحقيقية.

والأكثر من هذا، أن تعليمنا العربي عموماً يفتقر إلى التربية السلوكية والتوجيه الاجتماعي الذي يضمن استخدامه في خدمة قضايانا الوطنية والقومية بتنمية الشعور بالانتماء للوطن وللأمة، كما أنه يعوق المتعلم عن الإطار الكلي لواقعه ويعوق قدرته على المشاركة الفاعلة في حركة التنمية في وطنه (زاهر، ١٩٩١، ٤٣-٥٣).

نخلص مما سبق إلى الاتفاق مع ما جاء في وثيقة الاستراتيجية العربية الشاملة من أن «نظام التعليم وبنيته وأهدافه وسياساته، رغم التوسع الكمي فيه ورغم حجم الإنفاق الكبير عليه، ما زال في صورته الحالية عاجزاً عن الوفاء بطموحاته القطاعية، وأكثر عجزاً عن الوفاء بطموحات التنمية في إطارها الحضاري المتكامل» (الإستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، ١٩٨٦، ٦٤).

د- الأوضاع الصحية:

يبين الجدول رقم (١٤) الملامح الرئيسية لصورة الأوضاع الصحية في أقطار مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم (١٤)
مؤشرات الأوضاع الصحية لأقطار مجلس التعاون الخليجي

الأقطار	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات ١٩٩٢	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات ٪			معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي) ١٩٨٨	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي) ١٩٩٢	معدل وفيات دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي) ١٩٩٢	عدد السكان		عدد الممرضات مقابل كل طبيب ١٩٩٠	الإنفاق العام على الصحة كنسبة (٨٨-٩٠)
		خدمات صحية ٨٥-٩١	مياه مأمونة ٨٨-٩١	الصرف الصحي ٨٨-٩١				لكل طبيب ١٩٩٠	لكل ممرضة ١٩٩٠		
الإمارات	٧٠,٨	١٠٠	١٠٠	٩٤	١٣٠	٢٣	٢٩	١٠٢٠	٣٩٠	٢,٦	٩,٠
البحرين	٨١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٠	١٢	١٥	٩٣٠	٤٢٠	٢,٢	٦,٠
السعودية	٦٨,٧	٩٨	٩٣	٨٢	٢٢٠	٣١	٤٣	٦٦٠	١٠٤٠	٠,٦	٢,١
عمان	٦٩,١	٨٧	٧٩	٤٤	١٤٠	٣٠	٤٠	١٠٦٠	٢٨١٠	٠,٤	٢,٠
قطر	٦٩,٦	١٠٠	٨٩	٩٧	٣٠	٢٦	٣٢	٥٣٠	٢٠٠	٢,٦	٣,١
الكويت	٧٤,٦	١٠٠	١٠٠	٩٨	٣٢٠	١٥	١٧	٦٩٠	٢٢٠	٣,٢	٠٠
مجموع الدول العربية	-	٨٩	٨٢	-		٦٧	٩٥	٢٨٥٠	٩٠٠	٣,٥	٠٠
(سنوات)		(٨٧-٩٠)	(٨٨-٩٠)		(١٩٨٨)	(١٩٩١)	(١٩٩٠)	(٨٤-٨٩)	(٨٤-٨٩)	(٨٤-٨٩)	

حسبت البيانات من المصادر التالية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ص(١٧٠).

ويعنينا من الجدول (١٤) الإشارة إلى ما هو واضح من ارتفاع نسب الإنفاق على الصحة كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، حيث تصل إلى ذروتها في دولة الإمارات (٩٪) فالبحرين (٦٪) على أن هذه النسبة تنخفض بشكل واضح في عمان والسعودية (٢٪، ٢,١٪ على التوالي).

ويلاحظ كذلك أن العمر المتوقع عند الولادة في دول مجلس التعاون مرتفع للغاية، وهي تفوق نظيراتها في الأقطار العربية الأخرى وكثير من دول العالم. ففي الكويت مثلاً بلغ متوسط عمر الفرد المتوقع حوالي ٧٥ عاماً، لذا جاء ترتيبها السادس على مستوى العالم (راجع جدول ١٤)، وكذلك الإمارات التي جاءت في المرتبة الخامسة عشر (٧٠,٨)، وأيضاً البحرين التي جاءت في مرتبة قبل الإمارات.

وبدهي أن هذا الارتفاع الكبير في العمر المتوقع مؤشر واضح وكاف على تقدم الخدمات الصحية المقدمة من جانب حكومات دول مجلس التعاون لمواطنيها وللعاملين فيها.

ويظهر الجدول كذلك ارتفاع نسب السكان المستفيدين من الخدمات الصحية، فيما عدا بعض الدول التي تترامى أطرافها ويصعب وصول الخدمة الصحية إليها، كالسعودية وعمان. وواضح أن الأخيرة أقل من المتوسط العام للدول العربية والذي وصل في الفترة (٨٧-١٩٩٠) إلى ٨٩٪ مقابل ٨٧٪ في عمان.

ويمتد الأمر لخدمات المياه المأمونة والصرف الصحي حيث نجد ارتفاعا في نسب تحقيقها لمعظم السكان المحليين، وإن كانت عمان أيضاً تحتاج إلى جهد خاص لمد شبكة الصرف الصحي لجميع السكان.

والجدول يخفي التباينات بين الحضرو الريف والبادية بالنسبة لتوزيع

الخدمات الصحية، حيث أن هذه التباينات لصالح الحضر، تماماً كما وجدنا في توزيع الخدمات التعليمية من قبل. وهي مسألة اجتماعية بالغة الأهمية وتحتاج لمعالجة بحثية اجتماعية خاصة.

وإذا انتقلنا إلى معدلات الوفيات سواء للأمهات أو للأطفال الرضع أو الأطفال دون سن الخامسة، نجد أن هذه المعدلات تنخفض بشكل واضح عن نظيراتها في البلاد العربية، مما يدل على ارتفاع ملحوظ في مستوى الخدمات الطبية والصحية الخليجية، وتعبر عن اهتمام من جانب الحكومات لهذا العنصر الأساسي الذي تتوقف عليه عمليات التنمية البشرية. على أن هذا لا يمنع من وجود تباينات بين هذه الأقطار يوضحها الجدول المذكور.

ويكمل كل الملاحظات السابقة ارتفاع حجم العمالة الطبية (أطباء وممرضات) في الدول موضوع الدراسة، على نحو يجعلها أفضل من نظيرتها في الأقطار العربية والنامية على السواء.

(هـ) - الضمان الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية:

ترتبط الرعاية الاجتماعية «بمجالات الإنتاج الاجتماعي بالمعنى الشامل، فهي تعمل من جهة على سد منابع المشكلات المجتمعية، ومعالجة التشوهات الاجتماعية في العلاقات والقيم، إضافة إلى مهماتها المتعلقة برعاية الفئات الخاصة والنوعية صاحبة الحق في التفويض والرعاية الاجتماعية» (إبراهيم وقنديل، ١٩٩١، ١٣).

ولعل هذا التحديد يقود إلى جعل عملية الرعاية الاجتماعية، وبحق، جوهر قيم الفعل الاجتماعي الخليجي التي تخدم حقوق الإنسان بصرف النظر عن العائد من ذلك. وبالتالي، فإن عملية الرعاية الاجتماعية، كخدمة، وكنشاط بصرف النظر عن العائد من ذلك. وبالتالي، فإن عملية الرعاية الاجتماعية،

كخدمة، وكنشاط مجتمعي للفرد والمجتمع، تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر الفعل الاجتماعي التنموي. ويصبح تجويد الرعاية الاجتماعية مدخلًا أساسياً في «تعظيم الفعل الاجتماعي ورفع كفاءته وغيريته وعدالة توزيع إنتاجه» (الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، ١٩٨٦، ٢٣).

وتدل كافة المؤشرات على زيادة اهتمام السياسات الاجتماعية الخليجية بالرعاية الاجتماعية، يتضح ذلك من ارتفاع نسبة ما خصصته كل دولة خليجية من دخلها القومي الإجمالي للإنفاق على هذا المجهود المجتمعي العام. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ بلغت نسبة ما خصصته الكويت لهذا المجال وحده (١,٥) مقابل ٠,١٪ في البحرين لنفس الفترة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ٩٤ ص١٧٠). أما في قطر، فقد ارتفع نصيب الإنفاق على مجالات الرعاية والشؤون الاجتماعية إلى ما متوسطه (٣,٥٤٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي في فترة الثمانينات (الدخيل، ١٩٩٣، ٥٠).

وبصورة عامة، ظهرت جهود تنموية كثيرة على المستوى القطري للرعاية الاجتماعية، استند أغلبها إلى تشريعات وقوانين سنتها حكومات تلك الأقطار، على أن القليل من هذه الجهود اعتمد على إسهامات من جانب مؤسسات المجتمع المدني. ففي المملكة بذلت جهود كثيرة في هذا المجال حيث أنشئت العديد من مراكز الرعاية الاجتماعية، والتأهيل الاجتماعي والتدريب المهني، هذا بالإضافة إلى معاهد ومراكز الأمن الاجتماعي والتدريب، ورعاية المعاقين ومراكز رعاية الأسرة والمرأة. وفي «قطر» أنشئة دور اجتماعية متخصصة لمجال رعاية الأحداث والأيتام والعجزة، وكذلك الأمر في «البحرين» التي أنشأت دوراً للمسنين تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. ويمتد الأمر إلى جميع أقطار مجلس التعاون ولو على مستوى التشريعات فالنظام الأساسي للاتحاد النسائي في دولة الإمارات ينص في مادته السادسة عشرة على أن «تصرف المساعدات

الاجتماعية إلى الأفراد والأسر المحتاجة والتي لا يصرف لها معاش وذلك في الحالات الآتية: الأرامل والأيتام والمطلقات والبنات غير المتزوجات والمصابون بعجز جزئي أو صحي أو مادي» (ثابت، ١٩٨٣، ٩٣).

على أنه بالرغم من كل تلك الجهود إلا أنه يلاحظ على التصور الممارس للعمل الاجتماعي هنا أنه أقرب إلى أن يكون خدمات علاجية اجتماعية منه إلى أن يكون عملا اجتماعيا تنمويا ووقائيا واندماجيا، كما يلاحظ تفتت وحدة هذا العمل داخل البلد الواحد والمؤسسة الواحدة، هذا بالإضافة إلى تواضع الإعداد العلمي والمهني والثقافي للعاملين في هذا الحقل مما يؤثر على طبيعة الأداء وعلى الغايات المطلوبة منه إنسانياً وثقافياً وتنموياً. وهذه مشكلات تقتضي تدخلاً حاسماً وفاعلاً من البحث العلمي الاجتماعي سعياً نحو تجويد هذا العمل والارتقاء به تنموياً وحل مشكلاته بطريقة علمية.

و - الأسرة الخليجية: الأهمية:

حظيت الأسرة، بكل أشكالها النووية والممتدة، منذ ظهورها باهتمام بالغ، باعتبارها المؤسسة الأولى في المجتمع، والصورة المصغرة له، ولما تقوم به هذه المؤسسة من وظائف ومهام تنموية وغير تنموية. وقد زادت هذه الأهمية في مجتمع الخليج بخاصة، مع قدوم متغيرات ومستجدات اجتماعية وحضارية متنوعة أحدثت مزيداً من التغير في المجتمع والأسرة، على نحو قاد البعض إلى التلويح بأننا بصدد مرحلة تطورية في الأسرة العربية تتفاوت فيها أشكالها وأحجامها، ولكن لا تتغير فيها كثيراً، أو بنفس الدرجة، أدوارها ووظائفها. أو بتعبير آخر، هناك جدلية جديدة «في المشهد الأسري العربي، تتفاوت جدليتها شكلاً وموضوعاً وتراكماً من محيط إيكولوجي (بادية، ريف، حضر) إلى محيط إيكولوجي آخر، ومن شريحة طبقية اجتماعية إلى أخرى» (إبراهيم، ١٩٩١، ٢).

وقد ظهرت مظاهر للاهتمام بالأسرة في «منطقة الخليج» في السياسات العامة للحكومات، كما تجسدت في إنشاء العديد من مراكز ومؤسسات رعاية الأمومة والطفولة بوزارات الصحة، وبرامج ومقررات التعليم المتعلقة بالعلاقات الأسرية، وزاد اهتمام وزارات الشؤون الاجتماعية بالأسر الفقيرة، وبالأسر المنتجة، وبدور الحضانة وبرعاية الطفولة، وبمشكلات التفكك الأسري. كما اهتم الباحثون العلميون بأنماط الأسرة وتغيرها ومشكلاتها الاجتماعية (الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، ١٩٨٦، ٧٣).

التحديات:

على أن هناك من المخاطر والتحديات التي واجهت وتواجه وستواجه الأسرة الخليجية بشكل خاص وتتجسد هذه التحديات، التي تمس كل أفراد الأسرة، المرأة والطفل والشباب والمسنين. وفي مقدمة هذه التحديات التحدي اللغوي الذي يؤثر على سلامة اللغة العربية من جراء استعمال المواطن لعدة لغات، لغته القومية في المنزل، «ولغة أجنبية»، وغالباً الإنجليزية في عمله، ولغة مهجنة بالنسبة للأطفال ولغات فلبينية وهندية وإنجليزية وهو أمر يؤثر بلا شك على ولائه للغته وثقافته، وخاصة بالنسبة للأطفال والشباب. ومما يعمق الآثار السلبية لهذا التردي في لغة المواطن وثقافته العربية هذا الهجوم الشرس على خصوصية الأسرة الخليجية من جراء استخدام «المربيات الأجنبيات» في التنشئة الاجتماعية للأطفال. هذه الظاهرة الشائعة لها مخاطرها على القيم والمعايير وأنماط السلوك للأطفال والشباب بل أيضاً على الكبار من حيث التسبب في ارتفاع معدلات «الطلاق» و«العنوسة» داخل الأسرة الخليجية وتزايد حالات الزواج من أجنبيات. هذا بالإضافة إلى انتشار صور من الانحلال الأخلاقي وتشويه قيم ومعتقدات دينية يحرص المجتمع الخليجي على المحافظة عليها.

مجمل القول أن التداعيات السلبية لوجود المربيات يتعدى هذا التشويه في

القيم والمعتقدات، إلى زرع بذور قيمية ودينية وحضارية دخيلة تقتلع الأساس العام لاستمرارية الشخصية العربية وتمايزها الحضاري، وتساعد في عزل الطفل مبكراً عن لغة أمته وعناصر ثقافتها وأسس تفاعله وتواصله مع تراثه، وتشارك في إضعاف إمكانات انتمائه الحضاري» (الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، ١٩٨٦، ٧٢، إبراهيم، ١٩٨٨، ١٦-٢٢).

والتحدي الثالث يتمثل في «الغزو الثقافي الغربي» من خلال «وسائل الاتصال»، مما أدى إلى التأثير بقوة على قيم الأطفال والشباب، وأدى إلى تساقط متلاحق وغزير من المواد الإعلامية غير المراقبة، من جانب الأسرة، نتيجة لغياب السلطة فيها، والتفكك الأسري التنشئة الاجتماعية غير الموجهة، أو نتيجة الاختلاط بالعمالة الأجنبية الوافدة. هذا التساقط الإعلامي الفاسد يؤثر على الأطر المرجعية للأطفال والشباب بشكل سلبي وينعكس على أنماط سلوكهم فيكثر العنف والانحراف وينتشر السلوك العدواني، وتكثر الجرائم الأخلاقية ويزداد تعاطي شتى أنواع المخدرات ويرجع ذلك، بدرجة كبيرة، إلى «..سهولة اختراق عقولهم ووجدانهم، وعدم تمتعهم بآليات دفاعية. مثل تلك التي قد يمتلكها الكبار وهذا من شأنه أن يشب جيل خليجي جديد صحيح البدن ولكنه مهترىء عقليا ووجدانياً وقومياً» (إبراهيم، ١٩٨٨، ٢٢).

الخلاصة:

نخلص مما سبق إلى أن واقع السياقات التنموية لحركة البحث العلمي الاجتماعي في أقطار مجلس التعاون تحتاج لمعونة حقيقية وعاجلة من جانب البحث العلمي الاجتماعي لأنه في ضوء التغيرات الاجتماعية الاقتصادية المتسارعة التي أصابت مجتمعات هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، تولدت تغييرات اجتماعية عميقة، شملت تداعياتها كل نواحي النشاط الحياتي والمجتمعي، مما يتطلب بالضرورة دوراً نشطاً وفعالاً للعلماء والبحاث

الاجتماعيين للتوصل إلى فهم عميق لطبيعة هذه التداعيات، ولا سيما السلبي منها، والعمل على التنبؤ بمساراتها ورسم بدائل للسيطرة عليها وتوجيهها الوجهة التنموية المرجوة، والتي تكون بمقتضاها وسيلة لإثراء حركة البحث العلمي الاجتماعي بدلاً من أن تكون معوقاً من أهم معوقاته.

كل ما سبق يقودنا إذن للتعرف على واقع حركة البحث العلمي الاجتماعي في دول الخليج وسياقاته الأكاديمية. ونعلم، ويعلم كل من اقترب من هذا المجال، أنها مغامرة غير مضمونة النتائج في ظل النقص الحاد في البيانات والمعلومات والتكتم على الموجود منها. ولكن سوف نحاول التعويل على ما هو متاح لدينا من بيانات وذلك في الفصل التالي.

الفصل الثالث
ملامح منظومة البحث الاجتماعي الخليجي

لعل أول ما ينبغي إبرازه حينما نشرع في تحليل منظومة البحث العلمي الاجتماعي أن نتوقف قليلا، لنؤكد، مرة ثانية، على عدة حقائق أساسية لا خلاف عليها وهي:

أ - أن الجامعات هي البيئة الحقيقية للبحث العلمي الخليجي، باعتبارها تمتلك أكثر من ٧٥٪ من العلماء والطاقات البشرية العاملة في البحث العلمي. وأيضاً لأسباب تاريخية وتقاليد مستمرة جعلت البحث يقترن بها باستمرار.

ب - تتوفر مراكز بحثية اجتماعية ومحدات للبحوث مستقلة أو تابعة لمختلف الوزارات والمؤسسات المجتمعية، كالشؤون الاجتماعية والتعليم والإعلام والتخطيط وغيرها من مؤسسات المجتمع، وكل هذه المراكز أو الوحدات تحتم طبيعة واحتياجات العمل الاجتماعي تواجدها.

ج - برغم من حداثة نشأة البحث العلمي في منطقة الخليج وصغر عمره، وبعثرته، إلا أن البحث العلمي الخليجي قد استطاع أن يقدم بعض إسهامات بارزة، وأن يلتحم - نسبيا بمجتمعه، أو على الأقل بحرك الركود تجاه القضايا المختلفة للتنمية الاجتماعية الخليجية*، وأن يثير من التساؤلات ما لفت إليه أنظار أبناء مجتمعه، وإن كانت هناك مساحات واسعة لم يقترب منها، وعليه أن يقتحمها بجسارة وبسرعة قبل فوات الأوان.

ولعل الحقائق السابقة تحتم على الجامعات تحمل مسئوليتها في قيادة البحث العلمي خاصة الاجتماعي منه، وألا تخضع لإغراءات أخرى، كالتدريس، كما أنها تصبح ملزمة بتجسير الفجوة بينها وبين مراكز البحوث ووحداتها في المؤسسات المجتمعية الأخرى، حتى لا تبقى بحوث الجامعة وكأنها فوق

المجتمع، لا تعكس احتياجاته الحقيقية وحتى تسرع من دورة البحث، والشاهد أن تلك العلاقة تتسم بالتوتر والصراع والتنافس وعموماً يمكننا أن نحدد عناصر معالجتنا على النحو التالي:

- الإنفاق على العلم والبحث العلمي.
- مؤسسات البحث العلمي الاجتماعي.
- الموارد البشرية.
- خطايا البحث العلمي السبع.

أولاً: الإنفاق على العلم والبحث العلمي:

يعد هذا الإنفاق أحد المؤشرات الأساسية للحكم على مدى عناية واهتمام الحكومات بالمسألة العلمية، وعلى مدى حرصها على دعم مسيرة العلم والتكنولوجيا في المجتمع. ويوضح الجدول رقم (١٦) فيما يوضح، تطور الإنفاق على البحث والتطوير في دول العالم وأقاليمه.

- ويعنينا من الجدول رقم (١٦)، تواضع الإنفاق العربي على البحث والتطوير بالقياس لجميع الدول المتقدمة والنامية على السواء بين عامي ١٩٨٠-١٩٩٠. وكذلك نتبين تراجع الإنفاق العربي على البحث والتطوير في تلك الفترة من (٣٨٢٤) مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٠ إلى (٣٠٧٨) مليون دولار أمريكي، أي بمعدل نمو سالب قدره (-٢,١٥٪) مقابل نمو سنوي معدل للبلدان النامية (٣,٨٤٪) وللبلدان المتقدمة (٨,٢٩٪) ولمتوسط العالم (٨,٠٧٪).

وإذا حاولنا أن ننسب نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج القومي الإجمالي (GNP) نجد أن نسبة الإنفاق العربي قد تراجعت من (٩٧٪) (مقابل ١,٨٥٪ وسطي العالم، و٢,٢٢٪ للبلدان المتقدمة، و٥٢٪ للبلدان النامية) إلى (٠,٧٦٪) عام ١٩٩٠ (مقابل ٢,٥٥٪ وسطي العالم، و٢,٩٢٪ للبلدان المتقدمة و٠,٦٢٪ للبلدان النامية). أي أن الرقم مقابل (١٣٨) في العالم و(١٣٢) في الدول المتقدمة، و(١١٩) في الدول النامية.

وقد امتد هذا التراجع إلى نصيب العالم الواحد من الإنفاق العام على البحث والتطوير، إذ تراجع هذا الإنفاق في نفس الفترة من (٧٤٢٩٣) دولار إلى حوالي النصف (٣٩٨٣٩) دولار (مقابل نمو في العالم من ٥٣١٤٥ إلى ٨٦٦٤٣ وفي الدول المتقدمة من ٨٦٧١٨ إلى ٩٧٢٨٦، وتراجع في الدول النامية من ٢٦٨٢٥ إلى ٢٤١١٨).

جدول رقم (١٦)
تطور جهود البحث والتطوير في العالم وأقاليمه (٨٠-١٩٩٠)

	الأقاليم	العدد الاجمالي للمعلمين والمهندسين العاملين في البحث والتطوير	العدد لكل مليون مواطن	الانفاق على البحث والتطوير		
				الإجمالي بملايين الدولارات	النسبة ٪	الإنفاق لكل عالم ومهندس
١٩٨٠	العالم	٣٩٢٠٧٥٤	٨٩٤	٢٠٨٣٧٠	١,٨٥	٥٣١٤٥
	الدول المتقدمة	٣٤٥٢١٢٨	٣٠٣٨	١٩٥٧٩٨	٢,٢٢	٥٦٧١٨
	الدول النامية	٤٦٨٦٢	١٤٤	١٢٥٧١	٠,٥٢	٢٦٨٢٥
	الدول العربية	٥١٤٧٢	٣٣٠	٣٨٢٤	٠,٩٧	٧٤٢٩٣
	٪ متقدمة	٨٨,٠٥	٣٣٩,٨٢	٩٣,٩٧	١٢٠,٠٠	
	٪ عربية	١,٣١	٣٦,٩١	١,٨٤	٥٢,٤٣	
١٩٩٠	العالم	٥٢٢٣٦١٤	١٠٠٠	٤٥٢٥٩٠	٢,٥٥	٨٦٦٤٣
	الدول المتقدمة	٤٤٦٣٧٩٨	٣٦٩٤	٤٣٤٢٦٥	٢,٩٢	٩٧٢٨٦
	الدول النامية	٧٥٩٨١٦	١٨٩	١٨٣٢٥	٠,٦٢	٢٤١١٨
	الدول العربية	٧٧٢٦١	٣٦٣	٣٠٧٨	٠,٧٦	٣٩٨٣٩
	٪ متقدمة	٨٥,٤٥	٣٦٩,٤٠	٩٥,٩٥	١١٤,٥١	
	٪ عربية	١,٤٨	٣٦,٣٠	٠,٦٨	٢٩,٠٠	
معدلات النمو السنوية ٪	العالم	٢,٩١		٨,٠٧		
	الدول المتقدمة	٢,٦٠		٨,٢٩		
	الدول النامية	٤,٩٥		٣,٨٤		
	الدول العربية	٤,١٥		٢,١٥-		

محسوبة بدلالة أرقام للمجموعة الإحصائية السنوية لليونسكو عام ١٩٩١ من ١-٥ و١١-٥.

معنى هذا كله، تضاؤل نصيب البحث والتطوير في سياسات الحكومات العربية مما ينم عن عدم وعي أو جهل بدور العلم في التنمية. وبعملية إحصائية بسيطة نستطيع أن نوضح ضآلة ما ينفق على الفرد العربي في العام الواحد من جملة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، حيث نجد أن نصيب الفرد العربي عام ١٩٨٠ كان (٢٣) دولار مقابل (٤٧) دولار كمتوسط للعالم و(١٧١) في الدول المتقدمة، و(٤) دولارت في الدول النامية. ثم أصبح الوضع عام ١٩٩٠ نحو (١٤) دولار في الوطن العربي مقابل (٨٦) دولار في العالم و(٣٥٤) في الدول المتقدمة و(٥) دولارات في الدول النامية؛ (وديع، ١٩٩٤، ٢ - ٣).

وبالنسبة لأقطار دول مجلس التعاون فإنه لا توجد إحصاءات حديثة بهذا الصدد. على أن إحصاءات منتصف الثمانينات توضح أن جملة ما أنفق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في تلك الأقطار (ما عدا الإمارات وعمان) هو (٢٧٨) مليون دولار، أي ما يمثل (٠,٢٪) فقط من GNP، في حين بلغ مجمل ما تم إنفاقه عربيا (١٠٢٧) مليون دولار، وهو ما يمثل ٠,٢٧٪ الجدول رقم (١٧) يوضح ذلك مقارنة بعدد من الدول العربية وبعض دول العالم.

جدول رقم (١٧)

نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في بعض دول مجلس التعاون مقارنة بدول أخرى في الفترة من (٨٤-١٩٨٦)

البلد ٪	البحرين	الكويت	قطر	السعودية	قبرص	الأردن	فنزويلا	باكستان	سنغافورة	تايلند
من GNP السنة	٠,٠٢ (١٩٨٥)	٠,٩ (١٩٨٤)	٠,٠٦ (١٩٨٦)	٠,٢٤ (١٩٨٥)	٠,١ (١٩٨٤)	٠,٢ (١٩٨٥)	٠,٣ (١٩٨٥)	٠,٤ (١٩٨٤)	٠,٥ (١٩٨٤)	٠,٣ (١٩٨٥)

- حسبت من بيانات إحصائية للأمم المتحدة (اليونسكو)، موجود في المصدر التالي: فؤاد عبداللطيف الرميحي: القدرات العلمية والتقنية، مرجع سابق، ص(٤١).

ويتضح بجلاء من الجدول (١٧) أن الكويت تحتل مكانة الأولوية النسبية بين دول مجلس التعاون فيما يختص بنسبة الإنفاق على البحث والتنمية من الناتج القومي الإجمالي. إذ بلغ مجمل الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في الكويت في العام ١٩٨٤ (٧١,١٦) مليون دينار، أنفق ما يعادل (١٤٥) دولار للمواطن الواحد مقابل (٢٣) دولار في الوطن العربي عام ١٩٨٠) (وديع، ١٩٩٤، ٤).

وكما لا توجد إحصائيات دقيقة عن الإنفاق على مستوى الدولة، لا توجد بالتالي بيانات عما ينفق على البحث العلمي بالجامعات الخليجية. ومعظم هذه الجامعات إن لم تكن كلها، لا تخصص للبحث العلمي ميزانية مستقلة، بل إنها تدمجها ضمن الميزانية العامة للبحث، أو في أحسن الأحوال مع مخصصات الدراسات العليا (إن وجدت).

وفي حالة واحدة هي حالة جامعة قطر وجد أن نسبة ما يخصص للبحث العلمي فيها «لا يتجاوز (٢٪)، من جملة مخصصات الجامعة المالية، ومع ذلك فالأربعة ملايين ريال التي تخصص لأربعة مراكز بحثية تابعة للجامعة لا تنفقها كلها بل يرد جزء منها دون استخدام» (الكبيسي وقمبر؛ ١٩٩٣، ٢٠٧).

والملاحظ غياب دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم حركة البحث والتنمية في دول مجلس التعاون (فيما عدا حالة الكويت). وكذلك ضعف مقدرة الجامعات ذاتها على الاندماج مع مؤسسات المجتمع على نحو ييسر لها صيغ بديلة لتمويل حركة البحث فيها. وإن كانت هناك بعض الجامعات ذات الطابع التقني مثل جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وبعض كليات الهندسة والتكنولوجيا بالكويت قد استطاعت أن تمد جسراً بينها وبين مؤسسات الإنتاج. والأمر يحتاج إلى سياسة قومية تستطيع أن تيسر مثل هذا التفاعل، وخاصة في مجالات البحث العلمي الاجتماعي الذي يعاني في مجمله، من عزلة عن المشكلات والهموم الحقيقية لمجتمعه.

ثانيا: مؤسسات البحث العلمي الخليجي: الجامعات ومراكز بحوثها:

تتعدد المؤسسات التي تعمل في مجالات البحث العلمي في أقطار مجلس التعاون إلا أن أهمها على الإطلاق، كما أوضحنا من قبل، هي الجامعات. فهي المسئولة الأولى عن إعداد الكوادر المؤهلة للقيام بالبحث العلمي الطبيعي والاجتماعي على سواء.

وقد بلغ عدد الجامعات الخليجية حتى الآن ثلاثة عشرة جامعة منها سبع منها في المملكة العربية السعودية وحدها بنسبة ٥٤٪ من مجموع الجامعات الخليجية. وتوجد في كل قطر من أقطار مجلس التعاون جامعة على الأقل، فيما عدا البحرين حيث توجد بها جامعة البحرين وجامعة الخليج العربي. وقد كان إنشاء جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٩٥٧ البداية الرسمية للتعليم الجامعي وللبحث العلمي الخليجي بالتالي*. ثم تعاقب إنشاء باقي الجامعات حيث أنشئت في الستينات ثلاثة جامعات (الجامعة الإسلامية، والملك فهد للبترول والتعدين وجامعة الكويت) ثم أنشئت في السبعينات خمسة جامعات (كليات البنات، الملك فيصل، الإمام محمد بن سعود، الملك عبدالعزيز، قطر - الإمارات) ثم افتتحت رسميا في الثمانينات باقي الجامعات (الخليج، السلطان قابوس، أم القرى، البحرين**).

ويضاف إلى الجامعات الثلاثة عشرة كليات للبنات (٢٠ كلية) وتوجد في المملكة وتخضع لإشراف الرئاسة العامة لتعليم البنات.

- وقد صاحب إنشاء الجامعات تطور إنشاء أقسام العلم الاجتماعي داخل «كليات» هذه الجامعات التي وصل عددها (١٢٥) كلية منها (٥٥) كلية عملية (للعلوم الطبيعية والبيولوجية)، و(٧٠) كلية نظرية (للعلوم الاجتماعية بمفهومها الواسع) والجدول رقم (١٨) يوضح توزيع هذه الكليات، حيث نجد، أن

---

* يجب ملاحظة أن جامعة الإمام محمد بن سعود قد بدأت نشاطها الفعلي عام ١٩٥٠، أي قبل جامعة الملك سعود بسبع سنوات كاملة، ولكنها لم تفتتح رسمياً إلا في عام ١٩٧٤.

** بدأت جامعة البحرين عملها الفعلي عام ١٩٧٨ تحت مسمى كلية البحرين الجامعية، ثم تحولت إلى جامعة البحرين - رسميا عام ١٩٨٦.

المملكة العربية السعودية تستحوذ على أكثر من ثلثي إجمالي عدد الكليات الخليجية (٨٦ كلية بنسبة ٦٨,٨٪)، تليها الكويت (٨٪) فالإمارات أو البحرين (٦,٤٪) فقطر (٥,٦٪) فجامعة السلطان قابوس (٤,٨٪).

جدول رقم (١٨)
توزيع جامعات مجلس التعاون على الكليات والأقسام والمراكز العلمية وفقا لطبيعتها (علوم طبيعية/ علوم اجتماعية) ١٩٩٤

الجامعة	الكليات			الأقسام العلمية			المراكز العلمية البحثية			مراكز أخرى معاونة (لخدمة الجامعة أو المجتمع)
	الطبيعية (عملية)	الاجتماعية (نظرية)	الجملة	الطبيعية (عملية)	الاجتماعية (نظرية)	الجملة	الطبيعية (عملية)	الاجتماعية (نظرية)	الجملة	
الإمارات	٤	٤	٨	٢٩	٢٠	٤٩	٣	٣	٦	٣
البحرين	٢	٣	٥	٩	١٢	٢١	-	--	--	٢
الخليج العربي	٢	١	٣	٦	٧	١٣	--	--	--	--
الملك سعود	١١	٥	١٦	٧٥	٣٨	١١٣	٨	٤	١٢	٩
الإمام محمد بن سعود	--	١٣	١٣	--	٤٨	٤٨	--	١	١	--
الملك فهد	٥	١	٦	٢٣	٥	٣٨	١	--	١	٤
الملك عبدالعزيز	٧	٣	١٠	٥٠	١٤	٦٤	١	٤	٥	٥
أم القرى	٣	٥	٨	٣	٥	٨	١	٧	٨	٥
الملك فيصل	٦	٢	٨	٦	٢	٨	٤	٦	١٠	٢
الجامعة الإسلامية	--	٥	٥	--	١٣	١٣	--	١	١	٢
كلية البنات	٤	١٦	٢٠	٤٠	٧٨	١١٨	--	--	--	--
السلطان قابوس	٤	٢	٦	٢٩	١٢	٤١	--	--	--	٣
قطر	٣	٤	٧	١٧	٢٤	٤١	١	٣	٤	--
الكويت	٤	٦	١٠	٣٤	٢٦	٦٠	--	١	١	٣
الاجمالي	٥٥	٧٠	١٢٥	٣٢١	٣٠٤	٦٢٥	١٩	٣٠	٤٩	٣٨

حُسبت بيانات هذا الجدول تفصيليا من المصدر التالي:

- مكتب التربية العربي لدول الخليج: دليل الجامعات في دول الخليج العربية، (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٤).

أما بالنسبة «للأقسام»، فقد بلغت نسبة أقسام العلوم الاجتماعية بالجامعات الخليجية الأربعة عشرة (بما فيها كليات البنات) إلى مجموع الأقسام (٥٨,٦٪) مقابل (٥١,٤٪) لأقسام العلوم الطبيعية وهذا يوضح وجود عدد ضخم من الأقسام الاجتماعية التي يمكن لها أن تقوم بدور كبير في مجمل الفعل الاجتماعي المرتقب، وبالإضافة إلى الأقسام العلمية الاجتماعية هناك ثلاثون مركزا للبحث العلمي الاجتماعي تابعة كلها للجامعات الخليجية بنسبة (٦١,٢٪) من إجمالي المراكز البحثية بهذه الجامعات تستحوذ المملكة منها على (٢٣) مركزاً بنسبة (٧٧٪) من إجمالي المراكز الاجتماعية والخليجية والمتوقع في ظل هذا العدد الكبير من أقسام العلم الاجتماعي ومراكز البحوث التابعة لها، أن نسهد حركة علمية اجتماعية رائدة تقودها الجامعات بأقسامها ومراكز البحوث بها. وقد أسهمت بالفعل هذه الجامعات في دفع حركة الفعل الاجتماعي بشكل أساسي، واشتركت مع عدد من مؤسسات المجتمع الأخرى في تحليل وفهم طبيعة العديد من المشكلات الاجتماعية الخليجية، كما كانت لها إصدارات علمية كثيرة تتولى مسئولية نشر مثل هذه البحوث والتعريف بها. على أن هذا لا يمنع من الإشارة إلى وجود أوجه قصور أساسية في فلسفة وأساليب تخطيط وتنظيم وعمل هذه المؤسسات، وفي طبيعة البحوث التي تقوم بها، والمنهجيات العلمية التي تأخذ بها، وأمور أخرى سوف نوليها اهتمامنا في جزء تال.

ومما هو جدير بالذكر أن جميع جامعات مجلس التعاون تقدم برامج للدراسات العليا، فيما عدا جامعة السلطان قابوس وتتعدد مستويات هذه البرامج من مجرد دبلومات عامة أو خاصة إلى برامج الماجستير والدكتوراه. ويلاحظ أن جامعة قطر تقتصر على المستوى الأول أي تقديم دبلومات (عامة وخاصة)، في حين أن باقي الجامعات تقدم دراسات للدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه). والواقع أن الدبلومات تعتبر مجرد درجات عليا ممهدة لدرجات الدراسات العليا الحقيقية أي لدرجتي الماجستير والدكتوراه. وبهذا المعيار قد يمكن اعتبار جامعات السلطان قابوس وقطر لا تقدم برامج فعلية للدراسات العليا حتى الآن. ولكن من المهم أن نتعرف على طبيعة وحجم كل الدراسات فوق الجامعية خاصة في العلم الاجتماعي في كل جامعات الخليج. والجزء التالي خطوة في سبيل ذلك.

جدول رقم (١٩)

توزيع أعداد طلاب الدراسات العليا المسجلين بجامعات مجلس التعاون وفقا للكلية والنوع للعام الدراسي ٩٢/ ١٩٩٣

الكلية	الجنسية	النوع	جامعة الإمارات	جامعة البحرين	جامعة الخليج العربي	جامعة الملك سعود	جامعة الإمام محمد بن سعود	جامعة الملك فهد	جامعة الملك عبدالعزيز	جامعة أم القرى	جامعة الملك فيصل	الجامعة الإسلامية	كلية البنات	جامعة السلطان قابوس	جامعة قطر	جامعة الكويت	الإجمالي
علوم طبيعية	مواطن	إناث	١٣	--	--	٩٠	--	---	٨٦	٨	٥٢	--	٤٥	--	--	--	٢٩٤
		جلة	١٣	--	٥٩	٤٢٠	--	١٦٥	٤٣٣	٨	٣٠٠	--	٤٥	--	--	١٤	١٤٥٧
	مواطن وغير مواطن	إناث	١٣	--	١٥	١٠٠	--	--	٨٦	٨	٥٢	--	٤٥	--	--	--	٣١٩
		جلة	١٣	--	٧٥	٤٥٣	--	٢٣٧	٤٣٣	٨	٣٠٣	--	٤٥	--	--	٤٣	١٦١٠
علوم اجتماعية	مواطن	إناث	--	١٣٩	١٨	٢٥٦	٦٤	--	٣٧٩	٤٧٥	٦	--	٥١٦	--	١٨٨	--	٢٠٤١
		جلة	٢٧	٤٢٠	٢١	٦٩٧	٧٨٥	٦٨	٧٨٢	١٢٣١	١٥	١٩٣	٥١٦	--	٢٢١	--	٤٧٩٦
	مواطن وغير مواطن	إناث	--	١٤٠	١٩	٢٧٧	٧٠	--	٣٨٠	٥١٢	٦	--	٥١٨	--	٢٠٣	--	٢٠٢٥
		جلة	٢٧	٢٤٣	٢٢	٧٣١	٩٧٠	٩١	٧٨٢	١٤٤١	١٥	٢٩١	٥١٨	--	٢٦٠	--	٥٣٩١
الإجمالي	مواطن	إناث	١٣	١٣٩	١٨	٣٤٧	٦٤	--	٤٦٥	٤٨٣	٥٨	--	٥٦١	--	١٨٨	--	٢٣٣٦
		جلة	٤٠	٢٤٠	٨٠	١١١٧	٧٨٥	٢٣٣	١٢١٤	١٢٣٩	٣١٥	١٩٣	٥٦١	--	٢٢١	١٤	٦٢٥٢
	مواطن وغير مواطن	إناث	١٣	١٤٠	٣٤	٣٧٧	٧٠	--	٤٦٦	٥٢٠	٥٨	--	٥٦٣	--	٢٠٣	--	٢٤٤٤
		جلة	٤٠	٢٤٣	٩٧	١١٨٤	٩٧٠	٣٢٨	١٢١٥	١٤٤٩	٣١٨	٢٩١	٥٦٣	--	٣٦٠	٤٣	٧٠٠١

- حسبت بيانات هذا الجدول تفصيليا من المصدر التالي:
- مكتب التربية العربي لدول الخليج: التقرير الإحصائي السنوي للتعليم في دول الخليج العربي للعام الدراسي ١٩٩٢/ ١٩٩٣م (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٤) ص ص (١٢٤-١٣٦).

ثالثا: الطاقات البشرية العلمية:

وتمثل هذه الطاقات عصب نظام البحث العلمي في أي مكان في العالم وتتضمن فئتين الأولى، طلاب الدراسات العليا، والثانية، أعضاء هيئات التدريس، وهذه الفئات التي تتولى القيام بمجمل البحث العلمي الاجتماعي داخل أقسام الجامعة ومراكزها، البعض منهم يقوم بمهمة البحث خارج الجامعة في مراكز أو وحدات بحثية مجتمعية.

وفيما يلي تحليل لوضع كل منها:

(أ) طلاب الدراسات العليا:

بلغ عدد طلاب الدراسات العليا المسجلين في جميع أقسام جامعات مجلس التعاون (٧٠٠١) طالبا وطالبة عام ١٩٩٣/٩٢، منهم (٥٣٩١) طالب وطالبة في العلم الاجتماعي وهو ما يمثل ٧٧٪ من مجموع المسجلين، وهي نسبة مرتفعة للغاية وتوضح الاهتمام البالغ من قبل الطلاب والمسؤولين بهذا النوع من الدراسات العليا.

ونجد أن نسبة المواطنين منهم ٨٩٪ من إجمالي المسجلين في العلوم الاجتماعية **والملفت** أن إجمالي المسجلين في كل الدراسات العليا بنوعيها (الطبيعية والاجتماعي) لا يمثل أكثر من ٣,٩٪ من إجمالي طلاب البكالوريوس، وهي نسبة غاية في الانخفاض بالقياس للإمكانات المتاحة.

كذلك تدلنا قراءة الجدول رقم (١٩) على أن نسبة الإناث في الدراسات العليا الاجتماعية مرتفعة للغاية بالقياس لنظيراتها في العلوم الطبيعية (٣٧,٦٪) للعلوم الاجتماعية مقابل (١٩,٨٪) للعلوم الطبيعية). وهذا الإقبال على الدراسات الاجتماعية من قبل الإناث له ما يبرره اجتماعيا، ويلاحظ كذلك أن

جامعة أم القرى بها أكبر عدد من طلاب الدراسات العليا عامة (٢٠,١٪)، وفي العلوم الاجتماعية خاصة، تليها جامعة الملك سعود، فجامعة الإمام محمد بن سعود.

وعموماً فإن الدراسات العليا الاجتماعية مزدهرة في المملكة لأسباب تاريخية ودينية، إذ يمثل حجم الطلاب المسجلين في دراساتها العليا ما يعادل ٩٠,٢٪ من مجموع المسجلين في كل جامعات مجلس التعاون الخليجي، وما يعادل ٩٠٪ من مجموع المسجلين في الدراسات العليا الخليجية في العلوم الاجتماعية وحدها.

توضح النتائج السابقة كيف أن حجم الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية - على ضآلة نسبته إلى طلاب البكالوريوس - يستوعب الآن أكثر من (٥٣٩١) طالبا وطالبة، وهو عدد ليس بالقليل وينبغي استثماره على أفضل وجه تمهيداً لضمان مشاركتهم في حركة البحث العلمي الاجتماعي وللتصدي للتغيرات الاجتماعية المتسارعة، وما يترتب عليها من تداعيات سلبية في المجتمع الخليجي. وهذا يقتضي إعادة النظر جديا في تطوير الدراسات العليا على أسس جديدة وفاعلة بشكل يتناسب مع تحديات مطلع القرن القادم.

(ب) العلماء الاجتماعيون:

يقع على هذه الفئة العبء الأكبر المتصل بتطوير الحياة الخليجية وتحقيق أهداف حركة التنمية الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية الاجتماعية. والواقع أن حجم هذه الفئة وكذلك العلماء الطبيعيون محدود للغاية بالقياس لدول كثيرة في العالم. والجدولان أرقام (١٦)، و(٢٠) يوضحان ذلك:

جدول رقم (٢٠)

نصيب كل قطر من أقطار مجلس التعاون الخليجي من العلماء والفنيين وخريجي التعليم العالي

البلد / البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت
العلماء الفنيون (لكل ١٠٠٠ نسمة) (٨٦-١٩٩١)	--	٤٤,٧	--	٦,٦	٩١,٦	٦٩,٢
علماء وفنيو البحث (لكل ١٠٠٠٠ نسمة) (١٩٩١٨٦)	--	--	--	--	٩,٣	١٢,٧
نسبة خريجي التعليم العالي (النسبة مئوية من الفئة العمرية المقابلة) (٨٧-١٩٩١)	١,٧ (٨٧-١٩٩٠)	٢,٣ (٨٧-١٩٩٠)	٢,٥	--	٤,٣	٤,٢

حسبت من المصدر التالي:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعامي ١٩٩٣، ١٩٩٤، مراجع سابقة.

وإذا ما ركزنا على علماء الجامعات وهم العدد الأكبر، نجد أنه لا توجد إحصائيات دقيقة أو حتى متاحة بشأن توزيع العلماء على التخصصات المختلفة، إلا أنه يمكن أن نشير إلى مجمل أعضاء هيئات التدريس بالجامعات الخليجية كما يوضحها الجدول رقم (٢١) الذي لخصنا فيه كل البيانات المتاحة في هذا الصدد.

ويتضح من الجدول رقم (٢١) أن هناك حوالي عشرة آلاف عضو هيئة تدريس بالجامعات الخليجية (٩٦٥٩) عضوا، منهم (٧٣٧٩) عضوا في الجامعات السعودية وحدها، أي بنسبة (٧٦,٤٪). ومع نقص البيانات نستطيع أن نفترض دون احتمال خطأ كبير، أن أعضاء هيئات التدريس الاجتماعيين لا يمكن أن يقلوا عن خمسة آلاف عالم على الأقل. وهو عدد ضخم، ويستطيعوا أن يفعلوا الكثير. ولكن نجد، كما أوضح لنا الجدول أن أغلبية أعضاء هيئات التدريس من غير المواطنين، ولا سيما في الدرجة العليا (أستاذ)، حيث نجد عموما أنه من بين ٩٦٥٩ عضو هيئة تدريس هناك ٣٥٣٤ عضو فقط من المواطنين أي بنسبة ٣٦,٦٪ من إجمالي العلماء في الجامعات الخليجية، وهي نتيجة غير مرغوب فيها. وأن هذه الظاهرة موجودة في جميع جامعات مجلس التعاون باستثناء المملكة العربية السعودية والكويت، اللتين استطاعت أن تكوّن، من خلال دراساتها العليا المحلية وبعثاتها المبكرة للخارج، كوادر مؤهلة للعمل كعلماء وكأعضاء هيئة تدريس في جامعاتهما (الكويتية والسعودية) وعموما فإن أغلبية العلماء في الجامعات المذكورة من غير المواطنين، والشكل رقم (١) يوضح ذلك.

جدول رقم (٢١)

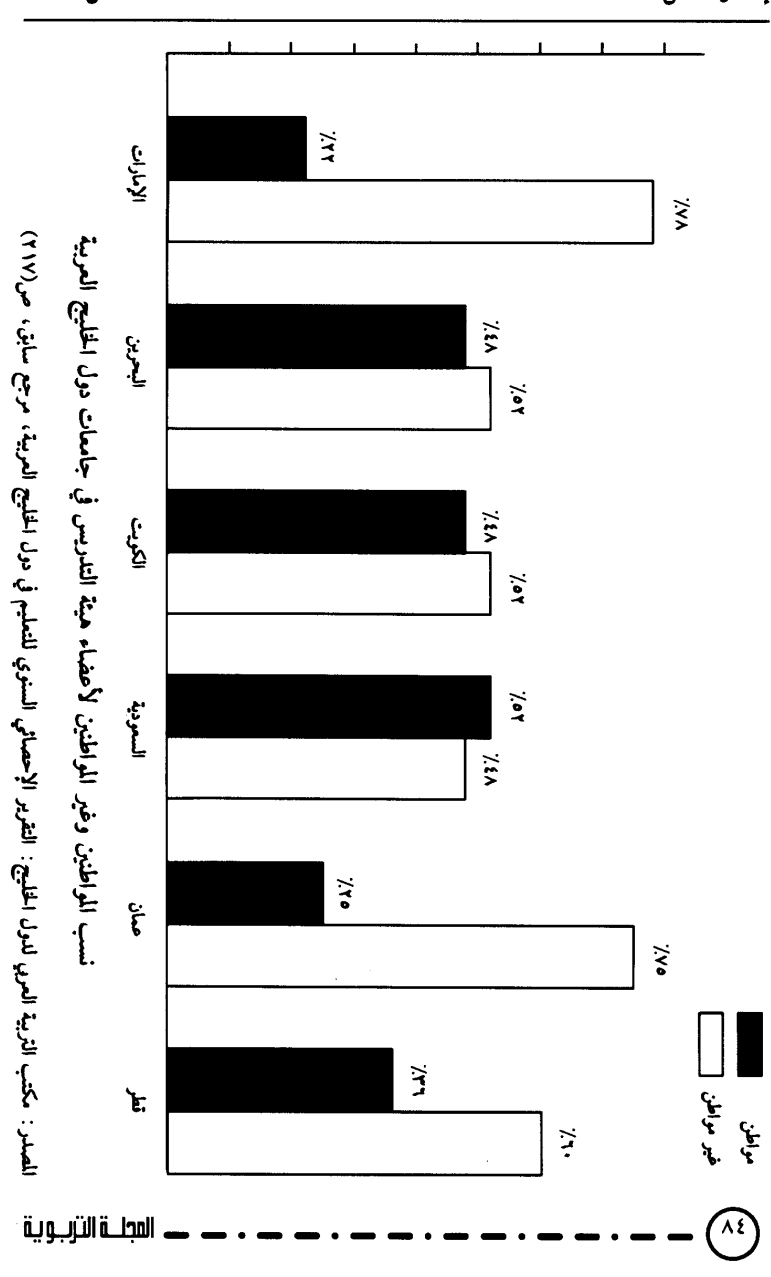
توزيع أعضاء التدريس في جامعات مجلس التعاون الخليجي وفقا للجنسية والنوع في العام ١٩٩٢/ ١٩٩٣

(أعداد)

المرتبة الأكاديمية والنوع / البلد والجنسية	النوع	الإمارات		البحرين		قطر		السعودية		عمان		الكويت		المجموع	
		مواطن	جملة	مواطن	جملة	مواطن	جملة	مواطن	جملة	مواطن	جملة	مواطن	جملة	مواطن	جملة
أستاذ	إناث	--	٥	--	١	٢	٧	٢	١٠٧	--	٤	٥	٧	٩	١٣١
	جملة	--	١٤٢	٣	٣٨	٤	١١٢	٢٠٥	١١١٦	١	٦٢	٢١	١٦١	٢٣٤	١٦٣١
أستاذ مساعد (مشارك)	إناث	--	٥	١	٨	٤	١٨	١٣	١٨٤	--	٧	٢٢	٣٥	٤٠	٢٥٧
	جملة	٨	١٥٨	١٩	١٠٠	١٢	١١١	٥٩١	١٧٦١	١	٩٦	٩٨	٢١٤	٧٢٩	٢٤٤٠
مدرس (أستاذ مساعد)	إناث	١٨	٢٣	٢٣	٣٠	٤٣	٤٩	٢٢١	٦٠٨	٢	١٧	٦٨	٧٨	٣٧٥	٨٠٥
	جملة	٩٤	٢٣٣	١٠٦	١٦٩	٨١	١٤٢	٢٠٢٥	٤٥٠٢	٤	١٣٢	٢٦١	٤١٠	٢٥٧١	٥٥٨٨
الإجمالي	إناث	١٨	٣٣	٢٤	٣٩	٤٩	٧٤	٢٣٦	٨٩٩	٢	٢٨	٩٥	١٢٠	٤٢٤	١١٩٣
	جملة	١٠٢	٥٣٣	١٢٨	٣٠٧	٩٧	٣٦٥	٢٨٢١	٧٣٧٩	٦	٢٩٠	٣٨٠	٧٨٥	٣٥٣٤	٩٦٥٩

محسوب من بيانات متعددة بالمصدر التالي:

مكتب التربية العربي لدول الخليج: مرجع سابق ص ص (١٦٩-١٨٣).



نسب المواطنين وغير المواطنين لأعضاء هيئة التدريس في جامعات دول الخليج العربية

المصدر : مكتب التربية العربي لدول الخليج : التقرير الإحصائي السنوي للتعليم في دول الخليج العربية، مرجع سابق، ص(٢١٧)

وفي غياب البيانات والمعلومات المتصلة بكفاءة أعضاء هيئات التدريس وإنتاجياتهم لا نستطيع أن نتحرك كثيرا، على أن هناك من الشواهد الأمبيريقية ما يمكن الإحتكام إليه في هذا الصدد، وخصوصا في الجانب البحثي. وهو أمر سوف نشير إليه بتفصيل كاف في الجزء التالي، عندما نتحدث عن واقع البحث الاجتماعي وخطاياه.

الفصل الرابع

إشكاليات البحث الاجتماعي الخليجي: إطار للتأمل

مدخل:

نحرص منذ البداية على إعادة التأكيد على أن البحث العلمي الإجتماعي في منطقة الخليج قد أسهم إسهامات أساسية وهامة في عملية الانتقال السلمي بين مجتمع «ما قبل النفط» إلى مجتمع «الرفاه الاجتماعي والاقتصادي» بعد ظهور النفط، كما كانت له إسهاماته العديدة في تحديد وتفسير وحل العديد من الاختلالات والتغيرات والاختناقات الاجتماعية العميقة التي صاحبت عملية الانتقال هذه، وتلك التي صاحبت عملية بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها، وما ترتب على هذا كله من تداعيات إيجابية قادت إلى تغيرات مجتمعية مشهود لها.

فالأمانة تقتضي محاولة إكمال صورة هذا البحث، بخيرها وشرها، لذا فنحن نتصور أن ثمة خطايا أو قل إشكاليات أساسية يعاني منها البحث الاجتماعي الخليجي وأن هذه الإشكاليات لا تستطيع - مهما كانت - أن تحجب الإنجازات الكبرى لهذا البحث ولمجمل حركته على الأرض الخليجية العربية. فالقراءة الأمنية لواقع هذا البحث مطلوبة لتكملة الصورة كما قلنا، وتوضيح هذه الإشكاليات بشكل يساعد على كيفية التعامل معها وتحجيمها وتطويقها تمهيدا لتجاوزها بفعل استراتيجي مستقبلي يمنع البحوث الاجتماعية الخليجية أن تلقى مصير الديناصور عندما عجز عن التكيف مع بيئته.

وتجنبا لأية حساسية مفترضة، فسوف لا نعول على بحوث بعينها في الأدبيات الاجتماعية وإنما سوف ننظر نظرة طائر محلق، وهي غالبا نظرة محيطة شاملة أكثر منها نظرة تفصيلية مجزءة. فإلى جانب الحساسية، لا يمكن أن ننسى

استحالة استنطاق تراث كامل من الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية واللغوية والتربوية والإعلامية والإنثروبولوجية. . إلخ، فهذا فوق الطاقة، ولكن سوف يكون معنا هذا التراث في الجزء الخلفي من عقلنا، ونحن نحلل هذا الواقع وسوف نسترشد ببعضه في بعض الأحيان.

هذا عن منهجنا في عرض ما أسميناه بالإشكاليات أما عنها فهي:

١- سياسة علمية خليجية غائبة:

برغم كل الجهود المبذولة في مجالات البحث العلمي، الطبيعي منه والإجتماعي، في البلدان الخليجية، إلا أن نتائج هذه الجهود ما زالت مبعثرة ومحدودة، لعدم ارتباطها بسياسات علمية موجهة، ومرتبطة بالسياسات التنموية القاصدة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع في كل قطر وتحقيق أعلى مستوى للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهما، وذلك باعتبار السياسة العلمية دالة للمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعهم.

ولما كانت السياسة العلمية، في تحليلها النهائي، هي «مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية المتخذة لغرض تأمين وزيادة وتنظيم واستخدام الطاقة العلمية والتكنولوجية في أي بلد توخياً لتحقيق أهداف التطوير والتنمية فيه. فهي على هذا الأساس - فلسفة للطرق التي يتفاعل بها البحث العلمي مع المجتمع واحتياجاته عن طريق تخطيط وتنفيذ سليم وأجهزة كفؤة له (عبدالقادر: ١٩٧٣، ٧٢» وإلى جانب كونها فلسفة عامة للعلم والتكنولوجيا، تصبح آلية أساسية في التنسيق والتكامل بين الأجهزة التنفيذية والجهود العلمية والبحثية داخل القطر الواحد لتجنب شتى صور الهدر، وتصبح مسؤولة عن تهيئة المناخ اللازم للعمل العلمي والبحثي، وتوفير الطاقات البشرية المؤهلة والموارد المالية والمادية الكافية واللازمة لهما ودعم انتشارهما وتطبيقهما.

ويجد المدقق أن معظم الدول الخليجية - إن لم تكن كلها - تفتقر إلى سياسات علمية بالمعنى الشامل الذي أوضحناه، ولا توجد حتى استراتيجيات علمية مكتوبة أو معلنة. وفي حالة توافرها فهي لا تزيد عن مجرد سياسات للمؤسسات العلمية والأكاديمية وليست سياسات علمية بالمعنى الدقيق، محلياً أو إقليمياً. وفي حالة توافر «نوايا أو مقاصد علمية» فهي لا تتجاوز كونها مجرد برامج أو مشاريع لبرامج مجزءة قصيرة المدى وغير مترابطة مع السياسات العامة للدولة، وخاصة سياساتها التعليمية والتدريبية وسياسات القوى العاملة، وباقي السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك تصبح هذه البرامج، أو أشباه البرامج، معزولة بالفعل عن المساندة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ومفتقرة بالتالي إلى رأي عام يساندها أو إلى أعراف وقيم مستقرة تؤيدها وتشجعها.

وبالتالي فإن غياب السياسات العلمية لدول الخليج العربية أدى إلى افتقارها إلى ما دون ذلك وهو التخطيط الاستراتيجي للعلم أو استراتيجيات للبحث العلمي في منطقة الخليج. وهو الأمر الذي دعا مكتب التربية العربي لدول الخليج منذ عام ١٩٨٥ إلى الدعوة إلى هيئة أو مجلس علمي خليجي تكون مهمته:

- «دراسة ووضع استراتيجية بحث علمي بمنطقة الخليج العربي بالتنسيق مع استراتيجية البحث العلمي للوطن العربي.

- وضع خطة مرحلية لتنفيذ ما يقر في الاستراتيجية من بحوث وحسب الأولوية.

- متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي يتخذها اجتماع مسؤولي البحث العلمي في أقطار منطقة الخليج العربي».

ومع تواضع الفكرة فإنها لم تأخذ سبيلها إلى التنفيذ حتى هذه اللحظة، ولم تتخذ سوى خطوات مرحلية محدودة، لأسباب عديدة؛ (مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٦، ١١٣٠).

وكان من جراء غياب مثل هذه السياسات أو الاستراتيجيات العلمية أن أصبحت حركة البحث العلمي وبرامجه في مؤسسات البحث العلمي أميل إلى التخبط، والتكرار، وعدم التنسيق، والتجزيئية المؤسسية. كما أن البيانات والمعلومات المفصلة عن حركة البحث العلمي في تلك المؤسسات غير موجودة وإن وجدت فهي غير دقيقة وغير كافية هذا «بالإضافة إلى كون هذه البرامج التخطيطية لعناصر البحوث مبعثرة، ومنعزلة عن بعضها البعض، وتتم دون إدراك للنسيج المشترك الذي يحتويها جميعاً» (زاهر: ١٩٩٥، ٣٨) هذا بالإضافة إلى غياب الأولويات الأساسية لمجمل حركة البحث العلمي الاجتماعي في الجامعات خاصة، مما جعلها أقرب إلى المدرسة التي تركز على التدريس فقط، إشباعا لأطراف كثيرة في المجتمع.

٢- تنمية علمية مشوهة:

في ظل غياب سياسة علمية لا بد أن يقود الإرتباك حركة تنمية العلم والبحث العلمي على مستوى كل قطر وإقليم. فتقتصر هذه الحركة على إجراءات وأنشطة محدودة لا تستطيع الخروج عن نطاقها الضيق الذي وضعت فيه. وتصبح عناصر الكم هي السائدة، بل هي المؤشر الأساس لها، لذا، ترصع الخطابات الرسمية بهذه العناصر الرقمية، وتنظر المؤسسات العلمية إلى إعداد البحوث التي أنجزتها بتقدير كبير يفوق الحقيقة.

فالنظرة الفاحصة، لابد أن تتوقف كثيراً عند هذا الكم المتراكم من البحوث، لتسأل: ما أهمية هذه البحوث أو ما جدواها؟ ومن الذي قام بها بالفعل؟ وما المنهجية العلمية بالبلد؟ وماذا أضافت إلى التراث العلمي؟ وماذا

صححت من الاعتقاد والفهم الشعبي؟ وما هي حدودها، ضيقة أم واسعة؟ وما قابليتها، بالتالي، للتعميم؟ وإلى من ستتوجه بنتائجها؟ وكيف يمكن توظيفها اجتماعيا. . الخ.

ولعل أهم ما تكتسبه البحوث الاجتماعية العربية عموما، بمختلف تشعباتها وفروعها كونها:

- تختار الموضوعات المهمشة وتهمش القضايا الأساسية: فهي قد تعالج موضوعات «مثل الأسرة، الإتجاهات، القيم، الجريمة، أساليب التنشئة الاجتماعية، تبسيط الإجراءات الإدارية، توصيف الوظائف . . .الخ بصورة متجزئة عن سياقها العام (التكوين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع) كما أنها لا تقيم وزناً مناسباً للبعد التاريخي، وتكتفي بوصف أجزاء من الواقع دونما إعمال للعقل والتفسير والتحليل» (أبو شيخه: ١٩٨٦، ٢٥).

- تركز على منهجية جزئية تجعل البحث يركز بالأساس على الأدوات: كالاستبانة، والاختبارات، والمقابلات، واستمارة الأداء وغيرها، أكثر مما تركز على النظرية أو التفسير. وقد تمخض عن ذلك أن أصبحت الأداة هي جوهر البحث وبديلا للنظرية. وجعل هذا كله البحث الاجتماعي متسماً بطابع جمع البيانات والمعلومات والإحصاءات أكثر من تقديمها بتفسيرات وتحليلات المجتمع لهذه البيانات، وتحول الباحث الاجتماعي إلى أداة معاونة للحاسب الآلي (انظر: هلال: ١٩٩٠، ٢٧، العيسى، ١١٤-١١٥) لذا، فإن دراسة تحليلية نقدية أجريت على (٥٢٧) بحثا في مجال اجتماعي هو التربية، أوضحت أن غالبية البحوث التي تجريها مراكز البحوث الوطنية والأكاديمية كانت تفتقر إلى المنهجية العلمية الصحيحة في البحث (راجع: كريم الدين، يناير ١٩٨٧، ١٢-١٣).

- تغالي في التركيز على البحوث الفردية على حساب البحوث الجماعية. وهذا لأسباب كثيرة، قد يكون أهمها غياب سياسة علمية وطنية، وشروط

الترقيات الأكاديمية التي تركز على مثل هذا النوع من البحوث. وقد أوضحت دراسة لتحليل مضمون البحوث المنشورة في مجال التربية (١٤٦) بحثاً منشوراً في خمس دوريات عربية منها الخليجي أن هناك تدني في نسبة بحوث الفريق في كافة البحوث النظرية والتطبيقية. حيث كانت نسبة أبحاث الفريق في الأبحاث النظرية والتطبيقية معا (٤٪) فقط. حيث كانت نسبة أبحاث الفريق (صفر) في ثلاث دوريات في حين كانت نسبتها ٤٪، ١٦٪ في دوريتين. وكانت نسبة البحوث التطبيقية ٢٩٪ وتراوحت هذه النسبة بين ٢٣-٣٨٪. أما البحوث النظرية فكانت نسبة العمل الفريقي فيها ٢٪ وتراوحت بين ٢-٦٪ (أبو زينة ربايعة، ١٩٨٥، ١١-١٧). كما أوضحت دراسة متعمقة أن أغلبية البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئات التدريس بالجامعات الخليجية هي بالأساس بحوث فردية (توق وزاهر، ١٩٨٨).

- تتجاهل الطبيعة «البينية» للظواهر الاجتماعية: وهذا راجع إلى عوامل كثيرة، في مقدمتها طبيعة الإعداد الأكاديمي للباحث الاجتماعي، حيث يتم إعداده بشكل فني ضيق يجعله يركز فقط في جزء صغير للغاية من التخصص العام «متجاهلاً» أو «جاهلاً» بطبيعة التشابكات بين التخصصات العلمية المختلفة، وأساليب الاقتراب منها ودراستها وفقاً لدراسة محيطة تعتمد على تعددية التخصصات والاقترابات وأيضاً على تقاطعها وتجاوزها. وبدهي أيضاً أن غياب الطابع الجماعي في الدراسات والبحوث الاجتماعية عامل حاسم في هذه الظاهرة، التي همشت من نتائج البحوث الاجتماعية حيث أنها لا تعطي سوى وجه واحد - إن أفلحت - وهذا الوجه غالباً ما لا يكون هو الوجه الصحيح أو الحقيقي له. ولذلك فإننا لا نجد في بحوثنا الاجتماعية الخليجية أي تنشيط حقيقي لحركة التزاوج العلمي بين التخصصات أو بين الاقترابات والأساليب.

فالمنطقي أن مشكلات المجتمع، كما هي مشكلات الطبيعة متداخلة ومتقاطعة، باعتبار أن العالم المحيط بنا كيان واحد والبشرية جزء منه لا يتجزأ،

وأنه يستحيل فهم هذه الوحدة من خلال تخصص أو اقتراب أو أسلوب واحد منفرد. فتطور العلوم الطبيعية والإنسانية مرهون بالتكامل والتداخل بين أساليبها وأدواتها.

وفي هذا الخصوص فقد تبلورت في العقود القليلة الماضية توجهات بحثية هامة تقوم على هذه الوحدة في النظر للقضايا والمشكلات الاجتماعية والطبيعية، وكان من أبرز نتائجها تصاعد أهمية اقترابات وأساليب جديدة في البحث تقوم على البينية والتقاطعية من أهمها: الاقترابات متعددة التخصصات multidiscplinary approaches (وتسمح بخلط تخصصين أو أسلوبين أو أكثر مع بقاء كل منهما منفصلا)، والاقترابات البينية interdisciplinary approaches (وهي تتضمن الجهود المبذولة لاستحداث أسلوب أو تخصص جديد يقع نطاقه بين تخصصين آخرين أو أكثر موجودين بالفعل)، والاقترابات العرضية crossdisciplinary approaches (وهي أساليب علمية يقوم بها عالم أو أكثر في محاولة لحل مشكلة ما أو مجموعة من المشكلات، والتي لا يستطيع نظام واحد أن يتعامل معها بطريقة كافية، ويتم ذلك عن طريق توظيف مناظير وطرق تقنية لبعض التخصصات المتصلة، دون أي محاولة لمزج هذه التخصصات ذاتها في تخصصات جديدة)، وأخيرا الاقترابات المتجاوزة (المتبادلة) transdisciplinary approaches (وهي أساليب ودراسات علمية يقوم بها مجموعة من العلماء، تدرب كل منهم في تخصص أو أكثر، بغرض البحث المنظم في مشكلة كيفية التحكم في التأثيرات الجانبية السلبية للتخصصات العلمية والسعي نحو جعل البحث أكثر اجتماعية، وتطوير إطار عام يمكن من خلاله الاقتراب من المشكلات المختارة والمشكلات الشبيهة بها (زاهر، ١٩٩٥).

ومع ما تحمله هذه الاقترابات من معان ودروس مفيدة كثيرة لحل مشكلاتنا الاجتماعية والطبيعية معا، فإننا نجد أن جامعاتنا وبحوثنا تقوم على الانفصالية الشديدة بين التخصصات والأقسام المتناظرة والمختلفة - على حد

سواء - داخل كل جامعة أو خارجها. وهذا يقود البحوث الاجتماعية لأن تمثل جزرا منعزلة عن بعضها البعض، وتستمد مبرر وجودها من دعوى التخصص الأكاديمي «فتقَوقَع علماء النفس حول أنفسهم.. ومثل ذلك علماء الاقتصاد وعلماء الإدارة، وغيرهم ممن يصنفون تحت مظلة المتخصصين في العلوم الاجتماعية» (أبو شيخة، ١٩٨٦، ١١-١٢).

- عجزت المؤسسات الجامعية والتعليمية عن توفير كوادر البحث الاجتماعي وتنميتها: فبرغم كل التوسعات والإنجازات التعليمية والأكاديمية وما يترتب عليها من ارتفاع للطلب الاجتماعي على التعليم وخاصة الجامعات، فإن حجم العلماء العاملين في حقل العلم الاجتماعي ما زال دون «الكتلة الحرجة» التي يمكنها أن تحدث تغيراً حقيقياً في مجمل البنية الاجتماعية الخليجية.

وهذه ظاهرة ترتبط بالكيف والنوعية أكثر من ارتباطها بالكم وحده (ذلك الذي استعرضناه من قبل)، فالبرامج المتاحة في الجامعات، وفي الدراسات العليا بوجه خاص، لا تتيح هذا المناخ المساهم في جذب النابغين للالتحاق والاستمرار في الدراسة العليا، أو للعمل البحثي الاجتماعي بعد تخرجهم. ومما يضاعف حجم النقص في أعداد البحاث الاجتماعيون من المواطنين الواعدين استقطاب المناصب الإدارية الأكاديمية لهم، كرئاسة الأقسام العلمية أو وكالة الكليات أو ما أشبه لارتباط هذا «بالوجاهة الاجتماعية» مما يجعلهم يتركون ميدان البحث الاجتماعي من الناحية الفعلية. كما أن هذا يؤثر سلباً على هذه المناصب ذاتها لمحدودية خبراتهم وتواضعها.

ولعل هذا يقود إلى تناقص أعداد الطاقة البشرية المحركة للتقدم والتنمية من العلماء العاملين في البحث الأكاديمي، إلى الحد الذي جعل عددهم يصل إلى ٥٠٠ شخص في الوطن العربي عام ١٩٨٥، بنسبة ٠,٠٠٠١٪ من قوة العمل، في حين نجد أن عددهم وصل إلى ١٠٠ ألف شخص في الولايات

المتحدة الأمريكية من بين حوالي مائة مليون عامل، أي بنسبة ٠,٠٠١ ألف شخص في الولايات المتحدة الأمريكية من بين حوالي مائة مليون عامل، أي بنسبة ٠,٠٠١ من قوة العمل.. أما فئة أساتذة الجامعات والمهندسين والمعماريين والإداريين فتتراوح بين ٩٠ إلى ٩٥٪ من قوة العمل، في الدول المتقدمة، في حين نجد نسبتها في الوطن العربي من ١٠ إلى ١٢٪ فقط؛ (Zahlan, 1988, 20-39).

نخلص إلى أن كل المؤشرات السابقة تجعلنا نعتقد في هشاشة التنمية العلمية في حقل العلم الاجتماعي وخصوصا ما يتصل بإعداد البحاث والعلماء واختيار البحوث ومنهجياتها، فهي تنمية بالسالب أكثر منها تنمية إيجابية موظفة اجتماعياً وتنموياً.

٣- مدرسة اجتماعية خليجية تابعة:

لئن كان العلم الاجتماعي ابن وطنه، ولا يمكن استيراده بشكل مطلق، كما سبق وأوضحنا، فإنه، لكي يستطيع أن يقوم بدوره الصحيح في الإرتقاء المجتمعي والحضاري عليه، «أن ينبثق من أعماق الشعب ويستجيب لاحتياجاته وينسجم مع ثقافته وتقاليده وتاريخه. وفضلاً عن ذلك، فإن العلم الذي ينتشر على نطاق واسع بين الجماهير هو وحده الكفيل بأن يجتذب النشء إليه، ويكتسب ولاءهم له ليجد بينهم فيما بعد ممارسيه وأخصائييه على كافة المستويات وفي جميع الفروع» (أمبو، ١٩٧٦، ٦٧).

والشاهد أن معظم المدارس العلمية الاجتماعية على الساحة العربية تعاني من تبعية شبه كاملة للمدارس الاجتماعية الغربية وللمعرفة الغربية، «وهذه المدارس تقدم معارف ملغومة ومغلوطة، لأنها حاملة - كما تقول الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية - لفلسفة وثقافة وقيم عدوانية لا ضد العرب فقط، وإنما ضد كل الحضارات المغايرة والمتميزة» (الإدارة العامة للشئون الثقافية

والاجتماعية، ١٩٨٥، ٦٠). وقد ترتب على هذه التبعية الفكرية والنظرية عدة نتائج خطيرة منها «التبعية في طريقة التفكير وصوغ المشكلات وما يترتب على ذلك من نقل مشكلات اجتماعية، وأنماط قيمية غربية وفرضها على الواقع العربي، وانقطاع الصلة بالتراث الفكري العربي - الإسلامي في العلوم الاجتماعية، واغتراب الباحثين عن كيان مجتمعهم العربي، تاريخاً وحاضراً، وتزييف فهم الواقع العربي، وانحسار فرص الابداع الفكري والعلمي» (المرجع السابق، ٥٨).

وبدهي أن مثل هذه النتائج تؤدي إلى تهميش دور العلم الاجتماعي في خدمة قضايا مجتمعه. وتقود الباحثين إلى انحيازات اجتماعية معينة، وابتعاد عن القضايا والهموم المرتبطة بالإنسان الخليجي. والانتقال الدائم بين الموضات الفكرية الغازية دون سابق إعداد أو نقد لها أو محاولة جادة للاستفادة منها.

ومن بين العوامل التي تكرس هذه التبعية الفكرية والعلمية ما يأتي:

- غياب القيادة الفكرية والعلمية الجاذبة؛ فوجود علماء اجتماعيين مستنيرين في أي حقل من حقول العلم الاجتماعي، يؤدي بالضرورة إلى تكوين بؤر فكرية اجتماعية فاعلة للتجمع حولها. ولكن الذي يحدث أنه كلما ظهر عالم اجتماعي خليجي متميز وقادر على تكوين مدرسة علمية اجتماعية مستقلة ظهرت عوامل جاذبة أبعدته عن مكانه الريادي الجامعي إما باستقطابه للعمل في الخدمة العامة أو الحكومة أو بإبعاده لأسباب مختلفة.

من هنا فالمدرسة الاجتماعية الخليجية متوقفة على وجود أساتذة جامعيين مرموقين، يشكلون قمة علمية في تخصصهم، وقادرين على استقطاب الأكفاء من زملاء التخصص، وراعين للنابغين من شباب الباحثين، وقادرين بخبراتهم وحكمتهم، في إطار هامش الحرية المتاح لهم، على ترشيد مسارات الفعل الاجتماعي الخليجي وتطوير أساليب البحث الاجتماعي وطرائقه بما يخدم تحقيق

أهداف التنمية المجتمعية. هذا بالإضافة إلى قدرتهم على التفاعل الصحيح مع زملائهم وفرق البحث بشكل ييسر لهم فرص الإنطلاق والحرية في التعبير، مما يقود إلى تفجير الطاقات الإبداعية والابتكارية لدى أفراد هذه المدارس المتميزة. كذلك قدرتهم على إقامة اتصالات علمية فاعلة مع الزملاء في التخصص داخل وخارج القسم أو الوحدة البحثية، وفي داخل وخارج البلاد، بشكل يسهم بطريقة مخططة ومبرمجة في إثراء البحث والعمل الاجتماعي، وفي توسيع مدارك العاملين به. وقد يتمخض عن هذا كله ارتباط وثيق بالمشكلات والهموم الاجتماعية الحقيقية مما يساعد على بلورة ملامح نظرية مبدعة لها سمات الخصوصية العربية، مما يقطع الدائرة الشريرة للتبعية العلمية للفكر والمعرفة الغربية.

- ضعف برامج الدراسات العليا في العلم الاجتماعي؛ وهذا راجع بالأساس إلى حداثة هذه الدراسات بالإضافة إلى غياب الهدف الحقيقي منها: هل هو إعداد المعلم الجامعي أم إعداد الباحث الأكاديمي أم كليهما.. أم شيء ثالث؟! لا أحد يعرف بالتحديد. لذا، فقد اتسمت برامج هذه الدراسات بالتقليدية الشديدة، والاعتماد المفرط على النظريات الغربية. كما سبق وأشرنا، هذا إلى جانب حرص البرامج هذه على تناول المشكلات المجتمعية الخليجية بشكل تجزيئي لا يساعد على الفهم والتحليل ولا يسهم في تكوين حصيلة عملية متجانسة ومترابطة تشكل بذاتها ذخيرة لفهم علمي أو نظرية علمية لها صفة الخصوصية الخليجية. ناهيك عن إفساح تلك البرامج المجال أمام عدد من النوعيات الضعيفة من الطلاب - لأسباب متنوعة - للإلتحاق بها، مما يؤثر على سمعة وجودة تلك البرامج، خاصة عندما تخرج ضعاف التكوين والتأهيل والعاجزين عن الإستخدام الفاعل للبحوث الاجتماعية، وينعكس كل هذا فيما بعد على نوعية البحاث والعلماء الاجتماعيون ذاتهم، حيث أن هؤلاء الطلاب هم خميرة هؤلاء العلماء.

ويسهم في تشويه برامج الدراسات العليا غياب خرائط بحثية أولية مؤسسة على تحديد الاحتياجات المجتمعية المختلفة داخل كل قطر وأولوياتها المفترضة. وهذا كله يجعل البحوث تتجه كل صوب وصوب دون تنسيق وترابط، ودون إطار فكري موحد يقودها. ويجعل بحوث الدراسات العليا في النهاية مجرد «تمارين بحثية» هزيلة ولا علاقة لها بمجتمعها.

- غياب التنسيق الأفقي والرأسي للبحث الاجتماعي؛ سواء كان هذا التنسيق بين أقسام العلوم الاجتماعية المتشابهة أو فيما بينها أو في علاقتها بنظيراتها في الجامعات والمراكز الخليجية والعربية والأجنبية. وغياب هذا التنسيق يعرقل نمو المدارس الاجتماعية الخليجية ويوقف حركة التعاون العلمي بينها وبين غيرها في معالجة الظواهر المجتمعية الحقيقية. وقد أشرنا لهذا من قبل، ولعل وجود سياسات مركزية لا تسمح بالتنسيق بين الوحدات العلمية والبحثية إلا من خلال قنوات تحددها إدارات عليا يكرس الإنفصالية والتجزيئية، ويزيد المنافسة والصراع بين هذه الأقسام أو الوحدات، خاصة عندما يطرح موضوع التمويل. وكل هذه المساوىء تصرف النظر عن تكوين مدرسة علمية قوية قادرة على التعاون مع غيرها من المدارس المناظرة، وتجعل الباحثين يهتمون بأمور هامشية أو صراعية أو ينصرفون كلية عن الاهتمام بالعمل العلمي الاجتماعي، وتقل دافعيتهم للقيام بالبحوث الاجتماعية.

- التماثل والإزدواجية البحثية؛ يجد المستقرىء لمجمل البحوث الاجتماعية الخليجية أنها تكرر نفسها بشكل ملفت للنظر، فالموضوعات هي نفس الموضوعات، والمنهجيات ثابتة مع تعديلات هامشية. ونقل الأفكار دون غربلة ودون إطار فكري نقدي متماسك هو السمة الأساسية. فما يتم دراسته في بلدان المركز سواء على المستوى العالمي أو على مستوى البلدان العربية يتم تكراره في البيئة الخليجية دون تعديل يذكر، ودون تفهم للأطر الفكرية التي تستند وراءه. لذا، تبدو هذه البحوث وكأنها فوق المجتمع لأنها لا تلبي أي حاجة

حقيقية لديه أو تعالج مشكلة من مشكلاته. فالتماثل مع البحوث العربية والأجنبية وتكرارها، يقود إلى هامشية البحث الاجتماعي، ويجعله من حيث الضرورة والموضوع والمنهج والنتائج والتوظيف مغترباً عن بيئته، وفاقداً لخصوصيته، وبالتالي لا يتحول إلى هدر علمي وبشري ومالي فقط بل يسهم في تكريس التبعية ويشوه الوعي الاجتماعي لأبناء مجتمعه.

ولعل هذا النقل والتقليد والمحاكاة والإزدواجية تقود إلى تراجع مستمر فيما لدينا من طاقات وإمكانات وتراث علمي، بل تقود إلى تفاقم التخلف العلمي والتقني. كما أن أي «جامعة من جامعاتنا لن تستطيع أن تتفوق على هارفرد في بحث من أبحاث الفضاء أو على ستانفورد في بحث من أبحاث السرطان. أو على أكسفورد في بحث من أبحاث الكيمياء. ولكن أي جامعة من جامعاتنا تستطيع بالتأكيد أن تتفوق على هارفرد في بحث عن مشاكل التربية في البحرين. وعلى ستانفورد في بحث عن أمراض العيون في الإحساء وعلى أكسفورد في بحث عن تاريخ الصناعة في دبي» (غازي القصيبي، ١٩٨٥، ١٢٤). والمشاهد وجود تكرار في البحوث بين الجامعات الخليجية بالإضافة إلى التقليد الخارجي، وذلك لقيام التنسيق بينهما (راجع مرسي، ١٩٨٥، ٨٩).

- الانقطاعات البحثية؛ ونقصد عدم استمرارية البحوث الاجتماعية في دراسة مجالات اجتماعية تنموية محددة بشكل متواصل من قبل أجيال متعاقبة من الباحثين، بشكل يتيح فرص التعمق في دراستها وملاحقة تطوراتها، وتكريس كافة الجهود لفهمها من وجهات نظرية متعددة، مما قد يعود إلى بلورة توجهات نظرية جديدة لها صفة الخصوصية التي تميزها عن غيرها من الأطر المعرفية الأخرى، ووجود مثل هذه الإنقطاعات لايفسح المجال لتكوين مدرسة علمية اجتماعية قوية، إذ تصبح كل الموضوعات - المدروسة - أو معظمها - عبارة عن جزر متناثرة لا يجمعها سياق فكري موحد يساعد على الفهم والتحليل والتفسير والتنبؤ والتوجيه.

تعمل هذه العوامل وغيرها على عرقلة تكوين مدرسة اجتماعية خليجية فاعلة، وقادرة على الإسهام الحقيقي في تحسين ظروف حياة الناس أو في تحقيق السياسات الاجتماعية لمجتمعاتها.

(٤) إنتاجية علمية متهافتة:

تشير الدراسات الخاصة برصد حجم ونوعية الإنتاج البحثي الاجتماعي في منطقة الخليج، على قلتها، إلى أن هناك تهافت واضح في حجم البحوث الاجتماعية، لا سيما تلك التي يقوم بها المواطنون من أبناء دول الخليج العربية.

ولعل نتائج الدراسة التي قمنا بها (توق وزاهر، ١٩٨٨) قبل سنوات قليلة هي الأقرب إلى واقع هذه الإنتاجية، حيث استهدفت التعرف على إنتاجية أعضاء هيئات التدريس لخمسة أقطار خليجية وشملت ست جامعات هي جامعة الملك سعود، وجامعة الكويت، وجامعة الإمارات، وجامعة قطر، وجامعة الخليج العربي، وجامعة البحرين. كما حرصت على تمثيل جميع مجالات المعرفة، الطبيعية منها (الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا، الرياضيات، الطب)، والاجتماعية (علم الاقتصاد، علم النفس، التربية، التاريخ، الفلسفة، اللغة العربية واللغات الأجنبية... الخ). وقد أوضحت هذه الدراسة فيما يختص بإنتاجية البحوث الاجتماعية:

- إن أغلبية البحاث الاجتماعيون يفضلون تأليف الكتب عن إجراء البحوث. ولما كانت هذه الكتب في العادة هي مجرد مراجع دراسية متهافتة، فهي لا تسهم إسهاماً حقيقياً في فهم الواقع الخليجي بل بالعكس تزيد من تزييف الوعي بهذا الواقع، هذا ما لم تقم هذه الكتب على تحليلات نقدية ورؤى إمبريقية صحيحة لمؤلفها، وهذا نادراً ما يحدث وإن وجد لا يمثل إلا نسبة ضئيلة.

- إن النزوع إلى القيام بالبحوث الفردية هو السائد، وأن التوجه للبحث الفريقي يكاد يكون منعدما.
- إن حوالي نصف عينة الدراسة (٤٧,٦٪) لم يزد انتاجها البحثي خلال السنوات الخمس قبل الدراسة عن بحث واحد فقط. وإن متوسط نصيب عضو هيئة التدريس من الإنتاج العلمي لم يتجاوز (١,٣٨) بحثاً في العام الواحد حيث كان نصيب عضو هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية (٠,٩٨) فقط في المتوسط مقابل (١,٧٥) بحثا للعلماء الطبيعيين في العام الواحد. أي أن العالم الاجتماعي ينشر أقل من بحث في العام الواحد. (بصرف النظر عن نوعية هذا البحث بالطبع، فهذه مسألة أخرى).
- أن تخصصات التربية وعلم النفس من أنشط مجالات العلم الاجتماعي فيما يختص بالإنتاج البحثي، إذ جاءت في المرتبة الأولى في حين أن تخصصات الاجتماع والاقتصاد والتاريخ وباقي التخصصات الاجتماعية جاءت في مرتبة أقل. وهذا راجع لوجود ضوابط وقيود أعلى نسبياً في التخصصات الأخيرة منها في التخصصات الأولى هذا إلى جانب غياب البيانات والمعلومات المتصلة بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها لحساسيتها، مما يؤدي إلى عرقلة عمل البحث العلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي... الخ.

والواقع أن هناك عوامل كثيرة تقف وراء ضعف الإنتاجية في البحث العلمي الاجتماعي كماً وكيفاً سبق لنا الإشارة إليها (للمزيد أنظر، توق وزاهر، ١٩٨٥، ٨٥-١٠٨)، وأغلبها يتصل بغياب السياسات العلمية والتخطيط الفاعل والتمويل المناسب، والإدارة الكفؤ والمناخ السائد.. وغيرها كما أن عزلة الجامعات عن بقية المؤسسات العاملة في المجتمع المعنية بالبحث إنتاجاً أو استخداماً، حرمتها من جدوى المشاركة التي تفيد مالياً وعلمياً وتقنياً (الكبيسي

وقمبر، ١٩٩٣، ٢٦٤). وفوق هذا وذاك عدم إيمان المجتمع بجدوى البحث الاجتماعي وعدم الثقة في علمائه. وهو أمر راجع لعوامل تاريخية وتعليمية، بعضها يُسأل عنه العلماء الاجتماعيون والجزء الأكبر يعود إلى غياب «ثقافة علمية مجتمعية»، ويتمثل الحد الأدنى منها في المكونات التالية: «معرفة الأفكار العلمية في مواقف الحياة اليومية، وقدرة على توظيف عمليات البحث العلمي، وفهم العلاقات بين العلم والدين والتكنولوجيا والمجتمع، واكتساب اتجاهات وميول تتصل بالعلم»، (انظر: فضل، ١٩٨٨، ١٠٣-١٠٤)، تلك الثقافة التي تمكن المواطن من فهم العلم والبحث العلمي ودورهما في الإرتقاء بنوعية الحياة اليومية وحل المشكلات وتطوير المجتمع وتقدمه.

٥- «بدوقراطية» علمية متفشية:

يطلق المفكر العربي الخليجي (محمد الرميحي) على نمط الإدارة الذي يقوم على طابع أبوي تحمل فيه إدارة اليوم بمورثات تقليدية مصطلح «الإدارة البدوقراطية»، وهو يعني بها أنه مع «وجود القوانين والسلطات والصلاحيات المخولة لكل إدارة أو فرع من فروع أجهزة الدولة، إلى أن الطابع الأبوي ينفذ من خلال هذه القوانين والقرارات فيشجب الاستثناء القاعدة عن طريق الوساطات أو العلاقات العائلية. ويرى أن هذه الظاهرة الاجتماعية في الإدارة البروقراطية يمكن تعميمها على كل مجتمعات الخليج (الرميحي، ١٩٧٦، ١٤).

والحقيقة أن هذا النمط الإداري، الخاص جدا، يتعارض بل يتناقض مع جهود البحث العلمي ويعرقلها، فالمركزية وعدم تفويض السلطات الإدارية، والتدخل في الأمور العلمية التفصيلية، ونشر الخوف والقلق وعدم الأمان العلمي يسبب المزيد من الإحباطات، التي تقود إلى حجب قدرات العلماء الاجتماعيون ومصادرة حرياتهم وإبداعاتهم. وتزداد التداعيات السلبية لهذا النمط الإداري السائد في بعض الجامعات الخليجية، عندما يقترن بتطبيق القوانين

والقواعد والأساليب الإدارية الحكومية. فالبحث العلمي كائن حساس يطمح دائما إلى الحرية، والبيروقراطية أو قل «البدوقراطية» بمثابة قفص من حديد يقيد هذه الحرية، وتقود إلى مزيد من التضارب نتيجة تعدد السلطات والمستويات الإدارية وغير الإدارية، المسؤولة عن البحث العلمي، فيتصاعد الصراع، وتكبت الحريات الأكاديمية، وينصرف الباحثين عن بحوثهم وعملهم الفكري، كما تتسرب قيم سلبية تتناقض مع القيم العلمية الأصلية. وفي مثل هذا المناخ غير الصحي يتقلص مفهوم «العشيرة العلمية» ويسود مفهوم «الأنوية» وتشتعل «المنافسة» بين الزملاء، ليس من أجل مزيد من الارتقاء بالعلم والبحث العلمي ولكن من أجل الحصول على إرضاء القائمين على إدارة العلم وأصحاب القرار فيه.

وقد أظهرت دراستنا أنه توجد في عدد من الجامعات الخليجية نماذج متفاوتة من هذه الظاهرة، يصحبها تأثير من جانب السلطات الإدارية على مستوى القسم أو الكلية أو الجامعة على حركة البحث العلمي للعلماء وخاصة ما يتصل باختيار موضوعات بحوث معينة أو نشر نتائجها، أو فيما يختص بالتعاون مع أقسام مناظرة أو ما يتصل بشراء أجهزة للبحوث، بل هناك أكثر من ذلك تدخل في توزيع العمل داخل الأقسام العلمية لخدمة مصالح معينة (توق وزاهر، ١٩٨٨، ٢٥٠-٢٥١).

٦ - غياب التخطيط العلمي الاستراتيجي:

كما تكشف من قبل، فإن السياسات العلمية المتاحة الآن هي سياسات للمؤسسات أكثر منها سياسات للدول، وعليه، ففي غياب سياسة علمية رشيدة مرتبطة بسياسات التنمية محلياً وإقليمياً لا بد أن تتراجع الاستراتيجيات والخطط العلمية لتصبح مجرد عملية برمجة لأنشطة ومشروعات بحثية محدودة أو جزئية، ومبعثرة ومكررة وإذا وجد التخطيط للعلم والبحث أو استراتيجيات علمية فرعية، فإنها تكون خطية مرتكزة على حسابات إحصائية بحتة، تتمشى مع

ظروف الطلب أو محاولة لتدبير تعويض النقص في الموارد والإمكانات. كما أنها تكون أحادية التوجه، بمعنى أنها لا تعتمد على بدائل متنوعة تتفق وطبيعة الظروف والإمكانات القطرية. كذلك فإنها «استراتيجية للتسيير وليست للتطوير»، وهي تصمم دون معرفة كافية بالاحتياجات الأساسية للعلم فتأتي فوقية منعزلة عن مجتمعها. كما أنها أي الاستراتيجيات العلمية، لا تزيد عن خطة قصيرة الأجل ولا تتضمن أكثر من «مجرد قائمة بأبحاث أو دراسات وأنشطة متصلة بها مثل الحلقات الدراسية والدورات التدريبية. وقد تترجم هذه البحوث والدراسات والأنشطة، كل على انفراد إلى خطط تنفيذية أكثر تفصيلاً قبيل البدء بالتنفيذ بالفعل» (الغنام، ١٩٨٣، ٤٧-٤٨) والأخطر من هذا كله هو أن هذه الاستراتيجيات لا تستند إلى رؤى استراتيجية أو مستقبلية وهو راجع إلى غياب أساس مفهوم التخطيط العلمي الاستراتيجي طويل المدى لدى القائمين على المؤسسات الأكاديمية والبحثية الخليجية. فقد أكدت دراسة حديثة أجريت على مديري ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات الخليجية ومديري مراكز خدمة المجتمع التابعة لهذه الجامعات (السنبل وعبدالجواد، ١٩٩٣، ١٤٠، ١٩٥)، هذه المقولة. فعندما سئلت عينة عمداء الكليات عن الدور المستقبلي لكلياتهم في خدمة المجتمع، وخاصة في مجال البحوث العلمية، فإنهم أجابوا بأن مفهوم تخطيط المستقبل في مجال دور الكليات في خدمة المجتمع عن طريق البحوث للمؤسسات يكاد يكون غائبا. إذ أفاد ما نسبته ٩٧٪ من عمداء الكليات في المملكة العربية السعودية بعدم توافر خطط لدى كلياتهم في هذا المجال، كما أفاد بذلك ٨٠٪، ١٠٠٪، ٥٧٪ من العمداء في كل من قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية على التوالي. كما لم يذكر العمداء الذين أفادوا بأن لديهم خططاً مستقبلية في هذا المجال شيئاً عن الخطط المستقبلية في مجال كيفية تشجيع وتنظيم وإدارة وتمويل البحوث المشتركة التي تجريها الكليات لصالح مؤسسات المجتمع حلاً لما يواجهها من مشكلات.

كما رأى مديرو مراكز خدمة المجتمع، أن نحو ٤٣٪ من هذه المراكز تمارس عملها دون تخطيط مسبق، وأن ما تقدمه من خدمات في هذا المجال يخضع بالتالي لمبدأ الصدفة والعشوائية أكثر من خضوعه لخطة علمية تدرس الحاجات ثم تحولها إلى برامج.

٧- ضعف القدرة على استقطاب المجتمع المدني:

وهذه ظاهرة أشرنا إليها من قبل، وهي راجعة بشكل أساسي إلى تواضع الدور الذي يقوم به البحث العلمي الاجتماعي في مجتمعه، مما أدى إلى عدم الثقة فيه وفي نتائجه، وإلى عزوف المجتمع المدني عن الاستفادة منه.

إذا فهناك فجوة كبيرة لا يمكن تجاهلها بين مؤسسات البحث العلمي الاجتماعي، خاصة الجامعات ومراكز البحوث التابعة لها، وبين تنظيمات المجتمع الأهلي (أو المدني) من جمعيات ونقابات وروابط واتحادات وأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط. فالبحث العلمي الاجتماعي الخليجي يسير بمفرده فالحكومة لا تمنحه سوى أقل القليل ومجتمعه المدني لا يثق فيه ولا يساهم في تمويله إما لعدم ثقته فيه أو لأنه جاهل بالإمكانات والأدوار الرائدة التي يمكن للبحث الاجتماعي أن يقوم بها من أجل تحقيق الرقي الاجتماعي والحضاري، وهذا سببه ضعف الثقافة العلمية كما سبق وأشرنا.

وعموماً، فإننا لا نجد إسهاماً حقيقياً من جانب المجتمع في حركة البحث العلمي الإجتماعي على أي صورة مادية أو تنظيمية أو الرأي والشورى، (فيما عدا حالة خاصة هي دولة الكويت).

وفي الدراسة التي قام بها مكتب التربية العربي لدول الخليج، والتي سبقت الإشارة إليها، أجاب ٦٦٪ من مديري ورؤساء الجامعات الخليجية عندما سئلوا عن مدى رضاهم عن الأدوار التي تقوم بها جامعاتهم في مجال خدمة المجتمع

بأنهم غير راضين عما تقدمه جامعاتهم في هذا المجال. في نفس الوقت الذي رأى فيه ٨٠٪ من عمداء الكليات بالجامعات السعودية، و٣٣٪ من نظرائهم القطريين أن «نسبة كبيرة من الكليات النظرية في المملكة العربية السعودية وقطر ليس لديها دراسات أو بحوث مشتركة مع هيئات المجتمع المحلية سواء أكانت حكومية أو غير حكومية» (السنبل وزميله، ١٩٩٣، ١٩، ١٢٤).

ويرى عمداء الكليات أن السبب وراء ذلك هو أن «مؤسسات المجتمع لم تطلب من الكليات النظرية بحث موضوع يخصها أو مشكلة تواجهها وذلك بنسبة ٦٩٪، ٣٣,٥٪، ٥٠٪، ٢٥٪ في كل من السعودية وقطر والبحرين ودولة الإمارات» (السنبل وزميله، ١٩٩٣، ١٣٢).

وقد أكد ٧٠٪ من عمداء الكليات بالعينة كلها أنهم يواجهون مشكلات في مجال البحوث التي تجريها كلياتهم لصالح مؤسسات المجتمع وهي: (السنبل، ١٩٩٣، ١٣٧-١٣٨)

١ ـ مازالت مؤسسات المجتمع في مجال الخدمات والإنتاج - حكومية كانت أم أهلية - لا تقدر قيمة البحث العلمي.

٢ ـ أن عدداً كبيراً من الكليات لا يتوافر لديها مراكز بحوث أو وحدات لإدارة هذا النوع من البحوث ومتابعتها والإشراف على إنجازها.

٣ ـ عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها الجامعات للبحث العلمي عامة ولخدمة المجتمع على وجه الخصوص.

٤ ـ تركيز الكليات الحديثة النشأة على وظيفة التدريس على حساب غيرها من الوظائف، وخاصة خدمة المجتمع.

٥ ـ نشاطات عديدة من المؤسسات المحلية تقليدية وصغيرة الحجم وميزانياتها محدودة في الغالب.

٦ ـ عدم توافر البيانات الدقيقة لدى المؤسسات وعدم توافر الإمكانات البحثية لدى عديد من الجامعات.

٧ ـ ندرة الكوادر البشرية المؤهلة والمؤمنة بوظيفة خدمة المجتمع.

٨ ـ إنشغال أعضاء هيئة التدريس في وظائفهم التقليدية وضعف الدوافع التي تجعلهم ينغمسون في مشكلات المجتمع والعمل على دراستها والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة.

وتوضح الإجابات السابقة أن مؤسسات المجتمع هي المسؤولة بدرجة كبيرة عن مشاركة الجامعات في القيام ببحوث تتصل بقضايا مجتمعية، على أنه من المهم، من الناحية المقابلة، التأكيد على المسؤولية المشتركة بين الجامعات وقطاعات المجتمع المدني. وإن كان عمداء الكليات يؤكدون على أن «مؤسسات المجتمع لا تلجأ في العادة إلى كليات الجامعة النظرية تطلب بحث موضوع يخصها أو مشكلة تواجهها. وتتراوح نسبة هذه السلبية بين الكليات في الدول المعنية بين ٣٣,٥٪ - ٨٠٪، وأن موقف مؤسسات المجتمع من الكليات العلمية في هذا المجال أفضل قليلاً من موقفها من الكليات النظرية» (السنبل وزميله، ١٩٩٣، ١٩٧).

والحقيقة أن قدرة البحث الاجتماعي في الجامعة على استقطاب قطاعات المجتمع المدني نحوه ضعيفة للغاية كما تبينا، لأسباب قد يرجع بعضها إلى المجتمع، لكن أغلبها يسأل عنه البحث الاجتماعي الجامعي نفسه. فما يقدمه من إسهامات محدود للغاية، كما أن الإعلام بالبحث الاجتماعي محدود وتقليدي، وبالمثل فإن دور البحث الاجتماعي في تنوير الرأي العام ثقافياً وعلمياً، وتربيته على تقدير العلم والعلماء يحتاج إلى المزيد والمزيد. لذا، فمن المهم أن نبحث أسباب ضعف قدرة مؤسسات البحث الاجتماعي على جذب المجتمع العربي وتنمية نفسه من هذا البحث.

الخلاصة:

يكشف لنا العرض السابق، عن النتائج وحقائق فحواها - في التحليل النهائي - هو أن البحث العلمي الاجتماعي غير مؤهل للكشف عن «الخلل في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الذي يحول دون حصول المجتمع على حقوقه الاجتماعية» (صالح، ١٩٩٠، ٥٣). وهذا يجعلنا نوجه أصابع الاتهام إلى هذا البحث، رغم إدراكنا بأن القصور في دوره مرتبط بالأساس بوضعية مجتمعية مؤثرة، ولكنها غير متحمسة للبحث وغير متعاطفة معه ومع نتائجه، والجزء التالي يحاول أن يتصدى لهذه النتيجة ويضع مسارات لتعزيز دور البحث الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الخليجية.

الفصل الخامس

مستقبل البحث الاجتماعي: سيناريوهات متوقعة

محددات أساسية:

يجمل بنا إذا كنا بصدد رسم ملامح، الصورة المستقبلية للبحث العلمي الاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي، أن نعيد النظر فيما قدمناه من تحليل موجز لواقع المنظومة المجتمعية والأكاديمية لهذا البحث، وأن نسعى نحو إعادة ما تناثر من نتائج في الصفحات السابقة، والتحرك نحو رؤية مجاوزة تمهد السبيل لفهم أعمق وأشمل لهذا البحث الاجتماعي والتخطيط له ولمستقبله.

والحقيقة أن رسم صورة مستقبلية للبحث العلمي ينبغي ألَّا يفقد اتصاله بما يحدث في مجتمعه من أهداف وسياسات عليا تنموية، وبما يمتلكه هذا المجتمع من موارد (بشرية ومادية ومعنوية)، وما يحتويه من أنساق وعلاقات وقدرات على تحقيق الأهداف. كما أن رسم هذه الصورة يستلزم بالضرورة تشخيصا تاريخيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لهذا المجتمع، وذلك في إطار فهم لتحديات السياق الحضاري والدولي المؤثر. وأن نعتمد في عملنا هذا على تشكيلة ملائمة من التقنيات المستقبلية المعاونة.

ولما كانت حدود هذا الكتيب، والمساحة المتاحة له لا تسمح بمثل هذا العمل العلمي الضخم، فإننا سوف نعول على اقتراح ملامح لسيناريوهات تمثل بدائل متوقعة تزودنا بسياق مجتمعي وأكاديمي وبحثي مؤقت يقوم على وصف افتراضي لشكل المجتمع والبحث الاجتماعي في علاقة أحدهما بالآخر.

وقبل أن نتقدم بعرض ملامح هذه البدائل، ينبغي الإشارة إلى النقاط الأساسية التالية:



النقطة الأولى: أن أهداف العلم الاجتماعي والبحث الاجتماعي لا يمكن أن تنفصل عن أهداف التنمية الاجتماعية في مجتمعها. وتصبح مهمة العلم والبحث الاجتماعيين السعي نحو تحقيق هذه الأهداف وترجمتها إلى حيز الواقع. وهذا يقتضي بالضرورة أن تكون هناك سياسة (أو فلسفة) علمية موجهة للعلم والبحث العلمي في المجتمع، تنظمه وتقود حركته التنموية هذه على خط المستقبل، وأن غياب مثل هذه السياسة العلمية من شأنه أن يربك البحث الاجتماعي ويشتته، وبالتالي (يؤثر سلباً) في الفعل الاجتماعي، وهو الأمر الذي أوضحته الصفحات السابقة. لذا فمن الأهمية بمكان، الاتفاق قطرياً على ملامح هذه السياسة في أسرع وقت ممكن وتحديد استراتيجياتها التنفيذية، وذلك قبل الإقدام على أي فعل تخطيطي أو استراتيجي.

النقطة الثانية: انه من الضروري أن نبدأ من الآن فصاعدا في التفكير الجاد لمستقبل البحث العلمي عامة، والاجتماعي خاصة، ليس فقط باعتباره (الحد القاطع) في مجتمع المستقبل، بل أيضا تجنباً للأزمات التي ستمر بالنظم المجتمعية والأكاديمية، ولكي لا نجد أنفسنا فجأة مضطرين لإحداث تغييرات لا مفر منها في منظومة البحث العلمي دون سابق تخطيط.

ويقتضي هذا أن تتوافر لدينا دراسات عديدة ومتنوعة عن التطورات المتوقعة في المستقبل بشكل عام، وفي مجالات البحث العلمي الاجتماعي بوجه خاص، حيث يتسارع إيقاع التغيير فيها لدرجة كبيرة. ومن هنا فإننا إذا لم نبدأ من الآن في عملية التخطيط الاستراتيجي للبحث الاجتماعي، حيث ما يزال أمامنا فرصة للاختيار بين بدائل القرارات المستقبلية، فسوف لا تكون لدينا غداً تلك القدرة على الاختيار الواسع للقرارات، وسيفرض التغيير نفسه علينا وعلى البحث العلمي الاجتماعي. وبالتالي فإن الاستعداد من الآن «بالتخطيط الاستراتيجي» معناه توسيع دوائر اختيارنا الاجتماعي والأخلاقي والعلمي.

النقطة الأخيرة: أننا نحذر من خطورة السعي للتغيير لمجرد التغيير فقط، ولمجرد إثبات أن المسؤولين عن الإدارة الجامعية الخليجية «مبتكرون» و«تقدميون»، لأن مثل هذا الفعل سيكون «أغلى الأثمان»، باعتباره لن يفعل شيئا، وسيؤدي إلى نفس النتيجة السيئة، التي تسد الطريق أمام ابتكارات وإبداعات جديدة كان يمكن لها أن تكون ذات فاعلية أكبر في التغيير المقصود. ومن المهم في هذا الجانب أن يكون التغيير (بنائياً مؤسسياً) وله وظائفه، البحثية والأكاديمية والتنموية والحضارية.

ولعل الوعي بحدود النقاط السابقة يدخلنا في الجدلية الآتية:

هل البحث العلمي الاجتماعي الخليجي قادر بوضعيته الراهنة - على مباشرة دور مستقبلي فاعل في تنمية مجتمعه والارتقاء بنوعية الحياة على أرضه، أم أنه يستحيل عليه (أي البحث الاجتماعي) أن يحرز تقدما في هذا الشأن في ظل هذه الوضعية؟

هذه الجدلية بهذا الشكل تطرح تحديا للبحث الاجتماعي، وتهديدا لبقائه. وتعلمنا الأدبيات أنه ليس أمام النظم (أو الأنساق) المادية أو البيولوجية أو الاجتماعية من وسيلة ناجعة للمحافظة على بقائها إذا تعرضت لمخاطر أو تهديدات، إلّا أن تتبع أسلوباً من ثلاثة أساليب: إما إعادة التأقلم (أو التكييف) مع التحديات والمستجدات التي تمثل هذه المخاطر، أو إعادة التوزيع. وفي حالة إخفاق التكيف وإعادة التوزيع فليس أمامها سوى إمكانية واحدة هي: التحول الجذري، الذي يعني استمرارها لمواجهة هذه التحديات والمخاطر.

وترسم لنا الأساليب الثلاثة السابقة، مسارات أو مسالك يستطيع البحث العلمي الاجتماعي في بلدان الخليج أن يقتفي أثرها. فهو إما أن يتكيف مع المستجدات الجديدة، بمخاطرها وفرصها، عن طريق إعادة أقلمة نفسه معها، بإدخال بعض التعديلات الجزئية على مدخلاته وعملياته، وهذا أضعف الحلول.

وإما أن يطور من قدراته ويعيد توزيع مدخلاته وعملياته وكافة موارده، ويدخل إصلاحات أساسية على بنيته وأهدافه، سعياً نحو تجويد نتائجه وتوظيفها بشكل فاعل. وإما أن يتخذ مسلكا **«تحوليا بنائيا»** يشكل يجعله قادراً على استيعاب التحديات وقيادتها على نحو يجنبه كافة المخاطر المتوقعة، ويجعله يستثمر كل الفرص المتاحة أمامه.

إذن صورة البحث الاجتماعي الخليجي تتوقف على الاختيار من بين هذه البدائل الأساسية، بالإضافة إلى بديل «الإيقاع الحالي». وبالطبع هناك بدائل أخرى متعددة، على أننا سوف نركز على أهم السيناريوهات المتوقعة من وجهة نظرنا.

أولا: سيناريو الإيقاع الحالي (الاتجاهي)

ستؤدي استمرارية الأنماط التنموية والاتجاهات العلمية السائدة في الأقطار الخليجية الست (مع التباينات الواضحة بينهم) إلى انكشاف قطري أمام العلم والثورة العلمية، وحدوث اختراقات وتبعية علمية للخارج، مع تراجع في عوائد البحث العلمي الاجتماعي سبق أن أوضحنا بعضها.

وعليه، فإن هذا السيناريو هو أكثر البدائل المطروحة تكلفة على الإطلاق، اجتماعيا وتنمويا، حيث أن العائد منه متواضع للغاية. لذا، فإن الإصرار عليه معناه إضعاف متعمد لقدرة نظم البحث الاجتماعي على الوفاء بأهداف التنمية الاجتماعية الخليجية وتحقيق سياسات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر تكريسا واضحا للتوجهات العلمية القطرية المنكفئة على ذاتها. وبالتالي فمن المتوقع أن يستمر عجز العلم الاجتماعي والبحث الاجتماعي في ظل هذا

السيناريو عن إعطاء حركة المجتمع الخليجي مفاهيم وتبريرات اجتماعية وسياسية، هذا العجز الذي سبق أن تجسد في عدة مثالب هي أنه: (العيسى، ١٩٩١، ١١٥-١١٦)

١ - لم يستطع... تقديم تفسير للظواهر المستجدة في المجتمع الناتجة عن التطور المادي الممثل في استخدام الثقافة الغربية، والتطور الاقتصادي الناجم عن الطفرة المادية غير المقترنة بتغير إيجابي في السلوك الاجتماعي والثقافي والسياسي.

٢ - عجز البحث الاجتماعي عن إعطاء تفسيرات لحالة الاغتراب التي يعانيها المواطن بصورة أبعدته عن أداء دور المواطنة المسؤولة.

٣ - وقف البحث الاجتماعي عاجزاً عن تفسير الظواهر السلطوية.

٤ - لم يقم البحث الاجتماعي بدراسة القيم المستجدة المنتشرة في المجتمع، وهي في أغلبها بعيدة عن قيم المجتمع الأصيلة.

٥ - عجز الباحثون والدارسون عن الخروج من دائرة التخلف والقهر المرتبطين بالتخلف الاجتماعي. الأمر الذي دفع دراساتهم إلى الابتعاد إلى المجالات الوصفية.

وستضاف إلى هذه المثالب (الخطايا السبع) التي سبق لنا الإشارة إليها بالتفصيل، فما أعظمه من هدر.

ثانيا: السيناريو الإصلاحي

وهو يمثل بديل عبارة عن مزيج من «التكيف» و«إعادة التوزيع». ويتميز هذا السيناريو بما يلي:

- توجه تنموي واضح نحو «التنمية البشرية المستدامة»، يعتمد بدرجة كبيرة على الذات والتعاون الخليجي المتبادل، مع انفتاح أقل على الخارج.

- عناية خاصة من جانب «السياسات العامة» للدولة لدعم «السياسات الاجتماعية»، وإعلاء مكانة «الفعل الاجتماعي» (التعليمي والصحي والثقافي والأسري والرعاية الاجتماعية والعمل... الخ) في إطار نموذج التنمية الاجتماعية المحتذى، وتقوية الوعي به، وتحريك التفكير والعمل بشأنه من قبل الرأي العام الخليجي.

- مزيد من الربط بين البحث العلمي والسياسات التعليمية وسياسات التشغيل والعمالة، خاصة، والواقع الاجتماعي والاقتصادي عامة، حتى لا يحدث انسلاخ عن هذا الواقع، ولتوظيف نتائج هذا البحث الاجتماعي توظيفا مثمرا وتعظيم العائد منه. الأمر الذي يقود إلى إستعادة البحث الاجتماعي لهيبته النسبية، ودوره في تحفيز المواطن للمشاركة المجتمعية، وحل مشكلاته، وتأكيد هويته العقائدية الإسلامية والوطنية والقومية والكونية.

- تعظيم مشاركة المجتمع المدني في العلم والبحث العلمي الاجتماعي، فكراً، وتمويلاً، وتنظيماً، واستخداماً.

- توسيع دائرة التقويم الاجتماعي والتكنولوجي لحركة البحث العلمي الخليجي، وتدارس دور البيئات المجتمعية والأكاديمية والشخصية والمهنية المؤثرة فيها، داخل كل قطر، والتعرف على معوقات البحث العلمي بكافة أشكالها. مع السعي لوضع معايير للأداء البحثي للمشتغلين بالبحث العلمي عامة والبحث الاجتماعي خاصة، مع إزالة كل المعوقات (التشريعية والقانونية) التي تعوق حركة البحث العلمي وتناسب عصراً مضى، والعمل على تيسير الاتصالات العلمية وسبل الحصول على البيانات والمعلومات، وإفساح المزيد من الحريات المسؤولة للبحّاث والعلماء.

- حدوث إصلاح إداري يغشى كافة مؤسسات المجتمع، ويقود إلى إبداع إداري ترتفع بمقتضاه فاعلية إدارة المؤسسات البحثية وتسودها مبادىء «الرشادة والأمثلية» مما يقلل من ضياع الطاقات وهدر الإمكانات.
- انخفاض ملحوظ في معدلات وصور (الأمية) عامة، وأمية المرأة خاصة، مع إفساح المجال لإدماج اجتماعي للمرأة، وزيادة نسب مشاركتها في أنشطة القطاعات الانتاجية عامة، والأنشطة العلمية والبحثية خاصة.
- تبلور تكامل علمي خليجي يستند إلى سياسات عملية قطرية، واستراتيجيات إقليمية مبرمجة. على أن تأخذ فكرة إنشاء (أكاديمية للعلوم الاجتماعية) وأخرى للعلوم الطبيعية دورها إلى التحقق بعد تدارسها جيداً.
- تعاظم دور العلم والتكنولوجيا وإعلاء مكانتهم في الأجندة السياسية والاجتماعية، مما يترتب عليه ارتفاع في المخصصات المالية للبحوث والتطوير إلى حدود ١-٢٪ من الدخل القومي الإجمالي. والسعي نحو تحديد أولويات بحثية في ضوء الثوابت المجتمعية: الدين - اللغة - الانتماء - العلم والانتاج.
- إعادة النظر في التراث العربي الإسلامي وتجليته للدفاع عن الذات العربية في مواجهة التحديات الخارجية، وتوظيف ثوابته وفواعله في إنهاض الواقع الخليجي والعربي، وتحقيق الانتساب إليه والاعتزاز به مع تبلور دور تفعيلي للإسلام في ظل ديمقراطية تسمح بالشورى والتعددية.
- الارتقاء بكفاية مؤسسات التعليم، العام والجامعي، ومراكز البحوث، الداخلية والخارجية، وإدماج نماذج وصيغ جديدة وفعالة لهذه المؤسسات، مع السعي لتطوير مناهج التعليم، العام والجامعي، بحيث تصبح أكثر قدرة على التعبير عن خصوصية مجتمعها الخليجي بهمومه ومشكلاته واحتياجاته وطموحاته، وزيادة الانفتاح على العالم وثقافاته

وخبراته، وتدريب البحاث العلميين على التعامل مع الثورة الصناعية الثالثة ومنجزاتها مع تبصيرهم بآثارها الاجتماعية وتطبيقاتها. مع زيادة التوسع في الدراسات العليا الاجتماعية لتخريج أعداد أكبر من البحاث.

ولكن، لا نتوقع مع كل هذه المحاولات للإصلاح (وللترقيع أيضاً) أن تحقق مؤسسات البحث الاجتماعي أهداف التنمية الاجتماعية على النحو الأمثل لتعاظم قوى التغيير القادمة مع إرهاصات القرن الحادي والعشرين، وبالتالي فإن وضعية البحث الاجتماعي داخل هذا السيناريو الإصلاحي، رغم التراجع النسبي في تبعيته الخارجية، ستظل غير قادرة على مواجهة الإشكاليات المركبة الكامنة في صميم البنية الاقتصادية والاجتماعية الخليجية، مثل مشكلات العمالة الوافدة وحدود استخدامها، والتطلعات الاستهلاكية للمواطنين، والغزو الثقافي والإعلامي وما يصاحبها من اختلالات قيمية عميقة، وقضايا جرائم الأحداث، وتعاطي المخدرات، ومشاكل تدني الانتاجية، وظاهرة تراجع مهارات العمل المنتج، والتفكك الأسري ومشكلاته، وسيطرة الإدارة «البدوقراطية» الممزوجة بالبيروقراطية الحكومية وتقويضها لفرص الإبداع العلمي، وقضايا المشاركة بكافة صورها وأشكالها. فكل هذه المشكلات تحتاج إلى «حلول بنائية» يصعب على البحث الاجتماعي وحده أن يقوم بها في إطار هذا السيناريو، لافتقاده إلى «الكتلة الحرجة» من العلماء والسلطة، والفكر المستقل، والمؤسسات التي تسانده؛ أكاديمية ومجتمعية. وإن كان البحث الاجتماعي في ظل هذا السيناريو سيكون قادرا، في أضيق الحدود، على توليد نتائج إيجابية يمكن توظيفها اجتماعيا وتنمويا في إطار منطلقات اجتماعية - سياسية أكثر منها اقتصادية - سياسية. كما سيكون هذا البحث مستعداً - على الأقل لاستيعاب التحديات العالمية والتكيف معها وتوجيهها. قدر المستطاع - نحو أهدافه.

ثالثا: سيناريو التحولات:

هذا السيناريو لا يتجنب فقط مثالب السيناريوهات السابقة ويعظّم فوائدها، بل يتجاوزها سعياً نحو بلورة علم اجتماعي مستقل ومنتمي، وبحث علمي اجتماعي، موظف مجتمعياً وإبداعياً، وقادر على التعامل بندية مع المنظومة الكونية في عالم القرن القادم. وبالتالي فهذا السيناريو يعتمد على إعلاء للبحث العلمي والتكنولوجي وجعله القطاع الرائد لعملية التنمية البشرية المستدامة، حيث يقوم البحث الاجتماعي خاصة ضمن هذا السيناريو بدور إبداعي تقدمي يتجاوز بكثير أية أدوار تطويرية أو تكيفية أو إصلاحية. فأهم ما يعنيه تنمية الإبداع الاجتماعي والثقافي، وإعداد المواطن الخليجي المبدع، والمؤهل للمشاركة في صنع مستقبله؛ قطره وإقليمه وأمته. والمشارك بإيجابية في العطاء الإنساني الكوني. وفي هذا السياق سوف يتميز هذا السيناريو بالملامح التالية:

- التزام سياسي كامل بالعلم والبحث العلمي ضمن سياسات علمية مستقرة، مع دعم مالي لكافة البرامج والأنشطة العلمية، بحيث تصل مخصصات البحث العلمي إلى ٢-٣٪ من الناتج القومي الإجمالي. مع تخصيص ميزانيات محددة للبحث العلمي للجامعات ولمراكز البحوث تفي بمتطلباتها الحقيقية.
- التركيز على نوعية التعليم وجودته والارتقاء بعوائده المتنوعة، مع جعله قادرا على اكتشاف المبدعين منذ الصغر، بتغيير الأنماط القائمة وإحلال صيغ تركز على تحريك مواهب الأفراد وتشجيع مبادراتهم وذكائهم وقدراتهم البحثية والنقدية، بحيث يكونوا قادرين على مواجهة متطلبات الحاضر وقيادة متغيرات المستقبل.
- تحول الجامعات من مجرد (جامعة university) إلى جامعة (شاملة متنوعة multiversity) ومن شاملة متنوعة إلى (عديدة التنوع megaversity)، ومن عديدة التنوع إلى جامعة استثمارية لتسويق البحوث. وكل هذه التحولات ستقتضي تخلياً عن التقسيمات الجامعية التقليدية بين العلوم

والتي ما عادت تستجيب للاحتياجات الاجتماعية لبني البشر. كما ستنشأ مراكز خليجية رائدة للتميز والتفوق البحثي والعلمي (centers of excellence) وسوف تقدم هذه المراكز المتميزة إمكانات أوسع للحركة البحثية المتصلة بالمجتمع، حيث تقوم على صيغ تنظيمية مرنة، ومدارة بطرق إدارية مبدعة تعمل للتطوير وليس للتسيير، كما أنها ستضع خرائط بحثية متكاملة للمشكلات المجتمعية الناتجة عن التداعيات السلبية للتغير التكنولوجي والاجتماعي والثقافي، وستوفر الكوادر والمجموعات البشرية المؤهلة والكفيلة بالهجوم المباشر على هذه المشكلات من خلال اقترابات بحثية بينية، ووفق برامج محددة في إطار السياسة العلمية لكل دولة، وبما لا يتعارض مع الاستراتيجية العلمية الإقليمية. فتركيزها سيكون بحوث (العلم الكبير big science) مع السماح بعض الوقت لبحوث (العلم الصغير little science) مما سيقدم عوناً حقيقياً وفعلياً لصناع السياسات الاجتماعية والعامة ومتخذي القرار بشأنها. وسيترتب على كل هذا ارتفاع ملحوظ في كم وكيف العلم والعلماء على نحو يسهم في التراث العالمي الاجتماعي، وتبلور واضح للعشائر العلمية وزيادة فرص تواصلها وتحاورها، ووضع معايير واضحة لتقويم أدائها حتى لا تحدث مبالغات أو تضخيم في نتائج هذا الأداء أو التقليل منه.

- القضاء على الأمية تقريبا، وتبلور المجتمع «المعلم دائم التعلم مدى الحياة» وشيوع الثقافة العلمية التي تيسر للأفراد متابعة نتائج البحث العلمي الاجتماعي دون مقاومة داخلية ضده وضد أفكاره ونتائجه.
- وضع سياسة علمية خليجية موحدة للبحث العلمي والتكنولوجيا تتولاها وزارة مركزية للبحث العلمي والتكنولوجيا. ومن الأهمية بمكان التذكير بأن مثل هذا السيناريو الإبداعي سيتضمن في نفس الوقت بعض البقايا المتخلفة عن السيناريوهات السابقة، لذا، فيمكن أن تكون هناك بعض التأثيرات المعاكسة في بعض الأحيان ولكنها لن تؤثر بعمق في المسيرة الرائدة للبحث الاجتماعي عبر هذا السيناريو.

الخاتمة

في خاتمة هذه الدراسة لا بد من التذكير بأن عوائد البحث العلمي الاجتماعي إما أن تكون عوائد إيجابية أو عوائد سلبية. فالعائد الإيجابي للبحث الإيجابي هو الذي يجعله يبحث في قضايا ومشكلات حقيقية للإنسان والمجتمع الخليجي واحتياجاتهم وسبل الارتقاء بالحياة الخليجية، ويعمل على المزاوجة الفاعلة بين التراث والحاضر والمستقل مع دعم الفهم المستنير للدين ولدوره الاجتماعي. كذلك فإن البحث الاجتماعي الإيجابي هو الذي يساعد على رفع معدلات الأداء والانتاجية للمؤسسات المجتمعية، ويحمي لغة الخليجي من التآكل، ويقوي انتمائه إلى أرضه ووطنه وعروبته، ويخلصه من القبلية والعشائرية، الاجتماعية والفكرية، ويوسع دوائر التفكير العلمي والنقدي، ويدعم الأنساق الاجتماعية ويحقق العدالة، ويوظّف خبراته في تأكيد حقوق الإنسان وينمي قدراته وذكائه وعمله ليرتاد القرن الحادي والعشرين وهو قادر على المشاركة الفعالة في الحضارة الكونية.

أما العائد السلبي للبحث الاجتماعي فيتمثل في قدرته على تكريس المحلية والقبلية، وتقزيم الشخصية القومية للخليجي، وإبعاده عن واقعه وعن مشكلاته وهمومه، ودعم القطيعة بينه وبين مجتمعه وأمته، وبينه وبين حضارته، ويجعله غير قادر على اقتحام القرن القادم وهو مزود بالمهارات التي تؤهله للإضافة فيبقى على الهامش باستمرار. وفي هذه الحدود لا بد أن نتوقف عند السيناريوهات التي عرضناها باعتبارها ترسم ملامح الطريق للبحث العلمي الاجتماعي الخليجي الإيجابي كي يخرج من أزمته ويعظّم عوائده ويوظّف نتائجه. فهذه السيناريوهات في صورها المتفردة، نماذج شبه نقية لحالات مفترضة لتجويد صورة المستقبل للبحث العلمي الاجتماعي الخليجي، والتي يستحيل أن تتواجد بمفردها في الواقع باعتبار التداخلات المستمرة بينها حركياً وتطبيقياً. لذا، فهناك

احتمالات لسيناريوهات ممكنة تتحرك بين هذه السيناريوهات الثلاثة. ولما كانت المساحة المتاحة لا تسمح بالاستغراق في رسم ملامح هذه السيناريوهات الممكنة أو إحداها، فإننا سوف نشير هنا فقط إلى مجموعة من الأسس والمعايير التي تضمن الارتقاء بصورة البحث العلمي الاجتماعي، أياً كان السيناريو الذي يحتويها، عدا سيناريو الإيقاع الحالي بالطبع لأنه غير مستعد أساساً لاحتوائها. وهذه الأسس هي ضرورة:

- الانتقال، في وظيفته، من إعادة تكريس الواقع إلى نقده وإعادة بنائه على أسس مغايرة تتناسب مع طبيعة التحولات الكونية الكاسحة. وأن ينتقل في أهدافه، من تكريس التشرذم البحثي القطري إلى توحيد الفكر والبحث الاجتماعي الخليجي، وأن يتولى نشر نتائج بحثه ويوظفها مجتمعيا.
- الانتقال في طبيعته، من استهلاك الفكر العالمي إلى توليد معارف ونظريات تتسم بالخصوصية.
- الانتقال في موضوعاته، من المشكلات والقضايا التقليدية والمهمّشة إلى بؤرة القضايا والمسائل المجتمعية الحيوية والساخنة.
- الانتقال في حدوده، من بحوث «العلم الصغير» المجزأة إلى بحوث «العلم الكبير» ذات العوائد الاجتماعية والسياسية المؤثرة.
- الانتقال في منهجيته، من التشرذم العلمي التخصصي إلى الشبكية والبينية العلمية، ومن الرصد والوصف إلى التفسير والنقد والإبداع.
- الانتقال في إدارته وتخطيطه، من «البيروقراطية الحكومية» إلى بيروقراطية مرنة مبدعة، ومن البرامج المرتجلة والمبعثرة إلى التخطيط الاستراتيجي، الذي يستبدل استراتيجيات (رد الفعل reactive strategies) إلى التخطيط لمجابهة الفعل (قبل حدوثه) (preactive strategies).

نخلص إلى أنه ينبغي على البحث العلمي الاجتماعي أن ينتقل فوراً من أبراجه العاجية الرغدة ليواجهه قدره مع تحديات الإنسان الخليجي والمجتمع الخليجي والتنمية الخليجية، وأن يرتفع بعوائده الإيجابية ويحجّم من عوائده السلبية. ولا يمكن تخيل تحقيق هذه المهمات والأهداف النبيلة بمجرد ذكرها بل يقتضي الأمر مزيداً من الدراسة والتمحيص واستشراف صور المستقبل العالمي والعربي والخليجي والقطري والعلمي. كما يستدعي أكثر من ذلك حقن المجتمع الخليجي من القمة إلى القاع بوعي مستقبلي اجتماعي جديد، كما يقول «توفلر» فالتراخي إزاء المستقبل هو بمثابة انتحار جماعي. وفي خاتمة الخاتمة، فإن عليّ أن أسعى وليس عليّ إدراك النجاح، وأرجو أن تسيطر على الأكاديميين والمثقفين ومسئولي الإدارة الجامعية الخليجية هذه الروح أيضا.

والله المستعان والهادي إلى سواء السبيل.

المراجع

أولاً: العربية:

- إبراهيم، سعد الدين (١٩٩١)؛ الأسرة العربية والأبعاد الاجتماعية لإشكالية التنمية. القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
- إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٨)؛ تأثير المتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية المتسارعة على الطفولة العربية في الخليج، ورقة مقدمة للندوة المشتركة بين كلية التربية جامعة الإمارات ومنظمة اليونسيف حول: الطفولة في بلدان الخليج العربي، مدينة العين، دولة الإمارات العربية، الفترة ٢١-٢٤/٢/١٩٨٨.
- إبراهيم، سعد الدين، وقنديل، أماني (١٩٩١)؛ السياسات الاجتماعية في البلاد العربية. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
- أبو زينة، فريد وربايعة، محمد رجا (١٩٨٥)؛ الاتجاه العلمي والعربي في الاتجاهات التربوية بين البحث التربوي والبحث التطبيقي وبين بحث الفريق والبحث الفردي. **المجلة العربية للبحوث التربوية**، المجلد الخامس، العدد الثاني، يوليو.
- أبو شيخة، نادر أحمد (١٩٨٦)؛ إدارة البحث العلمي في الوطن العربي: قضايا وتساؤلات. عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
- الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية بالجامعة العربية (١٩٨٥) الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الدراسة الأساسية. تونس: جامعة الدول العربية.
- إدارة المعلومات والبحوث (١٩٩٣)؛ الأرقام الأولية للإحصاءات التعليمية للعام الدراسي ٩٣/ ١٩٩٤. دبي: وزارة التربية والتعليم.

- الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية (١٩٨٧)؛ دور القطاع الخاص في أقطار الخليج العربية في تطوير وسائل رفع معدلات الإنتاجية. **سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية**، العدد (٨)، يناير.
- الإدارة المركزية للإحصاء (١٩٩٣)؛ المجموعة الاحصائية السنوية. الكويت: وزارة التخطيط.
- أمبو، أحمد مختار (١٩٧٦)، مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية، ١٦-٢٥ أغسطس باريس، اليونسكو.
- برنال، جون د. (١٩٨١)؛ العلم في التاريخ: المجلد الأول. (مترجم) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (للأعوام من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦): تقارير التنمية البشرية.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣.
- توق، محي الدين، وزاهر، ضياء الدين (١٩٨٨)؛ الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي. الرياض؛ مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- ثابت، ناصر (١٩٨٣)؛ المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة، الكويت، ذات السلاسل.
- الدخيل، عبدالكريم حمود (١٩٩١)؛ سياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في قطر: طبيعتها وانجازاتها وآثارها السياسية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.
- دوان، هاتي (١٩٩٤). انقسام العلوم الاجتماعية وتجميع التخصصات المتصلة بدائرة علم الاجتماع، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، فبراير.
- الرميحي، محمد غانم (١٩٧٧)؛ معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة. الكويت، شركة كاظمة.

- زاهر، ضياء الدين (١٩٩٣)؛ التعليم الإماراتي: حدود القدرة والإحباط: دراسة تحليلية نقدية لواقعه واتجاهات مستقبله. العين: جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- زاهر، ضياء الدين (١٩٩٣)؛ تعليم الكبار: منظور استراتيجي. القاهرة، دار سعاد الصباح.
- زاهر، ضياء الدين (١٩٨٩)، التعليم ونظريات التنمية: دراسة تحليلية نقدية. في: صالح أبو اصبع (تحرير)؛ دراسات في الإعلام والتنمية العربية، دبي: مؤسسة البيان.
- زاهر، ضياء الدين (١٩٩٥)؛ الدراسات العليا العربية: الواقع وسيناريوهات للمستقبل. **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد الأول، العدد الأول، يناير ١٩٩٥.
- زاهر، ضياء الدين (١٩٩٠)؛ كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل. عمان، منتدى الفكر العربي.
- سلمون، جان جاك (١٩٧٦)؛ الصم والسياسة. ترجمة هشام دياب، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- السعدون، جاسم (١٩٩٢) تحديات التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. في: جاسم السعدون وعبداللطيف الحمد: تحديات التنمية خليجياً وعربياً. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- السويدي، عبدالله (١٩٩١)؛ الأبعاد الإنمائية في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ . مجلة **شؤون اجتماعية**، العدد التاسع والعشرون، ربيع.
- الشامسي، ميثاء سالم (١٩٩٢)؛ الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة: دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الإمارات العربية المتحدة. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

- صالح، ناهد (١٩٩٠)؛ البحث الاجتماعي وقضية الرعية. في: ناهد صالح وآخرون (تحرير)، الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- الصباح، سعاد (١٩٨٩)؛ التخطيط والتنمية في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة. الكويت: مؤسسة سعاد الصباح، ط٢.
- عبدالقادر، ناجي (١٩٧٣)؛ أجهزة تنظيم البحث العلمي، في: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المؤتمر الأول للوزراء العرب المسئولين عن البحث العلمي ورؤساء المجالس العلمية في الدول العربية، بغداد ٥-٨ نوفمبر.
- علام، اعتماد محمد (١٩٩١)، المرأة في سوق العمل الرسمي: المداخل النظرية؛ ونموذج مقترح لدراسة المرأة والعمل في الدول الخليجية، **شئون اجتماعية**، العدد الواحد والثلاثون، خريف.
- عبدالمعطي، عبدالباسط (د.ت)؛ البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده. الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- العناني، جواد (١٩٩٠)؛ التعليم والتدريب وسوق العمل في الدول العربية. دراسة مقدمة إلى ندوة: التعليم والتدريب وسوق العمل، القاهرة ٢٣-٢٥ يناير. القاهرة: مكتب اليونسكو الإقليمي.
- الغانم، كلثم علي (١٩٩٢)؛ التنمية والموارد البشرية في المجتمع القطري **مجلة التعاون**، السنة السابعة، العدد السابع والعشرون، سبتمبر.
- فان دالين، ديوبولد ب (١٩٧٩)؛ مناهج البحث في التربية وعلم النفس. (مترجم)، القاهرة، الانجلو المصرية.
- فضل، نبيل عبدالواحد (١٩٨٨)؛ دراسة ميدانية لتحديد أولويات البحث في مجال التربية العملية. **المجلة التربوية**، العدد (١٥).

- القصيبي، غازي (١٩٨٥)؛ التنمية وجامعات الخليج. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط٢.
- الكبيسي، عبدالله جمعة، وقمبر، محمود (١٩٩٣)؛ دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع في جامعة قطر. دراسة ألقيت في وقائع المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية المنعقد في جامعة قطر تحت عنوان: اقتصاديات التعليم العالي في الوطن العربي ومكانها من خطط التنمية، في الفترة بين ٢٦-٣٠ أكتوبر ١٩٩١.
- كريم الدين، عبدالله (١٩٨٧)؛ البحث التربوي في الوطن العربي: الواقع والمشكلات. **المجلة العربية للبحوث التربوية**، المجلد السابع، العدد الأول يناير.
- محسن، محمد علي (١٩٩٠)؛ التوجيهات الرئيسية للبحث العلمي الاجتماعي في مصر، في: ناهد صالح وآخرون (تحرير): الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- المديرية العامة للتنمية التربوية (١٩٩٣)؛ مفكرة إحصائية عن التعليم في سلطنة عمان للعام الدراسي ١٩٩٣/٩٢. مسقط: وزارة التربية والتعليم.
- مرسي، محمد عبدالعليم (١٩٨٥)؛ التعليم العالي ومسئولياته في تنمية دول الخليج العربي. الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- مصلحة الإحصاءات العامة (١٩٩١)؛ الكتاب الإحصائي السنوي: العدد السابع والعشرون ١٤١١هـ - ١٩٩١م. الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٩٩٢)؛ تطور التعليم في دول الخليج العربي. الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

- هلال، عليّ الدين (١٩٩٠)؛ البحث العلمي بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية: ورقة عمل أولية في: ناهد صالح وآخرون (تحرير)؛ الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٩٨٦)؛ وقائع الاجتماع الثاني لمسؤولي البحث العلمي في أقطار الخليج العربي. الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- وديع، محمد عدنان (١٩٩٤). تخطيط البحث العلمي والثقافي. الكويت، المعهد العربي للتخطيط.
- وزارة التخطيط (١٩٩٥)؛ السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في (٣١/ ١٢/ ١٩٩٥). الكويت؛ الإصدار السابع، ١٩٩٥.
- وزارة التخطيط (١٩٩٣)؛ المجموعة الإحصائية السنوية. الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء.
- وزارة التخطيط (١٩٩٤)؛ مؤشرات ومقاييس التطور الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٣). الكويت: وزارة التخطيط.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Bos, Edward, et. al. (1994). World population projections (1994-95 Edition): Estimates and projections with related demographic statistics. Baltimore; The World Bank and the Johns Hopkins University Press.
- Easton, D. and Schelling, C.F. (1991). Divided knowledge: Across disciplines, across Cultures, Calif.: Sage Publisher Inc.
- Kuhn, T. (1970). The structure of scientific revolutions. Chicago: University of Chicago Press, 2nd edition.
- Lewis, J. Jr. (1983). Long and short-range planning for education administration. Boston; Allyn and Bacon.
- Marshall, T.H.(1977). Social policy in the twentieth century, London: Hutchinson Co. Publisher LTD, Fourth Edition.
- Naisbitt, John and Aburdense, P. (1990). Megatrands 2000. London, Pan Books Ltd.
- Press, D.J.De Solla, (1965). Little Science, Big Science. New York: Columbia Universty Press.
- Weeramantry, C.G. (1990). Human rights and scientific and techological development. Tokyo; The United Nations University.
- Zahlan, A.B.(1988). Future manpower needs of the Arab World. Prepared for the A.T.F., 21 Century Education Project.

تم بحمد الله